شخصيات تاريخية

طارق البشري



KITAB AL-HILAL

الاصدار الاول
يونيو ١٩٥١

سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

مكرم محمد أحمد — رئيس مجلس الإدارة

عبدالحميد حمروش — نائب رئيس مجلس الإدارة

مركز الإدارة

دارالهلال ١٦ ش محمد عزالعرب. تليفون: ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

العدد ٥٥٢ – رجب – ديسمبر ١٩٩٦ NO.552-DE-1996

فاكس FAX-3625469

مصطفى نبيل — رئيس التحرير

عادل عبدالصمد — سكرتير التحرير

أسعار بيع العدد فئة ٤٠٠ قرش

سوريا ١٣٠ ليرة – لبنان ٨٠٠٠ ليرة – الأردن ٣٠٠٠ فلس –
الكويت ١٥٠٠ فلس – السعودية ١٥ ريالا.

شخصيات تاريخية

طارق البشرى

●

دار الهلال

الغلاف للفنان

حلمى التونى

المقدمة

هذه دراسات أربع، كتبتها فى فترات متباعدة، وبين أول دراسة منها عن سعد زغلول، وآخر دراسة فيها عن مصطفى النحاس، بينهما ربع قرن من الزمان، وماأدراك ماربع القرن فى القرن العشرين، هو الدهر فى العصور السالفة من حياة الأمم، وعلى من عايشوا هذه الفترة أن يقارنوا بين أولها ونهايتها ليتأملوا كيف انتقلت الأوضاع من حال إلي حال، فما أبعد سنة ١٩٦٩ عن سنة ١٩٩٤، فى الظروف الدولية والأوضاع العربية والشئون المصرية، وفى توازن القوى على صعيد منها، وفي الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية.

وأنا لست من كُتَّاب السير الشخصية لزعماء أو مفكرين، لا لموقف خاص ولا لاختيار ذاتى، ولا لانصراف مقصود عن هذا الدرب من دروب الدراسات، فما أكثر ما قرأت منها وماحرصت على متابعته من شخصيات التاريخ والفكر، وما أمتع ما لقيت من هذه المتابعات، وما أغنى فكرى ووجدانى منها، لست من كُتَّاب السير الشخصية لأننى اهتممت بحركة المجتمع وبالحركات الشعبية أكثر مما اهتممت بالأفراد ودورهم، ولأننى وجدت الاحتياج الأكثر لهذه الدراسات لقلتها النسبية، ولأن القصور يرد منا فى هذا المجال أكثر من غيره.

جذبتنى أكثر دراسة «الحركات» و«المؤسسات» سياسية أو اجتماعية، وهناك صلة وثيقة بين الحركة والمؤسسة، هى صلة المضمون بوعائه ، وصلة الماء بشواطئه ومجراه ارتفاعا وانخفاضا. فليس من حركة ولا تيار إلا وله نوع تنظيم يجرى به أو يسير فى قنواته، وليس من تنظيم إلا وقد تفتق عن احتياج حركى معين وإلا وقد تحكم فيه أيضا، وأن علاقة الحركة والتنظيم - أثرا - وتأثرا لا أقول إنها علاقة قائمة أو علاقة كبيرة، ولكننى أتجاسر بالقول إنها علاقة مصير ، صلاحا أو فسادا.

عندما أطالع هذه الدراسات الآن، أتساءل مع القارىء، ما الجامع الذى يجمع بينها، هم جميعا شخصيات سياسية، ويحتلون درجات متفاوتة من درجات الزعامة أو القيادة السياسية، وهم جميعا من مصر ومن النصف الأول من القرن العشرين، ولكن كل ذلك يشكل دلالات قريبة المنال لاتقود إلى جوهر ما.

كما أن مناسبات نشر الدراسات لايصلح أى منها لاستخراج دلالة جوهرية، دراسة سعد زغلول مثلا نشرت فى مجلة الطليعة فى مارس ١٩٦٩ بمناسبة مرور ٥٠ سنة على ثورة ١٩١٩، ثم أعيد نشرها فى صحيفة الوفد فى مارس ١٩٩٤ بمناسبة مرور ٧٥ سنة على تلك الثورة، ودراسة عبدالرحمن الرافعى سياسيا، نشرت فى مجلة الطليعة فى ديسمبر ١٩٧١ بمناسبة مرور خمس

سنوات على وفاة مؤرخنا الوطنى الكبير، ودراسة أحمد حسين نشرت فى مجلة المصور فى ٨ أكتوبر ١٩٨٢ بمناسبة وفاته ثم أعيد نشرها فى عدد خاص لصحيفة الشعب فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٣.

أما عن دراسة مصطفى النحاس ، فقد جاءت بمناسبة ظهور المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن النحاس، وكانت هذه المذكرات قد تعاقد معدها على نشرها فى دار الحرية ضمن كتبها الشهرية التى كانت تنشرها فى أوائل التسعينات، وقد حدثنى عنها الأستاذ الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة الأسبق ورئيس دار الحرية، ثم حدثنى عنها الأستاذ الدكتور سعد الدين إبراهيم ، ثم الأستاذ الدكتور يحيى الجمل، وهما من أعضاء مجلس إدارة دار الحرية، وذلك لأعد دراسة عن هذه المذكرات تنشر معها فى شهريات كتب الدار. وأعددت هذه الدراسة، ثم حدث أن تغيرت إدارة دار الحرية فلم ينشر شيء من ذلك فى كتبها، وإنما نشر فى صحيفة المصرى السياسى بدءا من شهر أغسطس سنة ١٩٩٤، وكانت بدايتها الدراسة التى أعددتها وقد نشرت على خمسة أعداد من ٢١ أغسطس إلى ١٨ سبتمبر ١٩٩٤. ومن ذلك يظهر أن كلا من هذه الدراسات كان قد أعد فى مناسبة خاصة ، وهى مناسبات لا تشكل جامعا واحدا لهذه الدراسات .

إنما الجامع الذى أتفطن إليه عند إعادة مطالعتى لهذه المذكرات، فى ضوء ما أعرفه عن نفسى، هو أن مزاجى البحثى ينجذب أكثر لدراسة الفكر السياسى فى صورته الحركية أى بالتعبير الحركى لى، وهذا من الناحية الفكرية يشدنى إليه شغفى بدراسة الحركات والمؤسسات، والفكر السياسى والاجتماعى، أما أن نقرأ فى كتب المؤلفين ومقالات المحترفين لصناعة الفكر، وإما أن نلتقطه من حركة الواقع ومن مواقف الرجال من العاملين فى مجالات النشاط السياسى والاجتماعى، النوع الأول هو فكر أفراد علماء ودعاة نطالعه صريحا وننظر فى أثره فى الواقع، وأثر الواقع فيه بالاستنباط والقياس والاستنتاج ، ولكن النوع الثانى هو فكر الحركة ذاتها مستخلصا من قادة لها أو زعماء أو عاملين ، ويستخلص من مواقفهم الواقعية والحركية من نوع استجابتهم للأحداث وأسلوب رد الأفعال والأفعال، الأولون فكرهم نظرى يؤخذ من كتاباتهم ومعانيهم تستفاد من ظاهر عباراتهم، والآخرون فكرهم تجريبى يؤخذ من مواقفهم، وكتاباتهم هى موقف وعمل سياسى في المحل الأول، ومعانيهم تستخلص من سياق حركتهم فعلا ورد فعل.

وبهذا التصور حاولت أن أعالج كلا من الشخصيات التى يضمها هذا الكتاب، وسعد زغلول ومصطفى النحاس ساسة،

ورجال سياسة يقفَ كل منهم على رأس حركة سياسية، وفكرهم يستخلص من موقفهم. وعبدالرحمن الرافعى إن كان مؤرخا وله دراساته التاريخية التى تغطى العصر الحديث فى مصر من بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، إلا أنه كانت له حياة سياسية متميزة فى الحزب الوطنى، ولم يلق عليها الضوء، وعرفه جيلنا كمؤرخ فحسب، فكان من النافع أن يلقى الضوء عليه فى إطار الحركة السياسية التى كان يعمل فيها. وأحمد حسين هو أيضا من رجال السياسة فى الفترة ذاتها، ورغم أنه أصدر العديد من الكتب بعد اعتزاله السياسة، فإننى حرصت على تبين مسيرته الفكرية فى إطار حركته السياسية فى حزب مصر الفتاة، مستخرجا فكره من مواقفه.

هذه الشخصيات الأربع يجمعها أنهم كانوا جميعا من رجال الحركة الوطنية، وهم منها من الفصيلين الأساسيين لها. الفصيل الذى تكون منه حزب الوفد، وكان أكثر اعتدالا فى وسائله ومرونة فى حركته، والفصيل الآخر الذى بدأ بالحزب الوطنى لمصطفى كامل ومحمد فريد، وتوالد من أروقته فى الحركة الوطنية المصرية حركات أخرى منها الإخوان المسلمون ومصر الفتاة والحزب الوطنى الجديد وأثر بارز فى الضباط الأحرار. الفصيل الأول فيه

سعد زغلول والنحاس، والفصيل الثانى فيه عبدالرحمن الرافعى من الحزب الوطنى القديم وأحمد حسين من مصر الفتاة.

ويبدو لى من مطالعة هذه الدراسات، أنه يشملها أيضا النظر إلى الجماعة الوطنية لتكوين جامع وكوحدة اجتماعية متماسكة، بحسبان أنها فى مجال النشاط الوطنى تشكل وحدة الانتماء الرئيسية، هذا النظر مبنى على مطلب الاستقلال الوطنى الذى يشكل عمود الارتكاز للحركات السياسية الشعبية لدينا على مدى التاريخ الحديث. وهو يتنوع ويغتنى على مر الزمان والتجارب، أو بدأ فى الأعوام الأولى للقرن العشرين بالدعوة إلى جلاء القوات الأجنبية عن مصر، ثم استطرد فى العشرينات إلى تحرير الإرادة الشعبية من ضغوط المستعمرين بمطلب الديمقراطية ثم تعمق فى الثلاثينات باسترداد الأصالة الإسلامية ومرجعيتها الشرعية، ثم إغتنى فى الأربعينيات بالمطالبة بالاستقلال الاقتصادى عن المؤسسات الاقتصادية الأجنبية. ثم اتسع فى الخمسينات إلى شمول البلاد العربية كلها استقلالا ونهوضا ووحدة.

على شجرة هذه الجماعة الوطنية، أضع أمام القارىء هذه الأفرع الأربعة، وأرجو أن أكمل عليها أفرعا أخرى بإذن الله.

والحمد لله

طارق البشرى



سعد زغلول وفكره السياسى

كانت ثورة ١٩١٩ ، التى تزعمها سعد زغلول ، ثورة وطنية ديمقراطية ، تركزت أهدافها فى هذين الجانبين واستهدفت تحقيق الاستقلال التام وإقامة الحياة النيابية الدستورية . والمهم هنا محاولة تقصى الفكر السياسى لسعد زغلول فى هذين الجانبين ، مع الإشارة الى موقع هذا التفكير من التيارات السياسية التى كانت دائرة فى مصر فى الأدوار المختلفة من حياته . ويقتضى الحديث عن الفكر الوطنى ، الإشارة إلى نشوء الجماعة الوطنية لمصر، عناصرها وعقباتها ، كما يقتضى الحديث عن الفكر الديمقراطى ، الإشارة الى موقف سعد من السلطة ورأيه فى طريقة تكوينها .

وأول ما يلاحظ أن سعد زغلول ، لم يكن مفكرا صاحب نظرية ولا داعية سياسيا ، يمكن أن تلتقط أفكاره من خلال كتاباته ودعاويه ، ولكنه كان «رجل دولة» عملى المنزع يهتم بالقضايا التنفيذية ويعبر عن نفسه من خلال المواقف العملية والمسائل الجزئية ، وهو يتخذ مواقفه ضمن الملابسات الواقعية التى تحيط به ، ويستجيب فى هذه المواقف للسياق العام للأحداث والظروف ، ويمكن تتبع مواقفه من خلال هذا السياق العام ، والاستدلال على نسيجه الفكرى ومنزعه النظرى ، والمصادر التى شكلته .

وثانى مايلاحظ ، أن سعدا تتلمذ على الشيخ محمد عبده منذ بداية حياته العامة ، ثم أصبح عميدا للحزب المدنى للأستاذ الإمام ، على مايذكر السيد رشيد رضا .

كان سعد زغلول جسرا بين ثورتين ، أدرك الثورة العرابية فى بداية حياته السياسية ، وهو شاب فى العشرينات ، ثم امتدت قامته السياسية ليصبح إماما للمصريين فى ثورتهم الكبرى الثانية سنة ١٩١٩ . وحمل الى جيل بداية هذا القرن ، رسالة ثورة عرابى وحلمها الوليد النامي «مصر للمصريين» .

كان ريفى المولد والنسب والتربية ، ولد سنة ١٨٥٧ بقرية ابيانة بالغربية لاحدى الأسر الريفية ذات اليسار والزعامة الاجتماعية . وقريته ـ كما يقول العقاد ـ بعيدة عن العواصم حيث تستقر سطوة الحكام ، غير بعيدة عن آثار عسفهم وفسادهم ، وأسرته من الطبقة المتوسطة ليست من الثراء بحيث تنعزل عن مطالعة شقاء المجتمع ولا من البؤس بحيث تنكسر أمام الظلم «١» . ويأتى مترجمو حياة سعد علي أخبار تصدى أبيه لحكام الاقليم الأتراك ، اظهارا لما تربى عليه هو من الشعور بالتميز القومي عن هؤلاء الحكام ، ومن اكتسابه روح المجابهة ضدهم ، وعندما شب الفتى سلك فى التعليم المسلك المتاح للمصريين أبناء الريف، حفظ القرآن وتعلم الحساب فى كتاب القرية ، ثم سافر الى القاهرة طالبا لعلوم الأزهر ، وسعد بهذا من اقحاح الفلاحين ممن لم يشب

«١» سعد زغلول ، عباس محمود العقاد ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

تربيتـهم الأولى عنصـر أجنبي . ولمن يطالع برنامج «الحـزب الوطنى الأهلى» الذى شكل بزعـامـة عـرابى فـى ١٨٧٩ يلحظ أهمـيـة النشـأة الريفية فى تحديد الهوية المصرية وقتـها «من يحرث أرض مصـر ويتكلم لغتها ينضم لهذا الحزب فإنه لاينظر لاختلاف المعتقدات ..» «٢» .

وافق مـجىء سـعـد الى القـاهرة سنة ١٨٧١ ، وصـول جـمـال الدين الافغـانى اليـهـا ، ومـالبث هو أن تحسـس طريقه الى جـمـاعـة الافغـانى ومـحـمـد عبده ، وتفـاعل الأفـغـانى به خيراً لما قرأه له دفـاعا عن الحـرية . فلما عين مـحمد عبده رئيسا لتحرير الوقائع المصرية عين سعداً بهـا . وعند نشوب الثورة فى ١٨٨٢ ، كان سنه يصل الى الخامسة والعشرين، شابا لفحه لهيب الثورة يطعن الاستبداد ويطلب حكم الشورى ويرتبط بالأستاذ الإمام فكرا وعملا ، وكان الأستاذ الإمام من الجناح المعارض لأساليب العرابيين المتطرفة دفاعا عن منهج الاصلاح التدريجى ، ولكنه التحم بهم لما هاجم الانجليز مـصـر وعمل معـهم مـا استطاع تنظيمـا للمقاومـة ، ولما فشلت الثورة ووجه بتهمـة الدعوة لخلع الخديو ، ونفى الى بيروت ثلاث سنوات . وكان سـعد خـلال مدة نفى الإمام على اتصـال به لايبدو أنه انقطع ، وتظهر صلتهما الفعلية ماكتبه سعد الى الإمام أثناء نفـيـه ، «مـولاى : ذكـرت لحـضـرتك أن الضـعف ألم بفكرى فـبـالله الا مـاقويته بتواصل المراسلة غير تارك فيها مـا عودتنا على سمـاعه من

«٢» مجلة الطليعة ـ عدد فبراير ١٩٦٥ ـ الوثائق .

النصائح والحكم التي نهتدى بها الى سواء السبيل ، ونتمكن بها من السير في العالم المصرى الذى اختبرت حقائقه وعرفت خلائقه ، ومايناسبها من ضروب المعاملة ..» «٣» .

في هذه الأثناء ، فصل سعد من وظيفة حكومية كان يشغلها ثم قبض عليه بتهمة تكوين جمعية سرية باسم «جمعية الانتقام» . فلما أفرج عنه اشتغل بالمحاماة ، وكانت على مايذكر مؤرخو الفترة مهنة لايحيط بها الاحترام ، ولكن سعدا نهج فيها نهجا من الاستقامة ارتفع بها وبنفسه الى مستوى المهن ذات الاعتبار ، واشتهر فيها بقوة العارضة والتزام الجادة وبالاستقامة ، ثم عاد الأستاذ الإمام فى ١٨٨٨ وعين قاضيا بالمحاكم الأهلية بعد أن رفض الخديو اشتغاله مدرسا بدار العلوم تجنبا لتأثيره على الطلبة ، ثم عين مفتيا للديار المصرية ، بعد فصل هذا المنصب عن مشيخة الأزهر فى ١٨٩٩ ، وصرف نشاطه حتى وفاته سنة ١٩٠٥ فى الدعوة لاصلاح الأزهر والتعليم . وخلال ذات الفترة ، علا نجم سعد المحامى ، حتى اختير ـ بتوسط الإمام ـ قاضيا بالمحاكم فى ١٨٩٤ ثم مستشارا ، ثم عين وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٦ .

من خلال الثورة العرابية اطرد نضوج الوعى الوطنى ، وبدأت الجماعة السياسية فى مصر تدرك هويتها وذاتها ، كان لظهور طبقة ملاك الأرض المصريين بعد انتهاء نظام الالتزام والعهدة أثره فى ذلك . وكان لحركة تعليم أبناء الفلاحين واستخدامهم فى الجيش والادارة أثره

«٣» تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده . رشيد رضا ـ الجزء الأول . ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

أيضـا . وتقـدمت الثـورة بشـعـار «مـصـر للمـصـريين» ضـد الاتراك والجراكسـة المسيطرين على جـهاز الدولة جيشـا وإدارة ، والخاضعين للنفوذ الأوربى الآخذ فى التغلغل فى الحياة الاقتصادية والسياسيـة . علي أن المفهوم القومى كان موجها فى الأساس ضد هذا النفوذ ، وضد الاستبداد الشرقى الذى يمارسه الخديو ومن يحيط به من ذوى الأصول التركية والجركسية .

ولم يكن ثمة خلاف بين العرابيين واتجاه محمد عبده حول الفكرة الوطنيـة . وقد أوضـح بيان «الحـزب الوطنى الأهلي» مفهوم هذا الولاء المتميز عن المشاعر الدينية «الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى . فانه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب . وجميع النصارى واليهود ، ومن يحرث أرض مصر .. وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية ، وهذا مسلم عند أخص مشايخ الأزهر ..» ويذكر محمد عبده بالوقائع المصرية فى ٢٨ نوفمبر ١٨٨١ ، «لابد لذوى الحياة السياسية من وحدة يرجعون اليها ويجتمعون عليها اجتماع دقائق الرمل حجرا صلدا ، وأن خير أوجه الوحدة الوطن لامتناع الخلاف والنزاع فيه .. إن ياء النسب فى قولنا مصرى وانجليزى وفرنساوى هى من موجبات غيرة المصرى على مصر ..» «٤» .

والواضح من تتبع أحداث الثورة العرابيـة ، والحركة الفكرية التى واكبتها ، أن الهدف الوطنى اندمج بالهدف الديمقراطى ليصوغا معا

«٤» رشيد رضا .. المرجع السابق الجزء الثانى ص ١٩٤ ـ ١٩٥ .

شعار «مصر للمصريين» وسبب هذا أن الوجود الأجنبى الذى بدأت الذاتية المصرية تنهض ضده ، كان يتمثل فى جهاز الدولة الحاكم ، وكان هو ذاته عين الحكم الاستبدادى الذى يرتفع ضده مطلب الديمقراطية ، فكانت الديمقراطية سلاح الحركة الوطنية ووسيلتها لطرد الأجنبى ، وذلك بما تعنيه من تكوين مؤسسات الحكم على قاعدة من الانتخاب الذى يجرى بين أفراد الشعب . فكانت الديمقراطية وسيلة تمصير الدولة ، تعنى حكما نيابيا واقصاء للنفوذ الأجنبى معا ، وهنا نجد محمد عبده ـ فى مقاله السابق ـ يعرف «الوطن» بما يتمشى مع هذا المفهوم «مكانك الذى تنسب اليه يحفظ حقك فيه ويعلم حقه عليك ، وتأمن فيه على نفسك وآلك ومالك ، ومن أقوالهم «أهل السياسة» فيه : لا وطن إلا مع الحرية . وقال لابروير الحكيم الفرنسى : «لا وطن فى حالة الاستبداد .. إن فى الوطن من موجبات الحب والحرص والغيرة ثلاثة تشبه أن تكون حدودا ، «الأول» أنه السكن الذى فيه الغذاء والوقاء والأهل والولد ، «والثانى» أنه مكان الحقوق والواجبات التى هى مدار الحياة السياسية ، وهما حسيان ظاهريان . و«الثالث» أنه موضع النسبة التى يعلو بها الإنسان ويعز أو يسفل ويذل وهو معنوى محض» وضمن هذا النطاق عرفت لمحمد عبده أحاديث عن الشورى والاستبداد، كما حفظ التاريخ مقالا لسعد بالوقائع المصرية يقول فيه «المستبد عرفا من يفعل مايشاء غير مسئول، ويحكم بما يرسم به هواه وافق الشرع أو خالفه ، و«أن الناس نفروا من ذلك بعد أن شاهدوا النفوس تذهب فيه

ظلما وتؤكل فيه الأموال أكلا لَمًّا ، وتسفك الدماء زورا وتدمر البلاد تدميرا ..» «٥» .

تغير الوضع مع الاحتلال البريطاني «فأولا» أصابت هزيمة العرابيين الحركة «المصرية» بالانتكاس ، ويمكن أن يتصور أثر لطمة الاحتلال فى تشتت ثقة جيل العرابيين بنفسه ، هزيمة عسكرية ، واحتلال أقام مهرجانات نصره بالقاهرة وضعف أبداه بعض قادة الثورة، وشعور عام مخدر من هول الصدمة ، وضعف مرير فى الأمل فى أن ثمة مخرجا منظورا ، واحساسا بيأس الوطنية الوليدة فى مواجهة العنفوان الأوربى بآلاته ومخترعاته وبدقة تنظيماته السياسية والعسكرية والاقتصادية ثم لايكاد يلحظ فى العالم الخارجي الا امتداد موجة الاستعمار في العالم غير الأوربى كله ، والا هزائم تصادفها حركات شعوب الشرق . ثم عودة لحكم الخديو المستبد مدعما بالاحتلال البريطانى ، واحساس بأنه قد أصبح قدر الأحياء فى هذا الجيل أن يقضوا حياتهم في ظل حاكم يمثل لهم أبغض أساليب الاستبداد ، وأبشع أنواع الخيانة الوطنية . كانت الجراحات أعمق من أن يدركها التداوى السريع . وكان انتصار الباطل محنة للشرفاء ، ومحنة للعقائد والقيم . وقد أقصى الكثيرون من الحياة العامة بالنفى والسجن

«٥» عباس العقاد .. المرجع السابق ص ٦٥ ويلاحظ أن مقال سعد هذا لم يكن موقعا منه ، وأورده رشيد رضا ضمن مقالات الإمام في الطبعة الأولى للجزء الثانى من كتابه، فأخبره سعد زغلول أن هذا المقال له ، وأن الإمام أوصاهم وقتها بعدم توقيع مقالاتهم فاستبعده رشيد رضا من الطبعة الثانية.

وبالهرب، واستعفى آخرون لاذوا بالصمت ، ووصل غيرهم الي أسلوب نفعى ، فاذا لم يكن مانريد فأرد مايكون وراوغه ، ومادامت مصر لاتستطيع طرد الانجليز ، فلنعمل على أن تغنم من وجودهم مثيرة الصراع بين سلطتهم وسلطة الخديو .

ثانيا : مع الاحتلال ظهر فى السلطة ما يمكن تسميته بالثنائية ، وهو ماعبر عنه لطفي السيد فيما بعد «بالسلطة الشرعية» و «السلطة الفعلية» . كان الخديو صاحب الأولى ، وكان الانجليز أصحاب الثانية ، وكانت بريطانيا قد اضطرت لابقاء الوضع الرسمي لمصر كما هو ، اذ كانت البلد أكثر تطورا من أن يفرض عليها حكم أجنبى مباشر بغير أن يستثير السخط ويتعرض للقلاقل فى زمن غير طويل ، وإذ كان تنافس الدول الكبري على مصر مجبرا بريطانيا على ابقاء هذا الوضع ، وبهذا وجد عنصران يحكمان السياسة ، رغم تداخل السلطتين وهيمنة الانجليز بشكل عام .

وأدت هذه الثنائية ، الى ايجاد نوع من التميز بين هدفى الثورة ، فمطلب الدستور والحياة النيابية يوجه في الأساس ضد سلطة الخديو ، ومطلب الاستقلال يوجه في الأساس ضد الانجليز ويعبر عن نفسه بشعار «الجلاء» باعتبار أن الوجود الانجليزى وجود مادى صرف لايستند الى شيء من الشرعية .

وفى هذا الوقت ، كانت الحركة الوطنية ـ بعد انتكاس الثورة ـ ضعيفة ممزقة تتلمس مكانا لخطواتها الأولى المترددة ، كما كانت

سياسة الانجليز ترمى الى موازنة سلطة الخديو بقوة كبار ملاك الأرض المصريين ، والاستفادة من اتصال مصالح هؤلاء الملاك «منتجى القطن» بها ، والاستفادة من صراعهم التقليدى مع البيت الحاكم فى مصر . ثم كان هناك من لايزال يستمسك بالفكرة الأساسية للثورة العرابية : والوقوف ضد استبداد الخديو والمطالبة بتمصير الحكم المصرى ، وكان لهؤلاء من ذكريات حكم اسماعيل وأسلافه ما جعلهم يرون بعض الخير فيما اجراه الانجليز فى تنظيم الادارة والمصالح ، وكان لهم من ذكريات الهزيمة ما حد من آمالهم وطموحهم فحاولوا الاستفادة من وجود الانجليز فى ترشيد أداة الحكم والحد من سلطة القصر .

ثم تمخض الوضع ، عن ظهور جيل شباب التسعينات المقطوع الصلة نسبيا بأوضاع ماقبل الاحتلال ، وبعهد اسماعيل وأسلافه ، المتفتح الأعين علي صورة الاحتلال البريطانى البغيض ، البعيد عن ذكريات الهزيمة ، وواجه هؤلاء - وعلي رأسهم مصطفى كامل - الاحتلال البريطانى باعتباره التحدى الأول للإحياء الوطنى .

اتجه الاولون إلى تأكيد الذاتية المصرية ضد الخديو والتبعية للخلافة العثمانية ، واتجه الآخرون إلى تأكيدها ضد الاحتلال البريطانى ، واستغل الاثنان التناقض بين السلطتين الشرعية والفعلية باستفادة الأولين من الانجليز ضد الخديو ، واستفادة الآخرين بالخديو ضد الانجليز . على أن الاتجاه الأول ، لم يكن كلا منسجما ، كان القسم الغالب منه لايكتفى بالاستفادة من الانجليز ضد الخديو ، إنما كانت

مصالحه الاقتصادية ترتبط بالانجليز وببقائهم ، وكان هذا هو اتجاه حزب الأمة ، وكان القسم الأقل ممن وقفوا عند محاولة الاستفادة من الوجود الانجليزى كراهة في الخديو وسلطانه ، ويبدو أنه كان من هؤلاء الاستاذ الإمام وسعد زغلول ومن جرى مجراهما ، وإذا كان مصطفى كامل وحزبه الوطنى يرون أن مركز المشكلة هو الوجود البريطانى ، وأن زواله هو الخليق بفتح السبيل للبناء الديمقراطى ، فقد كان هؤلاء يرون أن حكم الاستبداد الداخلى هو ما أوهن المجتمع المصرى وهو ما أدى به الي الاحتلال .

وقد عرف عداء الأستاذ الإمام الشديد للخديو عباس ، وله فى ذلك حوادث معروفة ، وله مقال كتبه فى مجلة «المنار» سنة ١٩٠٢ عن محمد على رأس العائلة المالكة ، وجه اليه فيه من الهجوم مالم يوجهه أحد ، وأوضح فيه رأيه فى أثر الاستبداد فى تدمير البنية المصرية ، رغم مانشر محمد على من تعليم وماأسس من جيش وما بنى من صناعات وما شق من ترع ، اذ بنى المصانع وبغض الى المصريين العمل بظلمه ، واهتم بالزراعة فهرب ملاك الأرض من أرضهم ، وأنشأ الجيش ولم يحبب الجندية الى الشعب ، وترجم كتبا ولكن «حكومة محمد على لم توجد فى البلاد قراء ..» وذلك لأنه لم «يجعل للأهالى رأيا فى الحكومة فى عاصمة البلاد وأمهات الاقاليم» .. وكان هذا لدى محمد عبده هو السبب فى أن مصر لم تثبت أمام هجوم الانجليز» «٦» .

«٦» رشيد رضا ـ المرجع السابق ـ الجزء الثانى ص ٢٨٢ .

ومن حديثه يظهر سبب اهتمامه بالبناء الداخلى وبالتعليم والقانون قبل أى شىء وذلك من خلال أسلوب الاصلاح التدريجى الذى دعا اليه ، ولم يجد غضاضة فى محاولة الاستفادة من الوجود الانجليزى ضد سلطة الاستبداد الشرعية ، وتوفى سنة ١٩٠٥ قبل أن يعلم أن الوجود الانجليزى هو سند حكم الخديو الاستبدادى رغم الاختلافات الثانوية ، وهو العائق ضد تمصير مؤسسات الحكم وتطويرها ديمقراطيا ولو بالاسلوب التدريجى على ما سيظهر بعد .

لا نكاد نرى لسعد زغلول ـ بعد فترة عمله «بالوقائع المصرية» كتابات سياسية توضح أفكاره . وقد استطاع بعمله فى المحاماة ثم القضاء ، أن يخط لنفسه طريقا آخر غير النشاط السياسى المباشر ، ولكن لايبدو أنه انعزل عن الحياة السياسية كلها ، فقد استمرت صلاته بأستاذه محمد عبده وبغيره من وجوه الفكر والسياسة ، وعرف تردده على صالون الأميرة نازلى فاضل الذى كان يجتمع فيه كثير من رجال السياسة والفكر ، وعرفت علاقاته بقاسم أمين ، ورجال «الجريدة» صحيفة حزب الأمة ، وبعلى يوسف صاحب المؤيد الموالية للخديو ، كما عرف من كتابات المعاصرين أنه كان شخصية بارزة يعمل لها حساب ، وبحثا عن الفكر السياسى له فى هذه الفترة يمكن أن يعتبر تفكير الأستاذ الإمام اطارا نظريا لسلوك سعد زغلول في هذه الفترة ، ولحركته ونشاطه .

كتبت صحيفة التايمز اللندنية عنه تقول «إنه من شيعة المرحوم

محمد عبده الذين امتازوا بالارتقاء والتهذيب ، وهم من سماهم اللورد كرومر فريق «الجيروند» فى النهضة المصرية الوطنية ، وأن سعدا عريق فى وطنيته أجمع الناس على اكرامه والاعجاب به لما اشتهر عنه من الاستقامة واستقلال الرأى ..» ٧»

وكتب أحمد شفيق وكان رئيسا لديوان الخديو عباس ، أن الخديو قابل فى ١٩٠٨ أحمد فتحى زغلول أخا سعد، وعاب عليه كونه من حزب محمد عبده الذى نشر له مستر بلنت خطابين دعا فيهما الإمام لسحب كل سلطة من يد الخديو اذا أريد وضع نظم جديدة لادارة مصر . بحيث يخرج عن سلطته الأزهر والأوقاف ، وبحيث لا يتدخل فى الادارة أبدا . وأن محمد عبده استشار فى رأيه هذا كثيرا من المفكرين فوافقوا عليه ، وسأل الخديو أحمد فتحي زغلول عن هؤلاء الذين استشارهم الإمام فى سحب سلطات الخديو ، فأجابه أنهم سعد زغلول وعبد الكريم سلمان وعبد الرحيم الدمرداش «٨» .

وعندما تكون حزب الأمة ، المناوىء للخديو والقريب من اللورد كرومر، كان الخديو يعتقد أن لسعد وأخيه يدا فى تأليفه ، وسأل أحمد شفيق عن ذلك مرتين فأجاب أنه لم تظهر لهما به علاقة ، ولكن بقى الخديو علي هذا الاعتقاد وسجله فى مذكراته التى نشرتها صحيفة المصرى سنة ١٩٥١ «٩» .

«٧» عباس العقاد المرجع السابق ص ١٠٠ ، عبرات الشرق ص ١١
«٨» مذكراتى فى نصف قرن ، الجزء الثانى ـ القسم الثانى - أحمد شفيق - ص ١٤٣
«٩» أيام لها تاريخ . أحمد بهاء الدين ١١٠ .

وحاول العقاد أن يوضح موقف سعد من الأحزاب القائمة وقتها ، فذكر أن سعدا لم يكن يرجو لمصر الاستقلال باعتماد على الدول العثمانية ولا على فرنسا كما كان يفعل مصطفى كامل ، ولم يكن يعول فى هذا الأمر الا على «التربية الوطنية» وأن تستقل الأمة بمطالبها ، وأنه كان يساعد مخالفيه فيما من شأنه ايقاظ بث الحمية الوطنية ، وإن لم تسنح له فرصة لخدمة الدعوة الوطنية ، على حسب اعتقاده الا انتهزها بقدر طاقته ، وأنه أيد مصطفى كامل وعلي يوسف ، من كتاب الصحافة فيما تكفلوا به من ايقاظ روح الأمة كما أيد قاسم أمين فى تحرير المرأة واصلاح الحياة الاجتماعية فلم يجد قاسم من يهدى اليه كتابه غيره «١٠» . وقد حدث أن أوشكت «المؤيد» علي الافلاس فانقذها سعد بالمال كما دافع عنها لدى صهره رئيس الوزراء مصطفى فهمى ليلغى قرارا صدر باغلاقها .

والواضح ، أن مهنة سعد كقاض وقتها ، كانت تجنبه امكانية الارتباط المباشر بالعمل السياسى وفقا لتقاليد هذه الوظيفة ، وكان كما يذكر أحمد بهاء الدين حائرا بين التيارات المختلفة إزاء أخطاء الحزب الوطنى فى مرحلته الأولى ، واستناده الى الخديو فى الداخل ، والى التأييد العثمانى في الخارج وإزاء الروابط الوثيقة القائمة بين حزب الأمة والانجليز «١١» والحاصل أنه بعد ١٩١٩ هاجم خصومه السياسيين مرة

«١٠» عباس العقاد المرجع السابق ص ٩٠ ـ ٩١ .
«١١» أحمد بهاء الدين المرجع السابق ص ١٠٤ ـ ١٠٨ .

مذكرا إياهم بانتمائهم السابق لحزب الأمة «ان حزب الأمة عاد الى بدايته وانتهى الى غايته ، ان الله لايصلح عمل المفسدين» كما خطب يقول أنه ليس وحده صاحب الدعوة الوطنية ، وعدد من يرجع اليهم الفضل فيها وهم الافغاني ومحمد عبده ، ومصطفى كامل ومحمد فريد زعيما الحزب الوطنى .

ظهر النشاط المباشر لسعد فى هذه الفترة ، فى مجالين : التعليم والقانون ، وهما الميدانان اللذان دعا الأستاذ الإمام الى الاصلاح الاجتماعي من خلالهما ، وكان أهم نشاط لسعد في التعليم أنه بادر ساعيا مع زملاء له ، في إنشاء جامعة مصرية أهلية . وكانت دار سعد زغلول هى مسقط رأس الجامعة ، وفيها عقد الاجتماع الذى تقرر فيه انشاؤها .

أما فى مجال القانون فقد كان القضاء مهنته ، وهو وظيفة تطبيقية في الأساس ، وأحكام المحاكم مقيدة بوقائع كل دعوى وبنصوص القانون ، وبهذين القيدين يصعب أن ينطلق تفكير القاضى فى أقضيته بما يكشف فى جلاء عن فكره السياسى والاجتماعى ، علي أنه يمكن من مطالعة الاحكام التى وضعها أو شارك فى وضعها ، التقاط بعض خطوط تفكيره .

كان القانون يعفى الحكومة من مسئوليتها عن أى عمل يجريه موظفوها فى شأن تفاتيش الرى . فكتب سعد زغلول يقول «لايمكن أن يكون المراد بهذه الأعمال الاجراءات الاستبدادية المخالفة للعدل والقانون

والمضرة بحقوق الافراد وليست فيها مصلحة عامة للناس ، لأن ذلك لاينطبق على مبدأ الحكومات العادلة ، ولايصح أن تتضمنه شرائعها «١٢» وذكر فى حكم آخر أن القانون إنما يوضع لخدمة العدالة الإنسانية «١٣» وسعد هنا لا يقوم بوظيفته فى تطبيق القانون فسحب ، ولكنه يناقشه ويحكم عليه حسب مضمونه ، مستندا الى معيار فكرى عام يتعلق بمبدأ الحكومات العادلة . ويصم الاجراءات الاستبدادية بوصمة المخالفة للقانون والعدل ، مادامت تضر بحقوق الافراد وبالمصلحة العامة . ويلاحظ فى تفكير سعد اتجاه ثابت فى إدراك التناقض بين القانون والاستبداد الذى عرفه من قبل فى مقالة بالوقائع المصرية بأنه العمل وفق مشيئة الحاكم ، والذى هو عمل الحكومة الطليق من الالتزام بالقواعد المقررة . والقانون لديه ليس أمرا مقدسا فى ذاته ، إنما يكون قانونا حقا بقدر مايحتفظ من حقوق ومايحقق من مصلحة عامة وبقدر مايتوخى العدالة . وقد حاول فى حكم له سنة ١٩٠٦ ايجاد نوع من الهيمنة للقضاء علي دستورية القوانين وقرارات مجلس النظار ، وأهدر قرارا للمجلس لمخالفته القانون وبعد ذلك بأعوام ـ بعد ١٩١٩ ـ كتب فى صحيفة البلاغ بامضاء «س . أ» يوصى المحاكم أن تمتنع عن تطبيق المراسيم بالقوانين التى تصدر على خلاف أحكام الدستور «١٤».

«١٢» سعد زغلول من أقضيته . عبده حسن الزيات ص ٥

«١٣» المرجع السابق ص ٢٥٧ .

«١٤» المرجع السابق ص ٢٠٥ ..

وفى أحكام أخرى يبدى الحذر والتشكك فى صحة الاجراءات التي تتبعها أجهزة الحكومة ، ويحرص على وجوب التعرض لصحتها ومناقشتها ، من المحكمة بغير أن يسلم بها «إن المباحث التى يجريها رجال الادارة والاقرارات التى تحصل أمامهم من أحد الخصوم .. لايمكن أن تكون بمقتضى المبادىء القانونية حجة يحتج بها أمام القضاء ، ولايصح أن يترتب عليها بنوع أصلى حق لخصم على آخر..» «١٥» يعلق جامع هذه الأحكام على ذلك بقوله إن فيها «أثر الضمير المتعنت وأن وراءها قولة الشك فيما سوى القضاء ، شك مكبوت» .

ثم كانت دائرته صاحبة أول حكم يقرر أنه لا عقاب على من يقذف فى حق موظف عام اذا استطاع أن يثبت وقائع القذف . ويعرف الوظيفة العامة بمنطلق ديمقراطى فيقول « لكل الناس شأن فيها وفائدة فى الاحاطة بها وحق فى أن يأخذوا عليه «الموظف» فى هفواته وغلطاته فيها ولا شىء عليهم «الناس» فى نشر ذلك متى كان الأمر صحيحا» «١٦» . وكان هذا يعنى الافساح للصحف فى التصدى بحرية للموظفين ونقدهم . كما عرف عنه حكم صرح فيه بوجوب تشديد العقوبة إن كان المذنب موظفا «إن المتهم هو موظف عمومي وطبيعة وظيفته تقضى أن يكون على جانب عظيم من عفة النفس واستقامة الضمير ، ولذلك يتعين تشديد عقابه حتى يكون خطر مثله مأمونا» «١٧».

«١٥» المرجع السابق ـ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧ .
«١٦» المرجع السابق ص ٢٤٤ ـ ٢٤٧
«١٧» المرجع السابق .

وفي حكم أصدره سنة ١٩٠١ حمل حملة عنيفة علي مايتخذه رجال الادارة من اجراءات العنف والتعذيب مع المواطنين .. «تبين مما سبق أن هذا العمدة لقن نفس المأمور سببا للجناية لم يقله المصاب . ولأن العمدة الذى يعلم من مأموره تلك الشدة التى سبق بيان بعض آثارها ، وتلك المجاهرة بمخالفة القانون لا يبعد عليه أن يلقن المصاب تحت حماية المأمور أسماء المتهمين ظلما وزورا ، وحيث أن وقوع مثل هذه التصرفات بحجة اظهار الفاعل أو كشف الحقيقة أشد خطرا علي النظام العام من خفاء الجانى أو تخليصه من العقاب ، لأن لا شيء أسلب للأمن وأقلق للراحة وازعج للنفوس من أن يعبث بالنظام من عهد اليه حفظ النظام ، وحيث أنه لايصح أن تكون مثل هذه التصرفات أساسا للحكم ، بل لايصح غض النظر عن المؤاخذة عليها ، لأن ذلك مما يضر بالقضاء ويجعله عونا للظلم بدل أن يكون نصيرا للعدالة» «١٨» هنا يظهر الحكومة بأنها من يعتدى على النظام لا من يصونه ، وأنها الخارجة على المجتمع لا الافراد ، وهو هنا لايحكم علي الحكومة من خلال النظام الذى تفرضه ، ولكن من على أسس نظام عادل يستوحيه من فكره ومبادئه ، ويصل بذلك إلى أن هذه التصرفات الفعلية لا تصلح «أساسا للحكم» هو موقف سياسى يعبر عن نفسه من خلال القانون .

واستمر هذا رأى سعد فى النشاط الاستبدادى لجهاز الإدارة والأمن ، وعندما انتخب وكيلا للجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ ، عرض

«١٨» المرجع السابق ص ٢٩١ .

عليهم مشروع قانون عن الجمعيات التعاونية الزراعية ، وفيه حكم يبيح للادارة حق حل الجمعية ، فعارضه بشدة كما عارض هيمنة جهاز الادارة على هذه الجمعيات «لست فى حاجة لأن أشرح لحضراتكم ما يلاقيه الأهالى من العقبات للوصول إلى الحكام الإداريين..» ويتحدث عن جهاز الادارة بقوله «سلسلة طويلة جدا لاتنتهى إلى الوزير إلا بعد حلقات كثيرة تبتدىء من العمدة إلى معاون البوليس ، ثم إلى مأمور المركز ، ثم لوكيل المديرية ، ثم لسكرتير الناظر ، إلى أن تنتهى الى الناظر «الوزير» كل هؤلاء أخشاهم ، أخشاهم كما تخشونهم أنتم ، وتخشونهم لأنكم جربتم كثيرا أعمالهم ..» «١٩» .

كان المجتمع فى نظر محمد عبده ، هو نظام للحقوق والواجبات يتجسد فى القوانين ، ورأى المجتمعات نوعين ، مجتمع القوة حيث يسود الحكم المطلق ويتسلط بالرهبة والقسوة ولايرعي عدلا ولا مساواة فى جباية أو معاملة ، ومجتمع القانون الذى يحفظ الإنسان وينطلق به فى مجالات الاكتشاف والذي يبنى القوة على أساس من القانون « ٢٠» .

ويرى أن الغاية من القانون ضبط المصالح وفتح سبل المنافع وسد طرق المفاسد . وأن القانون الصادر عن الرأى العام هو الحقيق باسم القانون «٢١» . وإن سعادة البلاد رهينة بارتفاع شأن القانون وعلو

«١٩» سعد زغلول فى الجمعية التشريعية. جمع وترتيب أحمد فهمى حافظ ص٦٨، ٢٨٢
«٢٠» رشيد رضا . المرجع السابق الجزء الثانى ص ٩٢ .
«٢١» رشيد رضا ــ الجزء الثانى ص ٢٠٠ .

قدره واحترام الحاكمين له قبل المحكومين «٢٢» . وفى هذا المعنى تقريبا وضع مونتسكيو مفهومه عن الحرية ، والحرية عنده تتحقق فى التنظيم الحكومى ، وتعنى القدرة على فعل مايرى الناس فعله ، والامتناع عما يرى الناس وجوب الامتناع عنه، وهى بهذا تعنى الحق فى فعل ماتسمح به القوانين ، يصدق ذلك علي الفرد كما يصدق على الدولة «٢٣» . وهذا أيضا هو المعنى الذى يلحظ من كتابات سعد زغلول السابقة ، مطبقا علي الحالات المحددة التى كان يناقشها بحكم وظيفته . ومصدر القانون لديه المصلحة والنفع ، وهو واجب الهيمنة على الحكومة وتصرفاتها .

والواقع أن سعدا ، فضلا عن تأثره بفكر الأستاذ الإمام ، وبالفكر الليبرالي الذى كان منتشرا وقتها بما ترجم من كتابات فولتير ومونتسكيو . «٢٤» . فضلا عن ذلك فقد اسبغ عليه عمله القضائى صفات خاصة ، فهو عمل يمارس من داخل السلطة ومؤسسات الحكم ، من المحاكم ، ولكنه يتميز بوجه من أوجه الاستقلال عن السلطة بحكم كونه عملا رقابيا ، واكسبه ذلك قدرة علي الاطلاع علي عمل الدولة.بغير استغراق ولا خضوع لضغط آلتها الدائرة ، ولاشك فى أن هذا العمل اكسبه خبرة بنشاط جهاز الدولة ووظيفته ، ومن ناحية ثانية ، كان

«٢٢» رشيد رضا الجزء الثانى ص ٥٢

«٢٣» The Democratic and the Authoritarian Stat Franz Neumann p.131.

«٢٤» Arabic Thought in the Liberal Age A. Hourani p.138.

تطبيق القانون مما يؤكد لديه دائما وجوب خضوع القوة للقانون ، ووجوب اخضاع أعمال الدولة وتصرفات الافراد له ، سواء في مسائل المعاملات أو بالنسبة لنشاط الدولة إزاء الأفراد ، أو بالنسبة للمسائل الجنائية ذات الاتصال بالحريات . والخضوع للقانون يفرض علي صاحبه موقفا عقلانيا ضد العشوائية والفوضى ، أى ضد الاستبداد الذى يعنى أن يتصرف الحاكم أو الفرد وفق مشيئته بغير خضوع لنظام. وهذا يمكن من حماية الحقوق ورفع المضار ولجم الآثار السيئة للقوة المجردة ، القوة العارية ، سواء مارستها الدولة أو مارسها الافراد ومن ناحية ثالثة فإن العمل القانوني يفرض على صاحبه قيودا ، هي الإطار العام للقوانين القائمة ، أى للنظام السياسى والاجتماعي القائم ، ولايستطيع أن يرفضها دون أن يتخطى حدود وظيفته ، ولايستطيع من خلال عمله ـ ان كان معارضا لها ، الا أن يلتف عليها من خلال المواقف العملية وبالتفسيرات الجزئية . ومن ناحية أخيرة ، اكسب هذا العمل سعدا سمة رجل الدولة المسئول ، يمارس وظيفة محددة ، ويعمل فى حدود سلطاتها ، وتفرض هى على أحكامه وتقديراته حدودا لايستطيع أن يتعداها وإلاّ فقد فاعليته فى عمله ، واكسب هذا سعدا روحا نظاميا، اتضح بعد ذلك فى كل أدوار حياته .

ومما يلاحظ في أحكام سعد ، أنه مع وقوفه ضد نشاط الدولة المخالف للقانون ، ومع إدراك هذا الاتجاه فيه فى حياته العامة ، فإنه لايحاول في أى من هذه الأحكام أن يضع تفكيره كله كنظرية واحدة

واضحة . إنما يستجيب بفكره العام للأحداث الجزئية ، بمواقف محدودة وبعبارات قصيرة يحرص ألا تتعدى الحدود المفروضة عليه ، وأن الروح النظامية التي تميز شخصية سعد وتحوطه بسمة رجل الدولة المسئول ، تجعله ينظر الى القانون لا على أنه وقاية للفرد ضد انطلاق سلطة الدولة فقط ، ولكن على أنه حماية للمجتمع والنظام العام ضد الخارجين عليه ، حدث أن ارتكب مصرى بالحجاز جريمة وعاد الى مصر بغير عقاب ، والمبادىء القانونية تمنع أن يحاكم شخص على ما ارتكبه خارج البلد الذى قارف فيه جرمه ، ولكن سعدا حاكمه وحكم عليه في مصر معترفا بأن ذلك لايجوز حسب المبادىء العامة . ولكن «من وظيفة كل حكومة أن تؤيد النظام فى بلدها على حسب ماتقتضيه المصلحة العامة . ووجود المجرم فى بلاده غير مسئول عما يكون قد ارتكبه من الجرائم المهمة في غيرها مما يشين بالنظام العام ، وقد يقضي الي اختلاله بما يقوى فى نفس المجرم الميل الى الشر وما يبعث فى غيره من القلق والاضطراب ومايضعف فى نظر العامة من سلطة القانون .. «٢٥» . سعد بهذا حريص على الا تضعف فى نظر العامة سلطة القانون .. حريص ألا يختل النظام العام .

ووقف بعد ذلك بسنوات فى الجمعية التشريعية ، يناقش مشروعا يبيح للمحكوم عليه فى الجنايات أن يطعن في الحكم الصادر ضده ، إن كان صدر بالأغلبية لا بالاجماع ، وطالب أن يباح النظر فى أحكام

«٢٥» سعد زغلول من القضيته ـ المرجع السابق ص ٢٦٩ .

البراءة أيضا ، قال «إننا مثل الحكومة يهمها جدا حفظ النظام العام ، يجب أن نبحث عن طريقة تضمن للبرىء الحقيقى براءته كماتضمن للعدالة أن تأخذ حقها من كل مجرم . ويجب الا ننظر لصالح المتهم فقط بل يجب أن ننظر أيضا لصالح الهيئة الاجتماعية التى نحن جزء منها .علينا هذا الواجب لأننا مشتركون فى التشريع مع الحكومة ومسئولون معها عن الأمن العام» «٢٦».

وما أكثر ما قال فى الجمعية ضد خصومه «ليست المسألة بالضوضاء تؤخذ ولكن بالقانون .. حكم القانون هو النافذ لا حكم الضوضاء» «٢٧» . وقد ذكر العقاد أن سعدا قرأ كتابا لكروبتكين ، ومذهبه الفوضى والغاء الحكومة ، وعلق على ذلك بقوله «أين سعد من هذه الأودية السحيقة؟ بيد أنك حتى تستطلع الأمر ترى أنه لم يقرأه الا عجبا من أن يكون في الدنيا من يخرجون علي النظام هذا الخروج» «٢٨» علي أن سعدا مع حرصه علي الخضوع للقانون إنما يقرر دائما وجوب الحكم عليه بمبدأ المصلحة العامة وحماية الحقوق ، ويضع القانون بهذا ضد الاستبداد وفى صالح التنظيم الديمقراطى .

فى ١٩٠٦ وقعت حادثة دنشواى ، خفق بها قلب مصر كما عبر قاسم أمين ، وواجه بها الاستعمار البريطانى أول ريح تزعزع بنيانه فى

«٢٦» سعد زغلول في الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ٤٢ ـ ٤٤ .

«٢٧» سعد زغلول فى الجمعية التشريعية ص ٤٧ .

«٢٨» عباس العقاد المرجع السابق ص ٥٧٥ .

مصر ، وحاول كرومر أن يميل قليلا مع العاصفة وأن يضفي على الحكم طابعا يسوغ به لدى الرأى العام . فكان تعيين سعد زغلول وزيرا للمعارف، كتب زتلاند في ترجمته عن كرومر ، أن سعدا كان معروفا بنزعته الوطنية ، وأن تعيينه كان تجربة ينبغي أن تلاحظ بالدقة الواجبة قبل تكرارها «٢٩» . ونشرت الأهرام في ٦ أبريل ١٩١٢ بامضاء «عارف» مقالا امتلأ بالطعن على سعد بعد استقالته ولكنه اعترف بأن تعيينه وزيرا كان لارضاء الوطنيين لما عرف عنه من معارضته للحكومة ولسياسة الانجليز ، وذلك تقوية لمركز اللورد كرومر بعد حادثة دنشواى «٣٠» . ويذكر أحمد شفيق أن كان الفكر السائد وقتها أن هذا التعيين قصد به إبعاد سعد عن الاشتغال بإنشاء الجامعة المصرية ظنا من كرومر أن ذلك يقضى علي المشروع . وقد قدم كرومر الاقتراح الي الخديو فى ٢٦ اكتوبر فاستأجله الخديو فى الموافقة يوما ثم وافق ، والشائع أنه لم يرتح لهذا التعيين «٣١» .

كتبت «المؤيد» رغم موالاتها للخديو تقول «بينما نحن كذلك في هذا القنوط من وزرائنا إذا برنة جرس قوية صلت على الآذان فنبهت الاذهان الي حركة جديدة في الوزارة .. سعد زغلول يعرفه المصريون قاطبة بالعلم والفضل وعلو المبادىء .. واستقلال الرأى كما يعرفونه

«٢٩» Lord Cromar Zethland. p.307

«٣٠» أحمد شفيق المرجع السابق ص ١١٠ .

«٣١» أحمد شفيق المرجع السابق ص ١٠٢ .

بالمقدرة الفائقة .. وهو القائل أن الأمة المصرية ينقصها العلم الصحيح وهو الداعى الى الجامعة المصرية «٣٢» .

وتساءلت «اللواء» صحيفة الحزب الوطني عما اذا كان سعد سيستطيع أن «يحيي سلطة الوزراء المصريين» وقالت إنه معروف فى ماضيه وحاضره أنه «أشد الناس تمسكا باستقلاله وحقوقه وأكثرهم انتقادا على الذين تركوا سلطة مناصبهم لغيرهم، فنحن لا نبتهج بتعيين سعادة سعد بك زغلول ، إلا بأمل أن يكون كما كان على باشا مبارك والفلكى باشا وأمثالهم ممن خدموا العلم فى القطر خدمات خالدة ونطالبه أن يكون فى مستقبله كما هو فى حاضره وكما كان فى ماضيه الرجل المستقل الذى لايخدعه منصب ولا مال» «٣٣» .

تقدمت الاشارة الى ما كان يبديه الأستاذ الإمام من اهتمام بالتعليم وباصلاح نظمه . وكان يبدى قلقه مما يحدث فى المجتمع المصرى ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، من صدع يتسع مع الوقت وينبغى رأبه . والمجتمع يجب أن يخضع لقانون نظامى وأخلاقى وإلا لحقه الدمار ، وهذا القانون أو مجموعة القيم تختلف باختلاف الأمم . وكان الإمام معجبا بمنجزات المدنية الحديثة فى أوربا ، ولكنه كان مقتنعا بصعوبة نقل ذات مؤسساتها الفكرية والقانونية الى مصر لاختلاف التربة الاجتماعية ، وقد لاحظ صدعا يتسع فى المنشآت الاجتماعية

«٣٢» عباس العقاد .. المرجع السابق ص ٩٧ ـ ٩٩ .

«٣٣» عباس العقاد .. المرجع السابق .

والمؤسسات الفكرية فى مصر . فثمة قوانين وضعية وفدت من الخارج وفرضت على الأهلين بغير فهم لها وبغير أمل فى أن يحترموها أو يطيعوها اقتناعا بها ، وبجوارها توجد الشريعة الإسلامية ، وليس من علاقة تربط بين المجالين . وثمة طابعان من المدارس ، مدارس حكومية لاتعلم طلبتها أى قيم اجتماعية أو سياسية ، تشترك مع المدارس التبشيرية فى تدريس برامج أجنبية تشكل الطالب بوجدان غريب عن بلده تابع لأمة أجنبية ، ومدارس دينية علي رأسها الأزهر تعلم الدين ، ولا تعلم المواد اللازمة للحياة في العالم الحديث ولاعلاقة بين نوعى التعليم ، وليس كل منهما كافيا فى ذاته أو مكتفيا عن الآخر ، وثمة تقسيم روحى مماثل بين الروح التقليدية والروح التى تشيعها أفكار أوربا الحديثة بغير أن يوجد أساس مشترك يجمع الروحين فى نسيج واحد ، وهذا يميل بالأسس المعنوية للمجتمع الى أن يوهنها القلق والشك . فيصبح المجتمع بغير قانون ولا قيم . وكان إصلاح هذا الحال عند الإمام لايكون بالرجوع الى الماضى . فقد غبر ، ولكن يكون بربط حاجات المجتمع الحديث بمبادىء الإسلام «٢٤» ووجد أن مهمته هى تفتيح الفكر الإسلامى ليستوعب حاجات الحياة المدنية، وليكون أساسا أخلاقيا ومعنويا لها ، وأن وسيلة الاصلاح هى تطوير الأزهر وتفتيح مناهج التعليم ربطا لعلوم الحياة الحديثة بقيم المجتمع ، لينطلق العقل مسيطرا علي شئون دنياه ، وهنا تبدو أهمية التعليم بالنسبة له .

«٢٤» حورانى .. المرجع السابق ص ١٣٠ ..ا لخ .

ويبدو أن سعد زغلول قد اتبع هذا الخط العام لفلسفة التعليم ، واذا كان التعليم الحكومى خاضعا للسياسة البريطانية تنفذ أهدافها فيه من خلال مستشار وزارة المعارف «دانلوب» وتصرف همها فى تخريج الموظفين ، وفى إحكام السيطرة البريطانية على مؤسساته بتدريس العلوم باللغة الانجليزية والإكثار من المدرسين الانجليز والنظار ووكلاء المدارس وموظفى الديوان العام حتى «صار التعليم هو الراية التى يحارب حولها دعاة الوطنية من جميع الصفوف» «٣٥» فقد عمل سعد علي إحياء اللغة العربية فى المدارس . وعلى التوسعة للمصريين فى وظائف الديوان العام والادارة والتفتيش وعلى الاكثار من المدرسين المصريين وتعيين وكلاء المدارس الثانوية منهم تمهيدا لترقيتهم الى وظائف النظارة . واقتضى هذا البحث فى عقبات التعريب بالتوسع في حركة الترجمة ، واغضب هذا جميعه الانجليز أشد الغضب . كما بدت المهمة لوزير فرد يعمل فى وزارة خاضعة للانجليز والخديو مهمة صعبة بملاحظة العقبات السياسية والعقبات الفنية ازاء تغيير نظام استقر مدة خمس وعشرين سنة .

ومن ناحية ثانية أنشأ مدرسة القضاء الشرعى ، كما كان محمد عبده يعمل لإنشاء قسم قضائى متطور بالأزهر، فلما فشل أعد مشروعا بإنشاء مدرسة قضائية شرعية منفصلة عن الأزهر يتولى هو نظارتها

«٣٥» عباس العقاد المرجع السابق ص ٨٩ .

ولكنه توفى قبل ظهورها ، فلما عين سعد بعث المشروع وقام بتنفيذه «٣٦» . رغم أنه لم يكن يدخل في برنامج وزارته . واغضب هذا الكثير من شيوخ الأزهر الذين وجدوا فى إنشاء المدرسة اغلاقا لأهم أبواب العمل أمام خريجى الجامع الكبير ، وتحديا لهيمنته علي التعليم الدينى ، كما اغضب الخديو الذى كان حريصا على دعم نفوذه علي هذه المؤسسة الدينية العتيدة ، معارضا لاتجاهات الإمام وتلامذته فى تعديلها حذرا من أن تمتد أيديهم اليها . فلما عرض المشروع على مجلس الوزراء برئاسة الخديو اعترض عليه ، فعارضه سعد فى حدة ظاهرة ، وضرب بيده المنضدة مخاطبا أياه باسلوب لم يألفه من قبل ، وانطوى له الخديو بهذا على الاستياء الشديد . ونجح سعد فى إنشاء المدرسة وفى حمايتها ضد مؤامرات الخديو . قال له حسين رشدى يوما «أنت ياسعد لاتريد الا ابقاء مدرسة القضاء الشرعى» «٣٧» .

وإن الأستاذ الإمام عندما لاحظ الصدع الحاصل فى المجتمع بين المؤسسات التقليدية والحديثة في الفكر والتعليم ، لم يلحظ ان علاج هذا الأمر ، مهمة سياسية خليقة بأن تلقى معارضة كل من السلطتين الشرعية والفعلية ، وتطوير التعليم الدينى خليق أن يستفز الخديو ، ويدفعه للمقاومة وتمصير التعليم الحديث خليق بأن يدفع الانجليز الى مقاومته .

«٣٦» رشيد رضا .. المرجع السابق .. ص ٥٥٧ .

«٣٧» أحمد شفيق ـ المرجع السابق ص ١١٢ : ٢٧٣ : ١٦٤ .

وقد واجه سعد هذه المقاومة من الناحيتين ، وحاول الاستفادة من الخلافات بين السلطتين مستندا على كرومر فيما يعارضه الخديو . ومعتمدا علي الرأى العام الوطنى فيما يعارضه الانجليز ، وكان اثناء عمله يميل الي الاتصال بالرأى العام شرحا لسياسته وادلاء بالاحاديث للصحف ، فكان أول وزير يعنى بهذا الأمر «٣٨» . كما أكد الصفة التى اتفق الجميع على وجودها فيه وهى استقلال الرأى والشخصية ، وحقق في علاقته مع الموظفين الانجليز ما أملته صحيفة اللواء ، وهو احياء سلطة الوزراء المصريين ، وذلك من خلال حوادث عدة جرت معهم ألزمهم فيها حدود «القانون» باعتبار أن سلطته كوزير عليهم مصدرها القانون . وكان بهذا يتحدى النفوذ البريطانى .

على أن حدود الخلافات بين الخديو والانجليز كانت ضيقة ، وكان هذا يحد من إمكان المناورة الواسعة بينهما ، ويقلل من الامكانات المتاحة لنجاح سعد واستقراره ، ولكنه بقى فى الوزارة مع ذلك أمدا محميا بالرأى العام من جهة ومستفيدا من قدرته علي الانضباط وخاصة احترامه للأوضاع المقررة وماتفرضه عليه من حدود شأن رجل الدولة دائما ، وأدى هذا الى أن يعدل الحزب الوطنى سياسته ازاءه فهاجمه بشدة متهما إياه بالخضوع للمحتل الاجنبى .

وزاد هذا الاتهام فى مناسبتين : أولاهما أن الوزارة فى مارس

«٣٨» مقال الدكتور محمد أبو طايلة منشور فى كتاب عبرات الشرق عن الزعيم سعد زغلول - ص ١٩٢

١٩٠٩ أعادت العمل بقانون المطبوعات الرجعى القديم الذى يجيز لوزير الداخلية انذار الصحف وتعطيلها مؤقتا أو نهائيا . واعتبر ذلك ضربة موجهة ضد حرية الصحافة والحركة الوطنية والديمقراطية ، وسارت المظاهرات تعلن سخط الرأى العام على هذا الاجراء . وكان سعد وزيرا في الوزارة فلحقه ما لحقه من هجوم الحزب الوطنى . وثانيتهما أن الانجليز ضغطوا على الحكومة لتقبل مد امتياز شركة قناة السويس أربعين عاما بعد مدته التى تنتهى في ١٩٦٨ ، مقابل مناصفة الأرباح بين الشركة والحكومة ، وهاج الرأى العام ضد المشروع ، وقاد الحزب الوطنى الهجوم على الحكومة ، فاضطرت لعرض الموضوع على الجمعية العمومية مفوضة إياها فى أمر الموافقة أو الرفض ، ورغم أن رأيها فى كل المسائل كان استشاريا بحتا . ووقف سعد زغلول في الجمعية يدافع عن مد الامتياز ولكن الجمعية رفضته بالاجماع .

ولحق سعد فى هذا الموقف الكثير من النقد والتشهير ، ذكر العقاد دفاعا عنه أن أمر قانون المطبوعات كان محصورا بين الانجليز والخديو ورئيس الوزراء ، فلما علم به سعد عارضه ولم يقبله الا بعد تلطيف بعض قيوده ، وأنه كان معارضا لمشروع مد الامتياز في مجلس الوزراء ، ولكنه قبل الدفاع عنه اذا فوضت الجمعية العمومية فى الفصل فيه ، فكان موقفه نوعا من المناورة أخرج بها المشروع من أيدى مجلس الوزراء فرفضته الجمعية «٣٩» ويتفق كلام أحمد شفيق مع هذه الرواية،

«٣٩» عباس العقاد .. المرجع السابق ص ١٣٢ ..الخ .

وزاد عليها أن المعارضين للمشروع من الوزراء كانوا سعد زغلول وحسين رشدى وأحمد سعيد «٤٠» .

عاد سعد بعد ذلك الى التعليق على موقفه من قانون المطبوعات فقال للعقاد «إننى من وجهة المبدأ أرى أن تقييد الكتابة غير جائز ، أما الكتابة التى كانت حاصلة فعلا فى تلك الأيام فغير الجائز فى نظرى ، وفى نظر غيرى هو تركها تتدهور الى الهاوية التى كانت تندفع إليها» وعلق العقاد قائلا إن سعدا في هذه الفترة خضع لهجوم شخصى عنيف من الشيخ عبد العزيز جاويش «الذى رأس تحرير اللواء» بعد أن خاب أمله فى أن يعين ناظرا لمدرسة القضاء الشرعى ، وذلك فى وقت كان سعد يحارب سياسة دانلوب في التعليم ، ويناضل النفوذ البريطانى علي الوزراء المصريين تحقيقا لأمله أن تكون مصر للمصريين، وأن الشيخ جاويش كان تونسيا مشمولا بالحماية الفرنسية يدعو للخلافة العثمانية دعوة شقى بها زعيم الحزب الوطني محمد فريد.

علي أن عبارة سعد السابقة تظهر موقفه الفكرى من مسألة الحريات ، فهو مؤمن بها مبدأ ، ولكنه يقف بها عند حدود ما يراه المصلحة بمنزع عملي صرف ، وكان السياق الواقعى هو مايملى عليه مواقفه . وهنا أيضا يتفق سعد مع استاذه محمد عبده . ذكر الشيخ مصطفى عبد الرازق ، أن الاستاذ لم يكن من أنصار حرية القول والكتابة الا بمقدار ، وأنه إلتمس سن قوانين الرقابة على المطبوعات

«٤٠» أحمد شفيق .. المرجع السابق ص ١٨٦ ـ ٢٠٥ ـ ٢٥٧ .

خشية من انتشار الكتب «المشيعة للخرافات بين العامة» و «انتشار اللهجات السخيفة والموضوعات المؤذية للأخلاق وأنه كان يميل للاستعانة بالقوانين النظامية على ضبط الأخلاق» «٤١» . وقد علق سعد على موقفه هذا في الجمعية التشريعية قائلا : «كنت معارضا أولا فيه وفي اصداره «قانون المطبوعات» ثم اشتركت مع ذلك في اصداره ثم ندمت على هذا الاشتراك ، ولكن وقتما اشتركت في اصداره كنت مقتنعا بأنى لاحظت ظروفا يجب عليّ ملاحظتها ، وشاهدت بعيني تطبيق هذا القانون ، واشتركت أيضا في تطبيقه..» وقال «كنت قاضيا وكنت وزيرا والآن أنا عضو بينكم ، وأحس من نفسي أن شعورى كان يختلف باختلاف مركزى . كان لي في كل مركز شعور خاص .. هذا تأثير الوسط» «٤٢» . ويبدو من هذه الأقوال أنه مع نقده لموقفه السابق علنا ، قد تطور فكره من مسألة الحريات الى مدى أبعد مما كان وهو وزير بعد أن لحظ بنفسه طريقة التطبيق لقانون ظنة وقتها ، مفيدا ، وأدرك في ذكاء كيف تعمل آلة الحكم وتعدل في معتقداتهم الشخصية ، وكيف يكون «تأثير الوسط» ولهذا جاءت معارضته في الجمعية التشريعية لفرض رقابة الجهاز الادارى على الجمعيات التعاونية قوية ومؤثرة ، وأدلى بهذه الخبرة السياسية العملية من وجوب عدم الاعتبار بحسن نية رجل الادارة وماقد ينطوى عليه من فضل ، فالمهم هو حدود سلطته ،

«٤١» محمد عبده «الشيخ مصطفى عبد الرازق» ص ١١٧ .
«٤٢» الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ٢٨١ ـ ٢٨٣ .

وطابع الوظيفة وأسلوب العمل ، ودفعه هذا الى أن يصرف جهدا كبيرا فى رسم الاطر النظامية وتحديد الاختصاصات والوظائف بما يتيح من الناحية العملية أكثر الأوضاع حرية ، كان يقول «نحن نحب الحرية ولكنا نحب أن تستعمل استعمالا مفيدا ، إن الدفاع عن الحرية ، نغمة لذيذة جدا يحسن وقعها في الأسماع .. ولكن هذا لاينافى أن العبث لايجوز الاشتغال به أو الالتفاف اليه ..«٤٣» ثم يبلور مفهومه عن الحرية بقوله «كل تقييد للحرية يجب أن يكون له مبرر والا كان ظلما ..«٤٤» .. وكانت الحرية عنده تنظيم للعلاقات وتحديد للمؤسسات وتوزيع للسلطات وكل ذلك يحتاج الى القانون الذى تضعه الهيئات النيابية ، وفى هذا يقدم مفهوما مكملا «نحن لا قوة لنا الا بالحق وباحترام القانون» «٤٥».

تقدمت الاشارة الى أن تباين سلطتي الخديو والانجليز والخلاف بينهما ، ساهم فى التمييز بين مطلبى الثورة «الدستور والجلاء» وذلك في ظروف كانت فيها الحركة الوطنية الديمقراطية لا تزال فى مهدها ، وقد نمت الحركة نموا اظهرته حادثة دنشواى ، وما تلاها من تجمع لعناصر المقاومة ، وشاءت السياسة البريطانية أن تتدارك هذا الأمر فى أوله، ورأى كرومر أن يكون التدارك بتجربة الاستعانة ببعض العناصر المعروفة بوطنيتها ، مثل سعد زغلول ، ولكن ما لبثت السياسة البريطانية أن ذهبت الي اتجاه مخالف لرأى عميدها فى مصر فاستبعد كرومر الذى جاء مكانه الدون جورست يحمل «سياسة الوفاق بين

«٤٣» الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ١٠٢

«٤٤» الجمعية التشريعية المرجع السابق ص ٢٧

«٤٥» الجمعية التشريعية ـ المرجع السابق ص ٥٢.

الخديو والاحتلال» ، وبدأ تنفيذها باطلاق يد الخديو في أعمال الحكومة، فاستقالت وزارة مصطفى فهمي المبغضة للخديو في ١٩٠٩ وحلت محلها وزارة يرأسها بطرس غالي عين فيها من أنصار الخديو محمد سعيد وأحمد حشمت وحسين رشدى ، وتخلى الخديو عن مساندته للحزب الوطني ، وتخلى الانجليز عن مساندتهم لمثل سعد زغلول .

وصف العقاد هذه السياسة بقوله : «إنها تعنى تشتيت قوى الأمة وتوحيد قوى الحكومة» والحق أن توحيد قوى الحكومة لم يؤد الي تشتيت قوى الأمة بل الى تقاربها ، فاتجه الحزب الوطنى الى سياسة مناوئة للخديو الذى اتفق مع الانجليز ، واتجهت العناصر المناوئة للخديو في الأساس الي معارضة الانجليز بعد أن انكشف ارتكاز الاستبداد المحلى على الاحتلال البريطانى ، وكان من هؤلاء سعد زغلول ، وبرغم بقاء الخلاف بينه وبين الحزب الوطنى فقد كان مسار الحوادث الى التقريب بينهما ، وقد ذكر أحمد شفيق أنه عند تشكيل وزارة بطرس غالى قال جورست للخديو عن سعد ، «إنه مستاء جدا منه بالنسبة لجفاء أخلاقه فهو متكبر وكلامه قاس مثل الحجر ، لكن اذا خرج مع الخارجين فربما يحصل منه مايسوءنا ـ يعنى أنه خائف من لسانه وأعماله ـ فاذا استصوب الخديو يبقى مدة شهرين أو ثلاثة ثم تعمل طريقة لاخراجه «فرد الخديو» أن بطرس باشا قال لى اذا طلب الانجليز ابقاء سعد فاتركه لي وأنا أعرف ما أفعله لخروجه»«٤٦» وبهذا أصبح خروج سعد من الوزارة نتيجة طبيعية لسياسة الوفاق . وقد نقل من وزارة المعارف الي الحقانية ، فلما توفى جورست وحل محله كتشنر،

«٤٦» أحمد شفيق ـ المرجع السابق ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ .

ساءت العلاقات بينهما ، وفى أول أبريل ١٩١٢ ، شرع فى محاكمة محمد فريد زعيم الحزب الوطنى دون استشارة سعد فقدم استقالته وانتهى عهده بالوزارة .

فى ١٩١٣ انشئت الجمعية التشريعية كهيئة استشارية شبه برلمانية، تتكون من ١٧ عضوا معينا ونحو ٦٦ عضوا منتخبا بانتخابات على درجتين ولها رئيس معين ووكيلان أحدهما معين والاخر منتخب ، وكان للقاهرة أربع دوائر انتخابية ، رشح سعد نفسه فى دائرتين منها «بولاق والسيدة زينب» فنجح فيهما معا واختار إحداهما ، ثم أصبح هو الوكيل المنتخب وعدلى يكن الوكيل المعين .

وإذا كان سعد ـ كما يقول الدكتور أبو طايلة ـ أول وزير يتجه الى الرأى العام بالأحاديث والتصريحات ، فقد كان فى المعركة الانتخابية ـ كما يذكر أحمد شفيق ـ صاحب «أول بيان انتخابى فى تاريخ النيابة المصرية» . يذكر هارولد لاسكى «أن اجراء بسيطا يقرر ضمانه للمتهم فى الدفاع عن نفسه لهو أدخل فى معنى الحرية من كل العبارات العامة الرصينة التى وصف بها روسو الحرية» وبذات المنطق ينبغى ملاحظة أهمية هذا الاجراء البسيط الذى اتخذه سعد . وكان يمكن بمراعاة شخصيته البارزة ، ومواقفه السابقة ، ومعارضته للحكومة بعد خروجه منها ، أن يخوض الانتخابات بغير برنامج يقدمه ، فى ظروف لم توجد بها تقاليد تحتم عليه ذلك ، فكان اصداره بيانه فى ذاته حدثا يكشف عن موضوعية وفكر مستنير وإيمان عملى بالديمقراطية وجاء بيانه يتضمن خمس فقرات ، اثنتان منها تتعلقان بنشاطه التقليدى في إصلاح قوانين المحاكم والتعليم وواحدة تتعلق بحرية الصحافة

وضماناتها ، كما مس الأوضاع الطبقية مسا خفيفا بالنسبة لتوسيع نطاق التعليم «ليتيسر لابناء الفقراء أن ينبغوا كأبناء الاغنياء» وبالنسبة لاحتياجات المزارعين بتسهيل الرى والنقل ودراسة اسعار القطن . كما يلاحظ علي البيان تواضعه وحذره فى ازجاء الوعود ، وحرصه على الا يعد بتحقيق ما لا يستطيع ، فانحصرت وعوده فى دراسة المشاكل السابقة ومحاولة اقناع الآخرين واستمالة الحكومة وأن يكون ذلك «ضمن الحدود القانونية» ومع صيانة النظام العام من ضرر شطط الصحافة .. الخ .. ولأول مرة فى المعركة ـ كما يذكر العقاد ـ تسمع الخطب الانتخابية وتجرى الانتخابات بغير مساومات ولا شفاعات ولا توسل بجاه الحاكم أو بالعصبية . وأيدت سعدا فى المعركة الأحزاب الثلاثة الموجودة .كما اكتسب فيها ثقة الناخبين من الأهالى وافراد الشعب ، اذ رفض معظم الفقراء منهم اغراء الحكومة لهم بالمال ليتخلوا عنه . وكان كيتشنر يبذل جهوده فى العمل على اسقاطه ، وبعد نجاحه كثرت رسائل الجماهير الى الصحف ، تحبذ ترشيحه لوكالة الجمعية ، أو تنصحه بالرفض حرصا على ألا يقيد المركز حريته فى العمل «٤٧» . وهذا يدل على ماتعلقت به من آمال الجماهير فى معارضة السلطتين الشرعية والفعلية المندمجتين وأرسل محمد فريد الى رجال حزبه من منفاه يطلب اليهم أن يجتهدوا فى ادخال سعد لجنة الحزب الادارية ، وانتخابه وكيلا للحزب ، وكتب فى مذكراته أن الاخبار تنبىء عن السعى لتشكيل حزب معارضة فى الجمعية التشريعية يكون تحت رياسة سعد زغلول «٤٨» .

«٤٧» أحمد شفيق ـ المرجع السابق ص ٣٠٤

«٤٨» كفاح شعب مصر ـ محمد صبيح ص ٣٩٩ .

وبدأت بهذا تحوط سعدا سمات الزعامة القومية ، تؤيده الجماهير وتعلق آمالها به وتلتقى عنده تيارات سياسية مختلفة : وبدا هو قادرا على ضم الصفوف اليه وربط الجماهير به .

انعقدت الجمعية التشريعية خمسة أشهر حتى عاجلتها الحرب العالمية الأولى فأوقفت ، وكانت الجمعية واهنة السلطة ضيقة الاختصاص ، لكن سعدا استطاع أن يلتقط بعض المسائل ، وأن يثير من خلالها ، مع مراعاته الحدود القانونية لعمله ولوظيفة الجمعية ، جملة من المبادىء السياسية التى تتخطى حدود الوضع السياسى القائم برمته . وسلك فى هذا سبيل المحامى المترافع ، المعتمد على القوانين والتشريعات القائمة المهتم بالجزئيات والتفاصيل . وكان يعلم أن ليس شىء مما يطالب به يمكن أن تقبله الحكومة ، وأنه يتخذ الجمعية منبرا لمخاطبة الرأى العام ، فكانت احاديثه تتجه إلى الجماهير فى الاساس ، وبهذا تجاوز دوره فى كل مراحله السابقة ، دور المصلح المتحرر ، إلى دور المناضل السياسى ، المتجه إلى الجماهير . وكانت هذه نقطة التحول الأساسية فى حياته وفى صلته بالجماهير .

ولكنه حتى فى هذا الموقف ، لم يتجرد من طابع «رجل الدولة» الشغوف بوضع الانظمة وبناء المؤسسات ، المهتم بالجانب التنظيمى العملى ، لا جانب الدعوة السياسية العامة ، كما كان يتبع ذات اسلوبه السابق ، فى الدعوة إلى «القانون» والنظام ، مع تحويل هذين المفهومين لصالحه ، ومع تجريد معارضيه من القدرة على الاحتماء بالقانون ، أى

العمل على كسب الشرعية لصالحه وحرمان خصومه منها . ويمكن تلخيص مواقفه في الجمعية بأنه طالب بأشياء وأعلن عن مبادىء من شأنها تغيير النظام القائم بغير أن يصرح بذلك ، وفعل هذا باسم «الحق والقانون». كما يمكن ملاحظة أن مواقفه كانت تتسم بالانضباط والخضوع في العمل للتقاليد المرعية ، وللضوابط الموضوعة ، والمناورة بغير تعسف ولا لجاج . وبهذا استطاع أن يورط خصومه في الجنوح إلى الفوضى والضوضاء واعمال الاستفزاز والمقاطعة ، والظهور بمظهر التعنت بغير أن يلحقه هو شيء من ذلك ، وبغير أن يشتت جهده فيما لا يفيد .

● كانت الحكومة ترى أن يكون الوكيل المعين هو من يرأس الجمعية إذا غاب رئيسها ، ابعادا لسعد عن رئاستها في هذه الحالة، ولم يكن في قانون الجمعية ما يقطع في هذا الشأن . والتقط سعد هذه النقطة مدافعا عن أولوية الوكيل المنتخب وعن «حقوق الامة وحقوق الجمعية» ، ودافع عن «حق الامة» ضد «قوة الحكومة» بذات الطريقة التي تحدث بها الليبراليون في فرنسا عن «الحق» حق الشعب والمجالس النيابية ، «والقوة» قوة السلطة التنفيذية ، واستفز لدى اعضاء الجمعية نوازع الشعور الاستقلالي بصفتهم وكلاء عن الأمة ، «إني في هذا الموقف أدافع عن شرفي وشرفكم ، إذا قبلتم نظريتي كانت اصلح لي ولكم وللصالح العام» ، «رأى نافع لكم نافع للحرية مؤيد لسلطتكم» ، «نحن نبكي وندافع مادام حقنا يعتدى عليه ، ويجب علينا أن ندافع عنه

مهما كان الآخذ له ، ولو سكتنا عن الدفاع عن حقنا لكنا مجرمين» .
وهو في دفاعه عن الحق يحتمي بالقانون «إننا قوم مسالمون وطلاب حق
وبحاث مصلحة لا أننا مشاغبون كما أرجف بنا المرجفون» ، ويحاول أن
يجرد الحكومة من حماية القانون «لا يخدعنكم هذا «موقف الوزراء» فهم
سياسيون الآن لا قانونيون» ، «القانون يعطى الامة حقا لا لأن تستعمله
بل لأن يكون زينة ... أنا لا أرضى أن الاستخفاف بالأمة يبلغ إلى هذا
الحد» . ثم ينبه الجمعية إلى أن لها أن تعزل رئيسها ووكيلها المعين
بصفتهما عضوين فيها . فلما هاجت الحكومة وانصارها ضد هجومه
وتقريعه ، وكتلت أغلبية من الاعضاء تنصرها عليه ، انسحب وانصاره
من الاجتماع (وكانوا ٢٨ عضوا) ليبطل اجتماع الجمعية بغياب أكثر
من ثلث أعضائها ، وبرر ذلك «انسحابنا كان لأننا أبينا أن يخالف
القانون ضدنا» .

● وعرضت ميزانية الأوقاف على الجمعية ، فطعن ببطلان تكوين
وزارة الاوقاف لأن الخديو كونها بغير استشارة الجمعية . واستغل
الفرصة ليتكلم عن حدود سلطات الخديو . قيل له أن الخديو صاحب
السلطة فأكد أن الجمعية - رغم ضعفها - شريكته في التشريع وأن
الخديو لا يملك صفته كحاكم إلا باشتراك القوى التشريعية معه . قيل
أن اختصاص الجمعية منحة ، فرفض قائلا أنه «ضمانه لحسن نظام
واتقان العمل ومنع العبث بالمصالح» . وأنه إذا كان اختصاص الجمعية
ضعيفا فهو أحق بأن يصان لا أن يعبث به . قيل له أن تكوين الوزارات

فى أوروبا يملكه رئيس الدولة وحده . فرد قائلا «عجبا لكم ! تستدلون بنظام ليس عندنا منه إلا شىء قليل ! أعطونا النظام بأكمله واستدلوا كما شئتم .... (هناك) لو أن الرئيس أصدر أمرا مخالفا لنظامهم لأسقطوه من عرشه» . وقيل له أن الخديو صاحب السلطة على الاوقاف بالذات ، فقال أنه يستمد سلطته عليها من القاضى الذى يعينه ناظرا . فقيل أن الخديو يملك عزل القاضى فلا يتصور أن يستمد منه سلطته ، فقال «يمكنكم أن تعزلوه بالقوة أما نحن الآن فإننا نتكلم بالقانون» . وكان لحديثه وقع عنيف على الحكومة فاتهمته بالاضرار بالبلاد والشعب، وتبرأ بعض الاعضاء من حديثه فقال أن المطالبة بالعدل واحترام الحقوق لا يضر بالدولة ، وأنه إن تكلم عن الخديو بحرية ، فهو مسئول عن كلامه. وكانت فى عباراته نبرة من التحدى لم تقع بهذه القوة من قبل فى سمع الخديو «أمير البلاد وولى النعم» .

● وفى مناقشة مشروع قانون الجمعيات التعاونية انتهز الفرصة للحديث عن سلطات الحكومة وحدودها وسلطة المحاكم وما تكفله من ضمانات ، وعن حرية تكوين الشركات والجمعيات . وكان حديثه تطبيقا مباشرا لمبدأين هما حرية تكوين الجمعيات ، ومبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، وما يكفله ذلك من ضمانات للحرية . وهذا هو المبدأ الليبرالى العتيد فى تنظيم الدولة . ومما يستحق الالتفات ، أنه عارض أن يكون للحكومة سلطة حل الجمعية التعاونية ، وطالب بأن يترك ذلك

المحاكم ، ووصف اقتراح الحكومة بأنه سلب للسلطة القضائية ، ولكنه في الوقت نفسه تشدد أكثر من الحكومة في الحرص على منع الجمعيات التعاونية من الاشتغال بالسياسة ، إذ كان اقتراح الحكومة يتعلق بمنع الجمعيات من الاشتغال بالسياسة «اشتغالا يضر بالأمن العام» فطالب أن تمنع من الاشتغال بها أصلا «سواء كانت سياسة مباحة أو ممنوعة» وكان هذا منه نظر حصيف باعتبار أن الجمعيات التعاونية مؤسسات اقتصادية ، وأن العمل السياسي وظيفة الحزب ، وباعتبار أن الضمانة الاساسية للجمعيات لا في أن تعمل بالسياسة ، ولكن في ألا تستبد الحكومة بتكوينها وحلها والا فقدت الجمعيات استقلالها وسيطرت عليها حكومة يسيطر عليها الاحتلال وحكم الخديو الاستبدادي ، كما أن جواز اشتغالها بالسياسة «المباحة» يعني أن تتخذها الحكومة ركيزة لها في العمل السياسي في الريف ، وباعتبار إن كان ما يسيطر على تفكير سعد هو فكرة توزيع السلطات والاجتزاء من السلطة التنفيذية «القوة» لصالح «الحق» . وهنا تبدو منه عقلية عملية تنظيمية لا ترى الامور إلا من خلال سياقها الواقعي . والحرية لديه تنظيم للعلاقات واقرار للضمانات الفعلية وتوزيع للاختصاصات والسلطات .

● وقد اقترحت الحكومة توسيع سلطة مجالس المديريات . فعارضها سعد كاشفا عما في ذلك من التضليل بالديمقراطية ، لأن المجالس غير قادرة على الوقوف موقف المعارضة من رؤسائها المعينين ومن الحكومة . وجاء هذا القول منه دالا على ابتعاده بالنسبة

للديمقراطية عن أسلوب حزب الأمة القديم الذى كان يرى التدرج فى البناء الديمقراطي ، والبدء بمجالس المديريات وتوسعة اختصاصاتها تدريجيا ، كما جاء قوله يحمل ذات الابتعاد عن منهج الاصلاح الديمقراطى التدريجى الذى نادى به الشيخ محمد عبده .

يذكر الدكتور أبو طايلة أن سعدا جعل للجمعية على ضيق اختصاصها مقاما كمقام البرلمانات الكبرى . «وما بلغ ذلك إلا بارتكازه على رأى عام خارج الجمعية كان يردد صوته ويؤيده أصدق التأييد» «٤٩» . وذكر أحمد بهاء الدين أن انتصار سعد كان ساحقا خارج الجمعية ، وتعلقت به قلوب الناس ، وأنه لما اشتبك معه أحد الاعضاء امتلأت جدران الجمعية الخارجية فى اليوم التالى بالمنشورات السرية «٥٠» . وبهذا أصبح مع سعد الجمهور ، وأصبح ضده الخديو والانجليز ، إذ غاظهم بقسوة حملاته وإذ توقعوا الشر مما بدا فى الافق من ظهور زعامة وطنية جديدة تتجمع حولها الجماهير . وفكر كيتشنر قبل الحرب فى حل الجمعية أو إلغاء نظامها كله «٥١» .

قامت الحرب العالمية الأولى ، وأعلن الانجليز الحماية على مصر وعزلوا الخديو عباس وأحلوا محله السلطان حسين ثم السلطان فؤاد . وتشتت العمل الوطنى تحت ضغط قيود الحرب ، وامسك الانجليز سلطة

«٤٩» عبرات الشرق ص ١٩٢ .

«٥٠» أيام لها تاريخ ص ١١٤ – ص ١٧٤ .

«٥١» العقاد – المرجع السابق – ص ٢٣٩ .

الحكم المستبد كله فى أيديهم . وعانت العناصر السياسية من النفي والتشريد والاعتقال . وعانت جماهير الشعب من القمع والارهاب ، وانطلقت قوات الاحتلال فى المدن والريف تستولى على المحاصيل والدواب والأموال ، وتقتنص الشباب ترسلهم إلى جبهة القتال . وانكشف عمل الانجليز عن أسلوب فى الحكم هو الاشد قسوة وظلما ، وانكشف كذب دعاية الاحتلال عن استنارة الادارة البريطانية ، أمام اكثر العناصر تخلفا . ويمكن أن يتصور أثر هذا الوضع على الجماهير بعد أن تما وعيها السياسي وازدادت تماسكا ، كما يمكن أن يتصور أثر ذلك فى تفكير سعد زغلول الذى عرف بكراهته الاستبداد والحكم المطلق منذ ثورة عرابى وتلمذته على الاستاذ الامام . وإذا كانت سياسة الوفاق قد دقت اسفين الصراع المكشوف بين سعد والانجليز ، فلا شك أن اعلان الحماية واجراءات السلطة البريطانية خلال الحرب قد أبلغ هذا الصراع إلى قمته . وإذا كانت سياسة الوفاق قد قاربت بين هدفى الثورة وبين القوى الوطنية الديمقراطية ، فقد أدت الحماية إلى التحامهما معا .

ومن جهة أخرى ، فإن سعدا رغم زيادة اتصاله بالرأى العام منذ خروجه من الوزارة ودخوله الجمعية التشريعية ، فقد كان غير مدرك لكل الطاقات الكامنة لدى الجماهير . لذلك لم يكن جازما بمجىء الثورة ، ولكنه بملكة التصور العملى ، كان يدرك جازما أنه لابد لمجيئها من قارعة تشعل نيران الغضب ، وكان يرى أن الثورة عمل شاق فى بلد

أعزل موهن بالاعباء مشحون بالجند والسلاح والارصاد وأن مايفجرها «هو شعور الناس بالاختناق والتماسهم المنفس للجهر بآرائهم» «٥٢» .

ولا شك أن الاستبداد البريطاني خلال الحرب قد ابلغ القلوب الحناجر ، وإن كان هذا منبئا بما يمكن أن يحدث بعدها .

ومن جهة ثالثة ، كان للمبادىء التى اعلنها الرئيس الامريكي ولسن قرب انتهاء الحرب عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، صدى عميقا لدى الحركة الوطنية المصرية برمتها ، ولدى سعد أيضا ، وانطلقت محركات الامل في تحقيق الاستقلال التام . واتفقت هذه المبادىء لدى سعد مع جملة من أفكاره التقليدية والمتحررة ، ووصفها في أول خطبة وطنية له بعد الحرب في اجتماع انعقد بمنزل حمد الباسل ، بأنها تتفق مع الوصايا الدينية وقواعد الفلسفة والاخلاق وربط بينها وبين مبادىء الديمقراطية ، وأدرك مع غيره أن انتهاء الحرب ينبىء بظهور تناقض بين الدول الكبرى يمكن أن تستفيد منه الحركة الوطنية في صراعها ضد الحماية البريطانية . وتربص مع غيره انتهاء الحرب .

على أنه من الناحية المقابلة ، خرجت بريطانيا من الحرب منتصرة مزهوة ، وبدت بالنصر قوية مهيمنة تعمل في الميدان الدولي لتثبيت «سلام بريطاني» يسود العالم وتسود به العالم .

بهذا بدأت الخطوات الأولى حذرة متربصة ، تتحسس الطريق ،

«٥٢» العقاد – المرجع السابق – ص ١١٩ .

ظهر هذا في حديث سعد الشهير مع المعتمد البريطاني ونجت في١٣ نوفمبر ١٩١٨ غداة إعلان انتهاء الحرب . اذ طلب مع عبد العزيز فهمي وعلي شعراوى التصريح لهم بالسفر إلى بريطانيا للمباحثة في شأن استقلال مصر ، وذلك باسم المبادىء الحرة التى تنادى بها الامة البريطانية العظيمة ، وقال سعد له «لا نلتجىء هنا لسواك ، ولا في الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية . «٥٢»، وتضمن هذا اشارة حذرة إلى امكان الاتصال بالدول الاخرى والخروج بالمسألة المصرية عن نطاق العلاقات الثنائية مع بريطانيا ، في وقت تعمل فيه هذه الدول على اقتسام غنائم الحرب ، وتتوقع فيه انجلترا أن تثور أمامها المشاكل في مؤتمر السلام . وأصر سعد على طلبه باسم التمسك بمبادىء الحرية الشخصية التى تمنع مصادرة حقه في التنقل، ولم يكن هو من السذاجة بحيث يؤمن بما يقوله للمعتمد البريطاني ، وما لبث أن أفصح عن قصده في خطبه اللاحقة وهو أن القصد من السفر عرض الموضوع على الرأى العام البريطاني ، إذ كان يأمل في ضغط حزب العمال على الحكومة هناك تأييدا لمطالب مصر ، كما كان المعروف أن القصد من السفر اثارة الموضوع في مؤتمر السلام واحراج بريطانيا والضغط عليها .

وما لبث الموقف أن تصاعد ، ويظهر من تتبع الاحداث أن سعدا ، كان يدفع الموقف إلى التأزم والتوتر متخذا خطة الهجوم ، وكثرت خطبه واتسمت بالحدة المتزايدة يعلن فيها أن الحماية «أمر باطل بطلانا أصليا

«٥٣» العقاد – المرجع السابق – ص ١١٩ .

أمام القانون الدولى» ، وشدد حملته على الانجليز ، وكان واعيا بما يفعل ، فقد روى أنه قال : «أما أن يدعونا نسافر أو يقبضوا علينا . والا فهم يتركوننا نموت في مواضعنا» «٥٤» . وكان ما شاء ، إذ اعتقل هو وبعض أصحابه ونفوا فى ٨ مارس١٩١٩ ، وكان هذا شرارة الثورة التى انفجر بها لهيب الشعب فى ٩ مارس .

ليس من مهمة هذا البحث تتبع أحداث الثورة ، ولكنه محدود النطاق فى بيان الفكر السياسى لسعد زغلول ، ويصعب اجلاء هذا الفكر فى ظروف يندمج فيها الفرد كلية فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر . يصف تروتسكى العلاقة بين الفرد والثورة فى قوله «إن الناس ينفعلون انفعالا مختلفا اذا دغدغوا ، ولكنهم ينفعلون انفعالا متشابها إذا تعرضوا لحديدة محماة ، وكما تحول المطرقة البخارية المكعب والكرة على حد سواء إلى صحيفة معدنية ، هكذا تتسحق المقاومات وتضيع حدود الشخصية الفردية تحت ضربات الاحداث العظمى ذات القوة التى لا ترحم» .

والحديث عن المطالب الوطنية والديمقراطية للثورة ، أمر لا يمكن نسبته لسعد وحده ، إنما ينظر إلى مقالاته فى هذا الشأن كعنوان للثورة ومطالبها . وصلابته هى انعكاس لمدى صلابة الحركة الشعبية ، وما يعلنه من تنازلات ثانوية أو مرحلية ، انما يستجيب به إلى الامكانيات الموضوعية الداخلية والخارجية وحدودها ، بمعنى أنها

«٥٤» العقاد – المرجع السابق – ص ٢٢٢ .

أحداث وليست مجرد فكر سياسى . ويكفى القول أن سعدا كان خلال الثورة معبرا عن مطالب الجماهير وأهدافها وإلا ما أصبح زعيما لها . وأنه لم يفرض زعامته على الثورة وعلى الشعب، ولم يكن فى مقدوره أن يفعل ، ولكنه كان بناء سياسيا وشخصيا صالحا لأن يقف على رأس الجماهير فى حركتها ، ولأن تختار هى العمل تحت زعامته ، وأنه مع الاحداث كان مؤهلا لأن ينفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها ، وأن ينفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة ، وأن يجعل الكتلة الكبيرة منها ترضى به وتلتقى عنده وأن يسلك سبيلا يراعى به جوانب الاتفاق فى الحركة الوطنية ، ويبلورها ويعبر عنها ، وألا يتراخى تراخيا تسبقه به الجماهير أو احدي كتلها الواسعة ، وألا يقفز بعيدا بما يقطع أواصر ارتباطه بها . وكانت الاحداث مع تكوينه السابق هما ما أهّلاه للزعامة ، وكان قبول الجماهير له - بالضرورة- اختيارا حرا لم يفرض عليها بضغط ولا بنفوذ مادى .

أما من جهة مسار الثورة وحركة الجماهير ، فهذا يتعلق بتقدير الامكانيات الموضوعية المتاحة وقتها . وهو أدخل فى التاريخ منه فى الفكر السياسى لزعيم . وبكلمة عامة فإن ثورة ١٩١٩ رفعت شعارات عن الاستقلال التام والديمقراطية ، كانت تتخطى الكثير من الشعارات الوطنية التي رفعتها حركات أخرى فى بلاد أخرى وقتها ، وكانت أكثر طموحا وأوضح أهدافا . كما كان كفاح مصر كفاحا رائدا افتتحت به حركات شعوب الشرق بعد الحرب الأولى ، وكانت تجربتها تجربة ذات

اشعاع والهام . فإذا كانت لم تحقق أهدافها كلها فى هذا الوقت ، فيكفى القول أن الاستعمار كان مستبدا بخمسة أسداس الكرة الارضية وقتها ، وأن لم يكتب الانتصار الحاسم لحركة وطنية أخرى خلال ذات الفترة . وأن مصر حققت بثورتها هذه - التى مضى عليها خمسون عاما الآن - الكثير من التقدم سواء فى علاقتها بالاستعمار أو فى بناء أسس الحياة الديمقراطية فى الداخل ، أو فى التطور الاقتصادى . وعلى قدر ما أنجزت الثورة يمكن أن يقدر دور زعيمها فى الظروف الموضوعية . وضمن السياق التاريخى العام لمصر والعالم .

وثمة نقاط أربع تتعلق بدور سعد زغلول فى هذه الفترة :

أولا : يظهر موقفه الشخصى ، عندما أعرض مؤتمر السلام والرئيس ولسن عن مناصرة مصر واعترفوا بالحماية عليها . وأدى هذا إلى جنوح معظم رجال الوفد وقتها ممن يمثلون كبار ملاك الارض إلى مهادنة الانجليز ، والتمهيد لتسوية الخلاف معهم ، على أن سعدا قفزت عيناه من الخارج إلى الثورة الملتهبة فى مصر . ولم ييأس من فشل مساعيه الدولية ، ولكنه ارتد إلى مصادر القوة الذاتية للحركة الوطنية ، وهى حركة الشعب . وبقى متشددا فى موقفه ، يدير المعركة فى مصر من باريس ضد الانجليز ، وضد من تخلوا عن الثورة من زملائه ، وصاروا من اعدائها . وقد شهد چورچ لويد المندوب السامى البريطانى بمصر فيما بعد فى كتابه «مصر بعد كرومر» بأن إعراض الجماعة الدولية عن مناصرة مصر لم ينجح إلا فى اقناع سعد بأن المعركة

تجرى فى الأرض المصرية لا فى غيرها . واستغل فرصة وجوده بالخارج ووجود جماعة المنشقين معه بعيدا عن مصر ، فى أن يحكم اتصاله بالوفد فى مصر عن طريق عبد الرحمن فهمي ومصطفى النحاس وغيرهما من الشباب ، وأن يعزل هؤلاء المنشقين عن الحزب العامل في البلاد ويكشف مناوراتهم . ويجنب الحركة الشعبية أثر تهادنهم ، ويقطع صلاتهم بالحزب ، حتى إذا خرجوا بعد ذلك خرجوا أفرادا لم يمس خروجهم كيان الحزب ولا يمس وحدة الحركة الشعبية .

كما يلاحظ من خطبه بعد ذلك ، أنه كان ينظر للمسألة الوطنية فى ارتباطها بالديمقراطية ، وكانت شروط التفاوض التى يتقدم بها دائما تتضمن اعلان الاستقلال التام عن الانجليز ، والغاء الاحكام العرفية فى الداخل ، وعرض نتيجة المفاوضة على الشعب قبل اقرارها . فسر الاستقلال مرة بقوله أنه يعنى «خروج الانجليزمن البلاد وحكمها بأهلها دون غيرهم» «٥٥» ، وهذا شعار «مصر للمصريين» العتيد ، وبهذا كان الاستقلال والديمقراطية ، كل منهما هدف للآخر ووسيلة .

ثانيا : سبقت الاشارة إلى حديث سعد عن التناقض بين «القوة» و«الحق» ، قوة الحكومة وحق الشعب . وقد ردد ذات الكلمة فى ثورة ١٩١٩ فى بيان أرسله لمصر من الخارج ، فقال فى «قوتهم» ارغامنا على النظام الذى يريدون ، وأن تعترف به الدول الاخرى ، ولكن «حقنا لا

«٥٥» مجموعة خطب سعد باشا زغلول الحديثة . ص ٨٧ .

يضيع بهذا الارغام ولا بهذا الاعتراف» . ويظهر بهذا تصور سعد عن «الحق الاعزل» ، «القوة الظالمة» ، ويصور هذا طابع الكفاح «السلمى المشروع» والتحدى الذى تقابله الحركة الشعبية غير المسلحة أمام استبداد يمسك السلاح . وكانت مصر تعج بالمظاهرات من أقصاها إلى أقصاها والاستعمار والحكومات الرجعية تفرغ الرصاص فى صدور المناضلين ، على أن الثورة بقيت رغم ذلك واستمر اندفاع الجماهير فى المطالبة بحقها ، فصارت صيغة الصراع بين الحق والقوة صيغة نضالية مفعمة بالثقة في ظهور الحق ، وشاعت عن سعد عبارة أصبحت من شعارات الوفد التي يكثر ترديدها «الحق فوق القوة والامة فوق الحكومة» ، ولم يقصد سعد الواقعى بأولوية الحق هذه ، أن للحق قيمة تفترض انتصاره فى ذاته دون سعى ، ولم يدع إلى التواكل انتظارا لنصر يأتى وحده . ولكنه كان يفرغ فيه معنى عمليا واضحا فى حدود ما يراه من امكانيات متاحة ، وفى حدود الكفاح السلمى المشروع . ذكر فى رسالته السابقة أن ما يعنيه من أن الحق لن يضيع «أن نبقى مطالبين به ساعين إليه» : وأن نجتهد فى تلمس ما يكون موجودا وما يظهر مستقبلا من ثغرات فى جبهة الخصم ، كالصراعات بين الدول ، وصراعات الشعوب ضد حكوماتها ، وأن نعمل على أن تبقى جبهة الثورة متشددة مستمسكة ليعلم الجميع «أن مصر متحدة تمام الاتحاد على الوصول إلى استقلالها التام» . بهذا يؤكد حرصه على الاستفادة من ضعف جبهة الاعداء ، وعلى ضم الصفوف حتى لا يتيح للأعداء

الاستفادة من الخلافات فى صفوف الثورة ، ومن هنا كان تركيزه على الاتحاد .

ومن ناحية أخرى ، بدت القيمة النضالية لمفهوم «الحق» و «القوة» فى ظروف الكفاح السلمى المشروع ، فى العمل الدائب على تجريد الحكومة والاستعمار من أية شرعية تستر وجودهما ، وتعريتهما من أى تبرير معنوى يمكن به للجماهير أن تسيغ هذا الوجود ، والحفاظ على الوعى متيقظا وعلى الروح الوطنية والديمقراطية نقية غير مستعمرة ولا مستعبدة ، وعندما ينجح فى تجريد الحاكم من كل قيمة معنوية ، تصبح قوته قوة عارية صماء ، ويظهر بمظهر العدوان السافر وتبدو سلطته جرما بحتا ، وكان قمة ما وصل إليه هذا الامر أثناء الثورة ، هو ارتفاع شعار المقاومة السلبية وعدم التعاون مع سلطة الاحتلال . فبقيت مصر فترات لا يجرؤ أحد أن يتولى حكومتها ، وانتشرت المقاومة السلبية انتشارا وجدت به سلطة الاحتلال نفسها حكومة بغير محكومين . وكان مؤدى هذا الأسلوب ، أنه إذا كان الحق يحتاج إلى القوة التى تنصره ، فإن القوة تحتاج إلى الحق الذى يبررها أو إلى مجرد مظهره . وإذا لم يمكن للتحرك الشعبى الاعزل أن يطيح بالسلطة البريطانية المسلحة الحاكمة ، فهو قادر على هجرها سلميا بأن ينسحب البلد كله من تحتها . وبهذا بلغ الكفاح السلمى قمته النضالية والثورية وقتها .

تجسد هذا الأسلوب فى شعارات تنادى كل مصرى ألا يتعامل مع أى انجليزى ، فلا يشترك مصرى فى الوزارة ولا يتلقى الموظف أمرا من

رئيس انجليزى ، ولا يتعامل المصرى مع بنك ، أو شركة ، أو متجر أو مصنع أو باخرة انجليزية .. وكان هذا ما استشاط به الانجليز غضبا فأوسعوا من حركة الاعتقالات ثم سارعوا فى تقديم ما يمكنهم من تنازلات تحفظ وجـــودهم المهدد ، وأصدروا تصــــريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . ويقال أن غاندى فى الهند استوحى هذه التجربة المصرية وبلورها فى أسلوبه المعروف الذى أصبح علامة على الكفاح الهندى ضد الانجليز . ويبدو أن الوفد كان يدرك صعوبة هذا الاسلوب فيما يتطلبه لنجاحه من تعبئة شاملة ومن اتحاد شعبى ووطنى يبلغ أوسع نطاق . ويبدو أن كان لذلك تأثيره فى تصميم الوفد على فكرة الاتحاد وضم الصفوف ، والنأى بالحركة الشعبية عن أى نقطة يمكن أن تكون إثارتها مفرقة للجمع الكبير .

ثالثا : يذكر كرومر فى كتابه «مصر الحديثة» ، أن مصر بلد دولى ، وأن الحكم الذاتى فيها ينبغى أن يراعى مصالح الطوائف المختلفة من سكانها المسلمين والمسيحيين والاوروبيين والاسيويين والافريقيين . وأن خلق حكم ذاتى فى مصر قادر على مراعاة هذه المصالح المتباينة قد يحتاج إلى سنين أو أجيال «٥٦» ، وقرب انتهاء الحرب أعد المندوب السامى البريطانى «ونجت» مشروعا للنظام النيابى يعتمد على التمثيل النسبى للطوائف فى المجلس التشريعى . والخطير فى ذلك أن السياسة

«٥٦» Cromar - Moden Egypt - P. 568 - 9II

الانجليزية كانت تتعمد تجاهل الانتماء المصرى لدى الشعب ، وإن تفتتت وحدته بتصويره طوائف منفصلة . والتفكير منطقى ، فإذا أراد أجنبى أن يحكم بلدا حكما دائما ، فعليه أن يحول هذا البلد إلى «أجانب» أى إلى تجمعات أجنبية عن بعضهــا ، يذوب هو فيها ويطمس أغترابه عنها ويستطيع بذلك أن يمسك زمام الامور بضرب الشعب بعضه فى بعض .

وخلال السنوات العشر السابقة على ١٩١٩ عمل الانجليز بنشاط على الايقاع بين المسلمين والاقباط ، واستغلوا مقتل بطرس غالى رئيس الوزراء الذى اغتاله شاب وطنى بسبب خيانته لبلاده وتعاونه مع الانجليز ، واستعملوا فى هذا الخلاف صنائع لهم من الجانبين . واستمروا مصرين على هذه السياسة بما ضمنوه تصريح ٢٨ فبراير من تحفظ على استقلال مصر يتعلق بحماية بريطانيا للاقليات فيها . وكان لسعد فى هذه النقطة جهد واضح لتوحيد صفوف الامة . وقد أدرك بمصريته ، أواصر الارتباط الوثيق بين المسلمين والاقباط ، واستعداد الشعب بعنصريه على الامتزاج الكامل ، ورأى الشيوخ والقساوسة يغشون متكاتفين المساجد والكنائس ، ويتقدمون المظاهرات، فجهد فى تأكيد هذا المعنى وتعميقه . حدث أثناء جمع التوكيلات للوفد ، أنه لم يلحظ وجود قبطى بين أعضائه فبادر بضم واصف غالى ، ثم انضم إلى الوفد سينوت حنا ومكرم عبيد وويصا واصف ، وكان لهم نشاط كبير . وكان سعد يعتبر مكرما ابنا له . فلما عين الانجليز يوسف

وهبه رئيسا للوزارة تحديا لشعار المقاطعة وافسادا لوحدة الشعب ، رد الوفد بتعيين مرقص حنا رئيسا للجنة الوفد . وذهب عبد الرحمن فهمى إلى الكنيسة يعلن أنه إذا كان بين القبط خائن فبين المسلمين ست خونة هم الوزراء الذين قبلوا العمل معه ، وتطوع شاب قبطى شرع فى اغتيال يوسف وهبه ، واثناء معركة الانتخابات سنة ١٩٢٣ كان سعد يؤكد على «الاتحاد المقدس بين الصليب والهلال» ويوصي الجماهير قائلا «احذروا هذه الدسيسة واعلموا أن ليس هناك اقباط ومسلمون ، ليس هناك إلا مصريون فقط . ومن يسمونهم اقباطا كانوا ولا يزالون انصارا لهذه النهضة وقد ضحوا كما ضحيتم .. فاحسوا التراب في وجوه أولئك الدساسين .. ولولا وطنية فى الاقباط واخلاص شديد لتقبلوا دعوة الاجنبى لحمايتهم وكانوا يفوزون بالجاه والمناصب بدل النفى والاعتقال، ولكنهم فضلوا أن يكونوا مصريين معذبين محرومين من المناصب والجاه والمصالح يسامون الخسف ويذوقون الموت والظلم على أن يكونوا محميين باعدائهم واعدائكم .. «٥٧» ولما ألّف الوزارة سنة ١٩٢٤ اختار فيها وزيرين قبطيين ، وعلق على ذلك بان ليس ثمة تمثيل نسبى للاقباط «٥٨» . فالكل مصريون ، وأن الانجليز لم يلتزموا النسبة العددية عندما اطلقوا الرصاص على المظاهرات ولم يفرقوا بين مسلم وقبطى ، ولم يلتزموها عندما نفوا قادة الوفد . إذ نفي قبطيان وأربعة مسلمين .

«٥٧» مجموعة الخطب – المرجع السابق ص ١٢ – ١٤ .

«٥٨» انظر وثائق الطليعة عن ثورة ١٩١٩ .

ومن جهة ثانية ، كان مما يعوق الوحدة الوطنية ، ما سبق أن لاحظه محمد عبده من صدع حضارى بين القديم والجديد في التعليم وفى المؤسسات الاجتماعية والفكرية . وليس لسعد كتابات فى هذا الشأن . وقد سبقت الاشارة إلى سياسته التعليمية التى استوحى فيها فكر محمد عبده فى اصلاح هذه الحال . على أنه خلال الثورة كان بشخصيته هو من عوامل التجميع بين الاتجاهات والتيارات الثقافية المختلفة . فهو ريفي لم تنقطع صلته بالريف حتى وفاته ، وازهرى حفظ القرآن فى الكتاب ودرس علوم الدين فى الازهر وتتلمذ على الافغانى ومحمد عبده ، ولكنه حضرى درس فى حياته الفكر الحديث ونهل منه ، ومارس تطبيق القوانين الوضعية واتصل بالبيئات المختلفة ، واكتسب القدرة على مخاطبة كل نمط فكرى وتفهمه . وهو من ناحية أخرى شيخ تمتد ذاكرته السياسية إلى ثورة عرابى ، ولكنه استطاع أن يفلت فى سن الستين من وهن الشيخوخة واثرها المحافظ على تفكيره ، كما استطاع أن يفلت من قبل من محنة جيله المؤيسية بعد احتلال مصر . وادرك فى هذه السن أن الشباب هم مصدر قوة الثورة ، وقف بين الطلبة فى ١٩٢٣ وهو فى السادسة والستين يقول «اتخيل كأنى عدت إلى الصبا ، وعادت إلى صدرى حماسته فاستسهل كل صعب واستهين بكل خطب وألبى كل صوت يدعو إلى التقدم والارتقاء» «٥٩» . وبهذا كان سعد شخصية مجمعة تقف على المشارف وعند ملتقى الخطوط .

«٥٩» مجموعة الخطب - المرجع السابق ص ٩١ .

رابعا : كان فكر سعد يقف عند حدود الحركة الوطنية الدستورية . انطبع تفكيره بهذه الحدود ، وحرص ايضا خلال الثورة ألا يتجاوزها حرصا منه فيما يرى على الوحدة الوطنية وتجنبا لكل ما يثير الاختلاف. «إن الامة المصرية ليس لها إلا مبدء واحد اتفقت كلمتها عليه ، وهو مبدأ الاستقلال لمصر والسودان . وليس لها إلا برنامج واحد هو الذي سبقت الاشارة إليه ، وإلا هيئة واحدة وثقت بها كل الثقة فى تنفيذ هذا البرنامج ، وهي هيئة الوفد المصرى ..» «٦٠» ، ومن هنا كان مفهومه للوفد انه ليس حزبا ولكنه وكيل عن الأمة فى المطالبة بالاستقلال «نقول نحن لسنا بحزب وانما نحن وفد موكل عن الامة يعبر عن ارادتها فى موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام . فنحن نسعى لهذه الغاية وحدها ، وانى أعدكم إن شاء الله أنى عند بلوغها اتنحى عن العمل فلا ترونى أعمل ولا تسمعونى أتكلم .. اما المسائل الداخلية .. فهذه مسائل أترك الامر فيها لمن هو أعرف منى بها .. وأما ما يتعلق بالاستقلال فنحن أمة لا حزب ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال يكون مجرما . لأن هذا يدل على أن في الامة حزبا أو أحزابا أخرى لا تريد الاستقلال» «٦١» .

يذكر العقاد تلخيصا لدور سعد زغلول :

«إذا استطاع هذا الزعيم أن يبث هذا الروح أو يوقظه أو يجمعه

«٦٠» مجموعة الخطب ص ٨٩ .

«٦١» مجموعة الخطب ص ٢٧ – ٢٨ .

حواليه فكل ما تنشئه الامة وهى مأخوذة بهذا الروح فهو من عمله وصنع يديه . أما إذا كان عمله كله هو ما يعمله بنفسه ويرسم عليه طابع يديه فما هو بزعيم . وسعد زغلول قد بعث فى مصر هذا الروح ، أو هو قد ايقظه أو هو قد جمعه حواليه . فكل ما نهضت به الأمة من الاشتغال بالصناعات أو مصارف الأموال أو شركات التجارة أو معاهد التعليم أو مجامع السياسة مما لم يكن فيها قبل تلك النهضة ، ففيه سهم لا ينكر لزعامة سعد زغلول . هذه الزعامة هى التى التقى حولها المصريون فعلموا أنهم أمة . وعلموا أنهم مسلمون ومسيحيون ولكنهم أمة . وأنهم رجال ونساء ولكنهم أمة ، وأنهم شيب وشبان ولكنهم أمة ، وأنهم حضريون وريفيون ولكنهم أمة ، فانبعثت للأمة حياة ماثلة إلى جانب حياة كل فرد وكل طبقة وكل طائفة وكل جنس وكل دين ..»

الحمد لله

تعليق
أبو سيف يوسف

١ - يقدم طارق البشرى تحت هذا العنوان احدى المحاولات الجادة والجديدة فى هذا الموضوع ، وهو فى دراسته هذه يمسك بمفاتيح رئيسية :

- فهو يحدد الأصل الطبقي لسعد زغلول (الطبقة الوسطى من الملاك الزراعيين) .

- ويحدد أن سعدا مع ذلك مثقف ينتمى إلى طليعة المثقفين المعبرين عن الطبقة الوسطى الصاعدة .

- ويحدد الكاتب وضع سعد داخل الحركة الوطنية ، فيشير إلى أنه جسر بين ثورتين : الثورة العرابية ، وثورة ١٩١٩.

- ثم يحدد المكونات الرئيسية لفكره كمثقف مصرى تلقى العلم فى الكتاب والازهر وتأثر بقوة بفكر محمد عبده كما تأثر بالفكر الليبرالى - فكر البرجوازية الاوربية - خصوصا بافكار الثورة الفرنسية .

٢ - واعتمادا على هذه المفاتيح الرئيسية يتفادى طارق البشرى - إلى حد ملحوظ الوقوع فى براثن المنهج الذاتى فى الكتابة عن الشخصيات التاريخية . هذا المنهج الذى يعزل الشخصية عن المجتمع والطبقة والايديولوجية السائدة ، وما يترتب على هذا - بالضرورة - من

** نشر هذا التعليق من الاستاذ أبو سيف يوسف فى ذات عدد مجلة الطليعة الذى نشر فيه البحث فى مارس سنة ١٩٦٩ .

تضخم المزايا ، أو تضخيم الاخطاء والعيوب ، ونحن نعلم أن هذا المنهج الذاتى قد ساد بين عدد من المؤرخين والكتاب . فحاول بعضهم أن يرسم صورة اسطورية لسعد كبطل من أبطال الاساطير . فى حين حاول البعض الآخر أن ينالوا من مكانته فى تاريخنا القومى كقائد سياسى وزعيم وطنى ولدته الحركة الوطنية التى استأنفت النهوض بعد هزيمة الثورة العرابية .

٣ – ولابد أن نعترف بأن ثمة صعوبات جمة تواجه كل من يحاول أن ينهج فى كتابة التاريخ القومى نهجا موضوعيا «أى علميا» فالظاهرة التاريخية بطبعها معقدة أشد التعقيد . وفى مجال دراسة الشخصيات : القادة والمفكرين .. إلخ تبدو هذه الصعوبة على الوجه التالى : وهى أن فكر هذه الشخصية له – بشكل عام – جانبان :

– جانب ذاتى من حيث أن هذا الفكر نتاج ذات ، أو فرد له صفاته النوعية .

– وجانب موضوعى ، من حيث أن هذا الفكر يظهر فى مجتمع معين ويستخدم تصورات انضجها هذا المجتمع .

وتكمن الصعوبة هنا فى توضيح العلاقة الجدلية بين هذين الجانبين .

٤ – وأمام هذه الصعوبة قد يجنح الدارسون فى العادة إلى أحد اتجاهين : اتجاه يضع افكار الشخص محل الدراسة خارج نطاق القوانين العامة للمجتمع . وهذا ما حاول أن يتجنبه طارق البشرى فى

دراسته . واتجاه آخر يتمثل فى العمل على استخلاص محتوى فكر الشخص بكيفية آلية أو شبه آلية من المجتمع ومن الظروف المحيطة . واخشى أن هذا ما نجده فى دراسة طارق . فتحت تأثير الحكم العام الذى انتهى إليه الكاتب من أن سعدا لم يكن مفكرا صاحب نظرية ولا داعية سياسيا ولكنه كان رجل دولة وضع فكر سعد فى اطار صارم لا يكاد يتجاوزه ، أو يضيف إليه ، وهو فكر الاستاذ الامام محمد عبده . ولكن إذا اتفقنا مع طارق على أن الاستاذ الامام كان رائدا لسعد ، وإذا اتفقنا معه - مرة أخرى - على الفرق بين محمد عبده وبين سعد زغلول هو الفرق بين الداعية أو المفكر وبين السياسى أو رجل الدولة ، إلا أنه يصعب - مع ذلك - وفقا للضرورة التاريخية أن نتصور أن سعدا الذى قاد ثورة ١٩١٩ وتجمعت حوله الامة لم تكن له أفكاره الخاصة واجتهاداته عن أهم القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية فى عصره .

وتحت تأثير هذه النظرة الالية فى التفاعل بين سعد وبين المؤثرات المحيطة به يجد الكاتب نفسه مرة أخرى أمام صعوبة التعرف على ملامح فكر سعد إبان انفجار ثورة ١٩١٩ . وفى هذا يقول «أنه يصعب اجلاء هذا الفكر فى ظروف يندمج فيها الفرد كلية فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر !» .

والواقع أنه يصعب علينا أن نسلم مع طارق بهذا المنطق :

أولا : لأن سعدا لم يكن مجرد فرد فى ثورة : لم يكن مجرد

فلاح فقير أو عامل أو مجرد مثقف عادى : أو مالك يتحرك على أرض ثورة ١٩١٩ . بل كان سعد قائد الثورة ، فيه صفات أهلته لهذه القيادة .

وثانيا : لأن سعداً كقائد لهذه الثورة ينتمى إلى طبقة صاعدة هى الطبقة الوسطى ، وكان لها النفوذ الغالب فى صياغة شعارات الثورة وفى تحديد مسارها . وسعد على هذا يقع تحت نفوذ هذه الطبقة وتحت تأثير حزبها ، ولكنه يقع أيضا - خصوصا اثناء اشتداد المد الثورى - تحت تأثير الجماهير الواسعة من الشعب الكادح . فهو يتعرض - والحال كذلك - لمؤثرات متناقضة ومتصارعة تنعكس على فكره وعلى مواقفه العملية . وهذا يفسر بشكل عام - التناقض بين مواقفه (الراديكالية) عند تعاظم حركة الجماهير ، وبين مواقف المهادنة أو الوفاق ضد حالة انحسار الهبة الثورية . ففى الحالة الأولى كان يلقى «الخطب الحادة» ويدعو إلى مواقف متشددة ضد الانجليز ، وفى الحالة الثانية كان يبدى ميلا إلى مهادنتهم على اساس أن بين البلدين «مصالح مشتركة» لا يصعب التوفيق بينها .

ولكن كيف كان سعد يحل هذه التناقضات ؟ بين ضغوط الاستعمار والاقطاع من ناحية وبين ضغوط حركة الجماهير الكادحة من عمال وفلاحين من ناحية أخرى . كان سعد يحل هذه التناقضات بالسعى إلى دعم مراكز الطبقة الوسطى فى الحكم والادارة عاملا باستمرار على وضع حركة الجماهير تحت الوصاية حتى لا تخرج عن قيادة

الوفد «٦٢» . والواقع أن دراسة طارق البشرى تقدم لنا مثلا واضحا عن مفهوم سعد للحرية والديمقراطية ، هنا يتمثل الجانب التقدمى فى فكر سعد فى أنه يضع الحرية والديمقراطية في مقابل التصورات والمؤسسات الاقطاعية المتخلفة المتمثلة فى نظام الحكم والادارة والتعليم والموقف الاجتماعى من تحرير المرأة . ولكن مفهوم سعد عن الحرية والديمقراطية كانت له أيضا جوانبه المحافظة . فالحرية عنده وعند قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن أصلا ثورة زراعية أو اصلاحا زراعيا يحرر فقراء الفلاحين ويلغى السخرة ولم تكن دعوة للفلاحين والعمال إلى أن ينظموا انفسهم ويقوموا بمبادرات للدفاع عن مصالحهم . وانتهت الحرية والديمقراطية إلى أن تكون فى فكر سعد « نظاما للحقوق والواجبات» وشعارات مجردة عن «النظام العام» تصوغها الطبقة المتوسطة للدفاع عن مصالحها الأساسية .

وما يقال عن التناقض القائم فى فكر سعد زغلول عن الحرية والديمقراطية يقال أيضا عن التناقضات المرتبطة بأفكاره عن الامة والحزب ، والاستقلال .. إلخ .

٥ - من هنا ، ومما تقدم نفضل عند دراسة فكر شخصية تاريخية

«٦٢» يقول فولاد يكن ، وهو أحد الكتاب الشبان الذين مجدوا سعد زغلول ، وذلك فى كتاب نشره فى باريس عام ١٩٢٧ ، تحت عنوان (ابو الشعب المصرى سعد زغلول) أنه إذا كان سعد قد استطاع خلال اللحظات التاريخية أن يستنفر الجماهير ، فإنه عرف كيف يهدئها ويدعوها إلى النظام كلما اقتضت ذلك مصلحة البلاد . وأن مظاهرات كثيرة من ١٩١٩ - ١٩٢١ تفرقت بناء على كلمة منه .

كسعد زغلول أن تبدأ الخطوة الأولى فى منهج الدراسة بعملية تحليل داخلى لفكره . وهدف هذا التحليل هو أن نحدد المشكلات النوعية التى واجهت سعد فى مجتمع معين وفى زمن معين لنصل إلى تحديد التناقضات الرئيسية فى فكره ، لنحدد الجوانب التقدمية والجوانب المحافظة وبعد هذا تأتى الخطوة الثانية وهى تقييم هذه التناقضات على ضوء الاتجاهات الاساسية السائدة فى المجتمع . ثم تأتى الخطوة الثالثة وهى تأصيل هذا الفكر . وتحديد نسبته إلى التيارات الفكرية السائدة ومدى استجابته للمتطلبات الجديدة لحركة المجتمع . ونحن نعلم أن الكاتب قد اهتم بالخطوتين الثانية والثالثة . لكن عدم الالتفات إلى إبراز التناقضات الرئيسية فى فكر سعد زغلول هو الذى يفسر وجود الاختلاف الواضح فى المنهج بين كتابة الجزء الرئيسى من الدراسة وبين خاتمة الدراسة ، هذه الخاتمة التى تبدأ بادماج فكر سعد «فى التيار الجارف لحركة الشعب الثائر». بل أن هذا يفسر لنا أيضا كيف أن خاتمة الدراسة قد شابتها بالفعل نظرة مثالية . كقول الكاتب بأن سعدا «كان مؤهلا لأن ينفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها وأن ينفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة » وواضح اننا لا نستطيع بحال أن نقول أن سعدا قد انفتح على التيارات الديمقراطية المعبرة عن مصالح الكادحين فى مصر .

أكثر من هذا ، قد لا نستطيع أن نقول أن فكر سعد (حتى أثناء تعاظم مد الثورة الوطنية) كان يندمج كلية فى الشعب . والمثل

الذى نقدمه هو النداء الذى أرسله سعد زغلول بتوقيعه إلى البرلمان الفرنسى عام ١٩١٩ . وهذا النداء وثيقة حقيقية تسجل المواقف الاساسية للبرجوازية المصرية من القضية الوطنية ... وهكذا نقرأ فيها :

– أن مصر كانت تريد أن تحارب إلى جانب الحلفاء فى مقابل الاعتراف باستقلال مصر .

– وأنه من الظلم أن توضع مصر على قدم المساواة مع بعض البلدان العربية التى كانت تابعة للسلطة العثمانية ، لأن مصر فضلا عن أنها أكثر تحضرا وأكثر تطورا من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، قد فتحت بعض هذه الولايات لحساب تركيا ، كما أنها فتحت البعض الآخر لحسابها خلال حروب ١٨٣٢ – ١٨٣٩» .

– وأن اللغة الفرنسية «قد أصبحت بين عائلاتنا أشبه بلغة قومية ثانية . وباللغة الفرنسية تعبر النخبة الممتازة عن نفسها» .

واضح أذن أن هذا الفكر لا يعبر عن مجموع الشعب ولا يندمج فيه، ولكنه فكر الطبقة الوسطى بكل معاني الكلمة .

وأخيرا فإذا كانت هذه الملاحظات لا تنقص من الدراسة القيمة التى قدمها طارق البشرى ، فليس هدفها أيضا أن تنال من مكانة ثورة ١٩١٩ كإحدى الثورات الوطنية الكبرى فى عشرينات القرن الحالى ، ولا أن تنال من مكانة سعد زغلول كقائد يعتز تاريخنا الوطنى بما قدمه لبلاده .

هل نحاكم الماضى بمعايير الحاضر ؟*

كتب الاستاذ ابو سيف يوسف تعليقا على مقال «سعد زغلول .. وفكره السياسى» الذي نشرته لى الطليعة فى ذات العدد . ولى على هذا التعليق عدة ملاحظات :

أولا : رأى الاستاذ ابو سيف أن المقال وضع فكر سعد زغلول فى اطار صارم من فكر الاستاذ الامام محمد عبده لا يكاد يتجاوزه والصحيح - كما يبدو - أن المقال عنى باظهار الصلة الفكرية بين سعد واستاذه من خلال علاقتهما وكتابات بعض المعاصرين لهما ، ثم من خلال الاستعراض للتوافق بين مواقفهما السياسية مدة حياة الامام ، والتوافق بين الفكر السياسى الذى دعا إليه محمد عبده ومواقف سعد زغلول . وكان هذا محاولة لتكشف العمق الفكرى لسعد زغلول بوصله بأقرب تيار فكرى له ، وذلك فى ظروف لم يحفظ التاريخ لنا منها نصوصا تحدد السمات الشخصية لفكر سعد بما يميزه عن اتجاه الاستاذ الامام رغم الاتفاق الاساسى بينهما الذى شهد به معاصروهما والذى يظهر من متابعة مواقفهما السياسية والفكرية . وقد جهد المقال ألا ينقل إلى القارىء حكما مجردا ، وحاول أن يشير فى أى مناسبة إلى أقوال محمد عبده وأقوال سعد زغلول أو مواقفه ، ليضع أمام القارىء

«*» تعقيب من كاتب المقال على تعليق الاستاذ أبو سيف يوسف ، وقد نشر التعقيب فى مجلة الطليعة فى عدد ابريل سنة ١٩٦٩.

صورة عن الموضوع ، وليكون القارىء هو من يقرر ، هل ما يفترضه المقال من تشابه بين فكر الرجلين صحيح مشهود به أم غير صحيح أم يعوزه الدليل ، وما مدى التشابه بينهما .

ومن جهة ثانية ، يبدو أن «التعليق» لم يلحظ أنه بعد وفاة الشيخ محمد عبده ، تطور فكر سعد زغلول إلى ما يجاوز فكر الامام وفكره هو نفسه من قبل ، وذلك بعد خوضه تجربة الاشتراك فى الوزارة وزيرا للمعارف ، وبعد تبنى الانجليز سياسة الوفاق مع الخديو ، وازداد هذا التجاوز لفكر الامام وضوحا مع زيادة التقارب بين الانجليز والخديو ، وبلغ قمته باستقالة سعد وبمواقفه فى الجمعية التشريعية ثم بفرض الحماية البريطانية على مصر . ويبدو لى أن المقال لم يكن غامضا فى تتبعه لهذا الخط ، وقد ذكر المقال أن محمد عبده توفى «قبل أن يعلم أن الوجود الانجليزى هو سند حكم الخديو الاستبدادى رغم الاختلافات الثانوية ، وهو العائق ضد تمصير مؤسسات الحكم وتطويرها ديمقراطيا ولو بالاسلوب التدريجى ...» (ص ٤١) كما ذكر أن محمد عبده الذى لاحظ الانقسام فى المجتمع بين المؤسسات التقليدية والحديثة فى الفكر والتعليم «لم يلحظ أن علاج هذا الأمر مهمة سياسية خليقة بأن تلقى معارضة كل من السلطتين الشرعية (الخديو) والفعلية (الانجليز) » (ص ٤٨) وأن سعدا الوزير فى سعيه لاصلاح التعليم حسب مبادىء الامام وجد المقاومة من السلطتين ، ويظهر من السياق أن هذين القولين هما من تجارب سعد زغلول فى حياته السياسية بعد وفاة الامام ، وانها تجارب خطت بفكر سعد إلى ما يجاوز استاذه ، ثم ذكر

المقال ، من مواقف سعد في الجمعية التشريعية اعتراضه على توسيع سلطة مجالس المديريات باعتبارها تضليلا بالديمقراطية ، وإن كان موقفه هذا «يحمل ذات الابعاد عن منهج الاصلاح الديمقراطي التدزيجي الذى نادى به الشيخ محمد عبده» . (ص ٥٢) . ويظهر بهذا جميعه أن سعدا تخطى الشيخ محمد عبده بالنسبة للموقف من الانجليز وبالنسبة للاصلاح الاجتماعى وبالنسبة لمبدأ الاصلاح التدريجى ذاته . وبهذا يبدو من المقال - على عكس ما يذكر التعليق - أن سعدا الذى قاد ثورة ١٩١٩ كانت له «افكاره الخاصة ، واجتهاداته عن أهم القضايا التى طرحتها الحركة الوطنية في عصره» . وهى ما حاول المقال أن يلخصه فى النقاط الأربع الواردة بآخره .

ثانيا : اقتطف «التعليق» من المقال عبارة عن دور سعد فى ثورة ١٩١٩ هي أنه «كان مؤهلا لأن ينفتح على الحركة الشعبية ويستوعبها وأن ينفتح على التيارات الوطنية والديمقراطية المختلفة» . وفهم من هذه العبارة أن المقال يقصد أن سعدا انفتح على التيارات المعبرة عن مصالح الكادحين فى مصر ، أى على الفكر الاشتراكى فيما يراه التعليق . والحقيقة أن هذا الفهم غير دقيق ، وأن العبارة السابقة قد اقتطفت بشكل مبتسر ، وقد تلاها فى المقال مباشرة « .. وأن يجعل الكتلة الكبيرة منها ترضى به وتلتقى عنده وأن يسلك سبيلا يراعى به جوانب الاتفاق فى الحركة الوطنية ويبلورها ويعبر عنها ..» واتصال العبارة ، يظهر المعنى الذى قصدته فى المقال ، وهو عكس ما فهمه

التعليق . والمقصود بانفتاح سعد على التيارات المختلفة ، لا يعنى أنه يتبناها كلها على اختلافاتها ، ولكن أنه يدخلها جميعا فى حساباته السياسية مراعيا جوانب الاتفاق بينها ليبقى على الكتلة الكبيرة من الجماهير تجمعها حول مطلبى الاستقلال والحرية ، حذر أن يؤدى الخلاف إلى تشتتها . وهذا مسلك أى زعيم ذى إصالة وفهم يحرص فى سياسته العملية على أن يكون قوة مجمعة ، يحرص على أن يركز على اضعف الحلقات وأن يحشد لها كل ما يمكن من طاقة . وإذا كان من «المثالية» القول بان سعدا كان يتبني الفكر الاشتراكى ، فإن هذا القول لم يرد بالمقال ، إنما ما ورد به هو معنى عملى محدد على ما سبقت الاشارة .

ثالثا : بعد ذكر ما تقدم ، تظل هناك النقطة الاساسية ، وهى الخلاف بين «المقال» و«التعليق» حول تقدير ثورة ١٩١٩ ، وهل كان المطلوب تاريخيا منها أن تنادى بالثورة الزراعية وبتحرير فقراء الفلاحين ، أم أن ذلك كان يخرج عن حدود الممكنات التاريخية المتاحة فى ذلك الوقت . ويبدو لى أنه من المثالية اتهام ثورة ١٩١٩ بتقصيرها فى هذا الجانب ، وأنه نوع من محاكمة الماضى بمعايير الحاضر مع اختلاف الظروف التاريخية . ويصعب أن نجد حركة وطنية قامت فى ذات الفترة منادية بالثورة الزراعية . بل يصعب أن نجد حركة وطنية أخرى قامت وقتها ونجحت ضد الاستعمار نجاحا حاسما ، أو رفعت شعارات وطنية تتجاوز الشعارات التى رفعتها ثورة مصر . وحتى الحركات الشيوعية التى قامت وقتها فى البلاد المستعمرة والتابعة

وطالبت بالثورة الزراعية فى إطار الحركة الوطنية الديمقراطية ، لم تستطع أن تظفر بنصر حاسم الا فى بعضها ، وكان هذا قبل الحرب العالمية الثانية . وحتى بعد الحرب العالمية الثانية وجدت حركات وطنية أصيلة اكدت على جانب الاستقلال وحده ، ولم تنتقل إلى غيره فى المجال الاجتماعى إلا بعد تحقيقه ، كما حدث فى الجزائر مثلا . وثورة شعب فلسطين اليوم تكتسب أصالتها الثورية من حرصها على ألا تشتت جهودها فى غير ما يفيد معركة التحرير الوطني من قضايا المستقبل الاجتماعية . وإذا كانت حجة هذه الثورات المعاصرة أنها تواجه عدوانا شرسا يهدد الوجود القومى أو البشرى للشعب ، فحجة ثورة ١٩١٩ أنها حدثت منذ خمسين عاما فى ظروف سيادة الاستعمار فى العالم وضعف النمو الصناعي والحضارى فى الداخل وغير ذلك من العوامل .

ومن جهة ثانية ، لم تطالب الثورة بالغاء الامتيازات الاجنبية فورا ، رغم قيام الشواهد الدالة على حرص قادتها على الغاء هذه الامتيازات مستقبلا باعتبار أن الغاءها صنو الاستقلال . وكان عدم المطالبة بالغائها فورا ، أساسه الحرص على عدم تأليب الدول الكبرى ، وعلى محاولة الاستفادة من الصراعات بينها وبين بريطانيا ، وكان هذا فى وقتها موقفا سليما . فإذا كان ذلك هو الوضع القائم حينئذ ، فهل كان من الممكن تاريخيا وقتها المناداة بالثورة الزراعية وضرب كبار الملاك المصريين ، فى وقت لا تستطيع فيه الحركة الوطنية أن تلغى امتيازات

الأجانب حتى بغير المساس بأموالهم ومؤسساتهم العاملة فى الاقتصاد المصرى ؟

وإذا استفتينا خبرتنا التاريخية ، لوجدنا أن الغاء الامتيازات بدأ سنة ١٩٣٧ ، وتم سنة ١٩٤٩ . ولم يبدأ الاصلاح الزراعى إلا سنة ١٩٥٢ . وأنه بعد ١٩٥٢ كانت تصفية المصالح الاجنبية وتأميم المؤسسات الصناعية ، أجنبية كانت أو مصرية ، كانت أكثر حسما وأقل تعقيدا من انجاز الثورة الزراعية . فهل مع هذا يمكن القول بأن ثورة ١٩١٩ ، بأى معيار من المعايير كانت مطالبة باجراء الثورة الزراعية .

إن لثورة ١٩١٩ انجاز ديمقراطى هام . رغم ما فرض عليه من قيود، فإنه اتاح للشعب قدرا من الحرية احتضن نموه الاجتماعى والفكرى . ويكفى فى هذا أن يقارن بين أسلوب حياة المصريين بعدها وبين أسلوب حياتهم قبلها فى عهد الولاة والخديويين ، وعهد العثمانيين والمماليك ، تكفى هذه المقارنة ليظهر كم كان انجازها زخرا ديمقراطيا . وثورة ١٩١٩ أيضا أقامت الجماعة المصرية على أساس من الوحدة الوطنية ورمت الخلافات الطائفية بعيدا . وهذا مكسب قد لا نلتفت إلى أهميته اليوم ، لأننا ننعم به وننهل من عينه آمنين أنها عين لن تغيض ، ولو كان هذا فقط ما انجزته الثورة لكفى به مغنما .

على أن هذه الأمور جميعا ، لا تكفى فيها كلمة من هنا وكلمتين من

هناك ، انما تحتاج إلى الدراسة الجادة الهادئة ، الصبور لسائر الظروف والملابسات .

أما وما وصف به التعليق المقال من الاستخلاص «الآلى» أو «شبه الآلى» لأفكار سعد زغلول من الظروف ، فهذا أمر ينبغى أن يترك الرأى فيه للقارىء ، لأنه يستحيل على الشخص أن يقيم عمل نفسه .



مصطفى النحاس
المذكرات التى أعدها وحررها عنه محمد كامل البنا

* دراسة أعدت عن المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن مصطفى النحاس .

مقدمة

(١)

مصطفى النحاس ،،،

كان زعيم مصر على مدى الربع الثانى من القرن العشرين ، من أغسطس ١٩٢٧ عندما خلف سعد زغلول فى رئاسة «الوفد المصرى» تنظيم ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية والديمقراطية ، وذلك حتى ثورة يولية ١٩٥٢ .

وصفه مكرم عبيد مرة بقوله : «رجل مد إلى الامام صدره كأنه يرى فى عينى فكره عدوا يتحداه ولا يخشى خطره..» ، وهذه الصورة هى عين الانطباعة التى التقطها عنه السير مايلز لامبسون المندوب السامى البريطانى ، وأثبتها فى مذكراته عن أول لقاء له به فى حفل بدار المندوب السامى فى ١٩٣٥ ، رجل يمشى بصدره كأنه يتحدى . ونحن الذين تفتح ادراكنا السياسى فى الاربعينات ومع نهايات الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ أدركناه زعيما غير منازع أو شبه غير منازع ، وهو يقف صنوا وندا لأعلى رأس رسمى فى البلاد ، الملك فاروق ، وكانت لا تزال فيه بقية من صمود وتحد ، ختم بها حياته السياسية بالغاء المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة فى ١٩٣٦ .

هو مصطفى ابن الشيخ محمد ابن الشيخ سالم النحاس ، ولد فى

١٥ يونيه ١٨٧٩ قبيل الاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢ وشب وعاش في عهد الاحتلال ، وولد في بلدة سمنود وهي مدينة صغيرة من أعمال محافظة الغربية في وسط الدلتا إلى الشمال الشرقي ، يقال إنه لم يكن يزيد سكانها على اثني عشر ألفا ، منهم خمسمائة قبطي وعشرون أجنبيا . وولد لأب تاجر أخشاب متوسط الحال ، وكان مصطفى واحدا من سبعة أخوة ومن ستة أشقاء منهم ، وفي الأشقاء أخت واحدة .

تعلم في الكُتَّاب مادة الكتاتيب ، حفظ القرآن وتعلم الكتابة والحساب ، ثم دفعه أبوه صبيا إلى مكتب البرق في المدينة ليكتسب هذه المهنة ، وأغرى ذكاؤه أحد كبراء البلدة أن يقنع أباه بأن يسلكه في تعليم المدارس ، وأن يسعى ليدخله مدرسة «الناصرية» بالقاهرة ، القسم الداخلي ، وهي مدرسة أبناء الذوات ، كما أكسبه تفوقه في التعليم مجانية التعليم ، فجاز من المدرسة الناصرية إلى المدرسة الخديوية الثانوية إلى مدرسة الحقوق ، وتخرج فيها عام ١٩٠٠ ، وكان ترتيبه الأول على خريجي هذه السنة .

اشتغل بالمحاماة في المنصورة ثلاث سنوات ، ثم عين قاضيا ، وأمضى في قنا وأسوان بالصعيد ست سنوات ، ثم نقل إلى ميت غمر جنوبي المنصورة ، ثم قاضيا بمحكمة عابدين بالقاهرة ، ثم رئيس دائرة بمحكمة طنطا . ثم إخرج من القضاء لاشتغاله بالثورة لما شبت في ١٩١٩ ، بمدة كلية في القضاء خمسة عشر عاما قضاها من يناير

١٩٠٤ إلى يوليه ١٩١٩ ، وكان أعزب يسكن فى حى شبرا مع أخته يكفل أولادها .

- اتصل بالحزب الوطنى وكان عضوا نشيطا بنادي المدارس العليا الذى انشىء فى ١٩٠٥ ، وقيل أنه صار وكيلا للنادى ، ولكن من كتبوا عنه أثناء حياته لم يريدوا أن يعتنوا كثيرا بهذه الفترة ولا بصلته المبكرة بالحزب الوطنى ، نظرا للخصومة السياسية التى قامت من بعد بين رجال الحزب الوطنى وبين الوفد ، والنحاس فى العشرينات إلى الأربعينات من عمره ، قبل الحرب الأولى وأثناءها كان على اتصال بمجموعات من أهل جيله السياسيين للنظر فى مستقبل مصر - وبدأوا بعد الحرب يتحركون ويتصلون بكبار الشخصيات وعلى رأسهم سعد زغلول ، ويبدو أنه كان لهؤلاء شبكة اتصالات منظمة عرفوا بها أن وفدا يتشكل يزمع السفر للخارج لعرض قضية استقلال مصر على المنتديات الدولية ، وعرفوا أن اجتماعات سعد وأصحابه لتشكيل هذا الوفد تتابعها عيون الحكم البريطانى وأن اجتماعاتهم السرية فى بيت سعد تراقب ، وأبلغت هذه المجموعات سعدا وأصحابه بذلك .

وبعد أن تشكل الوفد فى ١٩١٨ ضم سعد إلى الوفد من هذا الشباب مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ، ثم عين سعد مصطفى النحاس سكرتيرا عاما للوفد .

وكان عمر مصطفى النحاس منذ ولد فى ١٨٧٩ حتى ابتعد عن

السياسة كلية في ١٩٥٢ ، هو عمر الاحتلال البريطاني في مصر ، من أول ما دخلها العسكر البريطانية في ١٨٨٢ حتى غادرها آخر جندي بريطاني في ١٩٥٦ ، بفارق ثلاث سنوات في كل من البداية والنهاية .

وتاريخ مصر في عهد الاحتلال البريطاني يمكن أن ينقسم إلى مرحلتين متميزتين ، تفرق بينهما ثورة ١٩١٩ .

عصر مصطفى النحاس
(٢)

اختلف احتلال مصر عن احتلال كثير غيرها فى زمانها من بلاد المستعمرات . وعندما دخل العسكر البريطانية القاهرة فى سبتمبر ١٨٨٢ ، وجدوا بها دولة تتكون من مجلس الوزراء وبرلمان منتخب ، ومن وزارات ومصالح وإدارات ، ومن جيش نظامى حديث ، بني على عهد محمد على وخاض معارك تاريخية فى العشرينات والثلاثينات من القرن ذاته ، ثم صفى فى الأربعينات ، ثم أعيد بناؤه على عهد اسماعيل فى الستينات ، وحارب فى الحبشة وأعالى النيل ، كما وجدوا بها شرطة نظامية وتقسيمات ادارية ومديريات ومراكز وأقسام ونظم إدارة محلية ومجالس بلدية وإقليمية ، وبيروقراطية حديثة تمسك أزمة الأمور ونظم تعليم وقضاء قديمة وحديثة ، هى دولة تكامل بناؤها على مدى ثلاثة أرباع القرن ، فصارت موطدة الأركان مدعومة البنيان .

ووجدوا بها شعبا على درجة عالية من التوحد ، تدور فيه دعوات النهوض والارتقاء من عشرات السنين السابقة ، وتختمر فيه تجارب الاصلاح والبناء المؤسسى ، وتقوده نخب سياسية واجتماعية ذات خبرة

وذات أفق واسع ونظر دقيق ، كما وجدوا بها عناصر ما كون الثورة العرابية التى جمعت جيشا وشعبا وخاضت حربا وثورة ، وهى أن كانت هزمت أمام جيش الانجليز ، فقد كان هزمها الاقتحام العسكرى لجيش غاز لواحدة من أقوى دول الأرض ، والنصر العسكرى للجيش الغازى هو أيسر الخطوات ، وبعده تبدأ المحنة وتبدأ المهمة الصعبة ، مهمة التمكن من الحكم والسيطرة على المجتمع وتوطىء الأكتاف ، وكل ذلك لا تجدى فيه كثيرا قوة الجيش الغازى ، وكل ذلك يجتمع فيه للمصريين عدد من العناصر والقدرات السابق ذكرها مما يصعب تجاهله على من يريد (من حكومات الانجليز) استدامة سيطرته على هذا المجتمع .

ومن جهة ثانية ، فقد أوجبت الأوضاع الدولية على الانجليز ألا يسفروا عن حقيقة نواياهم البقاء فى مصر ، ومن بداية القرن التاسع عشر كانت الدول الأوروبية الكبرى على تنافس على مصر ، وخاصة بريطانيا وفرنسا ، وكانت مصر جزءاً من المسألة الشرقية التى عرفتها السياسة الأوروبية فى ذلك القرن ، بمعنى التنافس الأوروبى على إرث ممتلكات الدولة العثمانية ، وتدخل فى ذلك روسيا والنمسا مع بريطانيا وفرنسا ، ومصر فريسة أكبر من أن تختطف فجأة وتلتهم فى يسر ، وحجمها وموقعها بين بلدان المسألة الشرقية ، هو حجم وموقع لا يسهل تجاهله فى الموازين السياسية بين القوى المتنافسة ، والانجليز بما اشتهر عنهم فى «اقتصاديات السياسة» ،

بقدر ما تعنيهم السيطرة على مصر ، يعنيهم ألا يؤدوا عنها ثمنا غاليا من مصالحهم ، سواء فى مصر أو غيرها من جهات العالم .

لكل ذلك كانت نقطة البداية فى السياسة البريطانية أن يدخلوا مصر بدعوة من الخديو لإقرار الأمن والنظام ، وأن يبقوا فيها باسم الشرعية المستفادة من استبقاء الخديو لهم ولذلك فإن من يتابع هياكل الحكم المصرى قبيل الاحتلال وعقيب حدوثه ، دون أن يضع واقعة الاحتلال فى حسبانه ، يكاد يظن أن التعديلات فى تلك الهياكل وفى تغيير الوزارات تجرى برتابة الأحداث اليومية ، من وزارة محمد شريف إلى وزارة محمود سامى البارودى (الثورة وتصاعدها) إلى وزارة رياض إلى وزارة نوبار (الخديو والاحتلال) ، ورياض ونوبار حكما قبل الاحتلال أيضا وشريف حكم بعد الاحتلال كذلك ، بما يؤكد التداخل بين المرحلتين .

وآل الوضع إلى أن هزمت ثورة عرابى وصفى الجيش المصرى وألغى الدستور ، وانتقلت مصر إلى الحوزة البريطانية ، ولكن بقيت هياكل الحكم وقنواته كما لو أن تغييرا طفيفا لحقها ، الخديو يقف بسلطته التقليدية يشكل مجلس وزراء يتألف من رئيس وأعضاء مصريين كلهم ، ويقوم بتسيير أجهزة الإدارة والأمن بواسطة موظفين مصريين كلهم ، ويجوار هذا الجهاز هيئتان شبه نيابيتين استشاريتان تتشكلان بالتعيين والانتخاب من المصريين وحدهم ، ويمتد الحكم إلى الأقاليم بأجهزة المديريات والمحافظات والمجالس البلدية والمديرية ،

ويصل إلى القرى بالعمد والمشايخ والخفراء ، وكل ذلك يتكون بمادة مصرية صرف . وأما جيش الاحتلال البريطاني فهو موجود باستدعاء الخديو له ، وأما الجهاز السياسي البريطاني فهو يعمل من خلال القنصل العام البريطاني الذى لا يزيد وضعه الرسمي عن غيره من القناصل .

وخلال السنوات الأولى أمكن تحقيق السيطرة على أجهزة الحكم المصرية بواسطة شبكة من المستشارين البريطانيين عينوا بالوزارات المصرية ، يقدمون الخبرة والنصح دون أن يكون لأى منهم اتخاذ القرار ، الذى بقى في يد الرئيس أو الوزير المصرى ، وسدت الفجوة بين النصيحة والقرار أو بين الخبرة والسلطة ، سدت بما اسمى «بالنصائح الملزمة» ، ولم تتخذ أية خطوة كيفية لتغيير هذا الوضع إلا فى ١٩١٤ عندما سمحت الأوضاع الدولية بفرض الحماية البريطانية على مصر ، وألجأت ظروف الحرب إلى اتخاذ هذا الوضع .

لا أريد أن أطيل أكثر من ذلك ، وحسبى أن أوضح أمرين مما سبق ذكره : -

أولهما :

ما ارتكن عليه النظام فى هذه المرحلة من ١٨٨٢ إلى ١٩١٩ مما سمى فى لغة سياسة العصر وقتها ؛ السلطة الشرعية والسلطة الفعلية ، الخديو والوزارة والجهاز المصرى من جهة ، والمعتمد البريطانى (القنصل) والجيش البريطانى والمستشارين الانجليز من جهة ثانية ،

سلطة اتخاذ القرارات المصرية من جهة ، ومكنة اصدار النصيحة الملزمة البريطانية من جهة أخرى ، القرار المصرى والارادة البريطانية . هذه هى الثنائية التى سادت في النصف الأول من عصر الاحتلال البريطانى لمصر .. هذا هو طابعه المميز نشير إليه لينظر القارىء من بعد فيما آلت إليه الأوضاع خلال النصف الأخير من عصر الاحتلال بعد ثورة ١٩١٩ .

ثانيهما :

كان الهيكل الحكومى العام مصريا وكانت أجهزة النشاط التنفيذى وقنوات تدفق المعلومات وإمضاء السياسات ، كل ذلك بقى مصريا فى عمومه ، ولم يكن كل ذلك يتصل بالسلطة الفعلية البريطانية إلا من خلال قنوات تحويل اصطناعية تتعلق بمكاتب المستشارين البريطانيين (أصحاب النصائح الملزمة) وببعض المناصب الكبرى فى قمة الجيش والشرطة وبعض وكلاء الوزارات .

ويمكن تصور أنه مع درجات الحرارة العالية ، أو تحت ضغط أقوى من المعتاد ، يمكن أن ينوب اللحام بين تلك الشريحة الانجليزية وبين الجهاز الحكومى المصرى ، وهذا احتمال ما كان يتأتى إلا من طريقين ، الطريق الأول هو الخديو وصاحب السلطة الشرعية من الناحية التنظيمية على جهاز الحكم ، إذا استطاع أن يدير صراعا يستثمر فيه الأوضاع الخارجية والعلاقة بالدولة العثمانية والتوازنات الأوروبية ، ويستثمر فيه القوى السياسية الداخلية ، وهذا ما حاوله الخديو عباس

حلمى فى بدايات القرن العشرين ولم يوفق فيه ، لأن التوازنات الأوروبية أفلتت منه باتفاق انجلترا مع فرنسا ثم روسيا منذ ١٩٠٤ تقريبا ، ولأن الدولة العثمانية فضلا عن ضعفها فقد إنتكست سياساتها بدخول حرب التتريك (الاتحاد والتركى) إلى الحكم فى ١٩٠٨ ، ولأن القوى الداخلية كانت أضعف من أن تحمل وحدها مع الخديو جهة التصدى .

أما الطريق الثانى ، فهو ما أنبأت عنه أحداث ثورة ١٩١٩ ، وهو أن تصير النخب السياسية إلى قدر من النضج فى فهم أوضاع السياسات الراهنة بعد التحولات العريضة التى جرت فى الداخل والخارج ، وأن تكون مؤيدة بحركة شعبية تصل إلى مشارف الإجماع ، وبلوغ مشارف الإجماع هنا مسألة مهمة لأننا نتكلم عن جهاز دولة يراد له بنزوع تلقائى أن يعدل من مألوف سيره ، وجهاز الدولة أو أى جهاز مؤسسيّ آخر «تعتبر الشرعية» هى في الصميم من تشكله الهيكلى وتكوينه المؤسسى ، وهو إن فقدها فقد تناثر اشلاء أو تساقط بعضه على بعضه ركاما ، الشرعية هى ما تصوغه جهازا بقنوات وأدوات عمل وشبكات ، والتحريك الشرعي يأتيه من أعلى من الوجهة التنظيمية في صورة قرارات ، والتحرك التلقائى له لتعديل أوضاعه ، مادام لا يأتيه من مصادر الشرعية التنظيمية ، فلابد أن يرد من حركة مدٍّ شعبى جماهيرى عريض يبلغ مشارف الاجماع ، ليقوم به الشعور العام باستدعاء اصل الشرعية العليا

المسـتمدة من وجود الجماعة ومن أصل الانتماء لها وأصل مصدريتها للشرعية التنظيمية .

هذا ما صنعته ثورة ١٩١٩ ، وترتب عليه أن ذاب اللحام بين جهاز الحكومة المصرى وبين قنوات التحويل إلى السلطات البريطانية ، ورغم فرض الحماية البريطانية على مصر ووجود حاكم عسكرى بريطانى ، ووجود الجيش البريطانى فى خدمة سلطة الحكم العرفى البريطانى التى قامت منذ ١٩١٤ ، فإن اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى قد اعترف صراحة فى مراسلاته مع حكومته بان «الحكومة صارت مستحيلة» فى ربيع ١٩١٩. لأن السلطة البريطانية كانت صارت معزولة عن قنوات تدفق المعلومات وامضاء قرارات التنفيذ من خلال الجهاز المصرى .

وكان للنخبة السياسية التى تصدت للأمر كله وقتها ، كان لها من سلامة الفطرة حُسْنِ التفهم لأوضاع الواقع وشدة الالتصاق بالوجدان العام ، كان لها من ذلك ما امكنها أن تحكم تصرفها الملائم ، فاختارت على قمة ممثليها من هم أعضاء فى الجمعية التشريعية التى تشكلت بالانتخاب قبل الحرب واوقفت سلطة الانتداب البريطانى عملها ، وفيهم وزراء سابقون وقوم من وجوه المجتمع ، ثم قاموا بحركة التوكيلات الشهيرة التى صارت بمثابة استفتاء شعبى «حقوقى» يمنحهم الصفة التمثيلية ، وهكذا احاطت بهم «سمة الدولة» وانسبغ عليهم سمت من سمات الشرعية ، فى التعبير عن الجماعة فى عمومها .

أنا لا ابتعد عن الحديث عن مصطفى النحاس ، لأن كل ما ذكرته آنفاً هو فى ظنى اقتراب من صميم الموضوع ، لأني بما ذكرت آنفا اقتربت من الحديث عن «الوفد المصرى» كما صاغته الأحداث وكما تصوره ذووه ومؤسسوه .

(٣)

أسفرت ثورة ١٩١٩ عن عناصر ثلاثة كانت هى القوائم الرئيسية للنظام الذى انبنى فى مصر فى المرحلة الثانية والأخيرة من عصر الاحتلال البريطانى لمصر ، وهى المرحلة التى امتدت نحو الثلاثين عاما من بدايات العشرينات . هذه العناصر الثلاثة هى ، تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بوصفه صيغة تتضمن التعديل الذى امكن بلوغه فى العلاقات المصرية البريطانية ، ودستور ١٩٢٣ ، بوصفه يتضمن الصيغة التى أمكن الوصول إليها لنظام الحكم في مصر ، ونشوء الوفد المصرى كهيئة اهلية تنشط لاستثمار أكثر ما يمكن استثماره من الصيغتين السابقتين ، أى بوصفه أحد طرفى الصراع القائم فى إطار الصيغتين السابقتين ، والطرف الآخر فى الصيغة الأولى هو الانجليز ، والطرف الآخر فى الصيغة الثانية هو الملك . ونحن نشير إلى كل من هذه العناصر فى إجمال .

بالنسبة للعنصر الأول : فقد صدر تصريح ٢٨ فبراير من طرف الحكومة البريطانية وحدها وتضمن ثلاثة مبادىء ، الأول هو انتهاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات

سيادة ، والثانى الغاء الاحكام العرفية التى ضربتها السلطة البريطانية على مصر فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ وذلك فور صدور القانون المصرى الذى يعفى السلطات البريطانية من تبعة أى اجراء تكون اتخذته بموجب سلطة الحكم العرفى ، والثالث أن الحكومة البريطانية تتحفظ على هذا التصريح من أربعة جوانب تكون مجالا لاتفاق لاحق :

- تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر .
- الدفاع عن مصر من أى اعتداء اجنبى أو تدخل بالذات أو بالواسطة .
- حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الأقليات .
- السودان .

صدر التصريح البريطانى ليتفادى وضعا صارت فيه حكومتهم مصر مستحيلة ما بقي الوضع على ما هو عليه ، وكان جهد البريطانيين منذ أتت لجنة ملنر إلي مصر لتنظر فى أوضاع الثورة ، كان جهدهم أنهم صاروا على استعداد لأن يعترفوا باستقلال مصر الرسمي فى مقابل أن يحصلوا على شرعية الاعتراف المصرى بمصالحهم في مصر، وهى المصالح التي تدور حول النقاط الأربع التى بينها التصريح السابق، وهذا ما صرح به كيرزون الوزير البريطانى لعدلي يكن رئيس وزراء مصر فى مفاوضاتهما الفاشلة قبل التصريح . وكان الجديد فى تصريح ٢٨ فبراير أنه لما تعذر الحصول على الرضاء المصرى الوطنى على ما عرضه البريطانيون ، عمل الانجليز على إصدار تصريحهم من

طرف واحد بالتحفظات ، وذلك كصيغة يمكن بها فرض أمر واقع جديد على المصريين ، لذلك فقد أعطى التصريح ، وتحفظ وأطلق وقرر ورمى بانصاف المعانى ، فصار صيغة للصراع السياسى المستقبل بين الانجليز ومن يواليهم من المصريين وبين أنصار الحركة الوطنية المصرية .

وإذا كان سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية ، والوفد من ورائه ، رفض التصريح واسماه نكبة وطنية كبرى ، ووصفه بقوله «كمن يقول لآخر أنى أعطيتك ألفا إلا ألف» .. اذا كان ذلك فإن الوفد فى الحقيقة تعامل مع الواقع الذى نشأ بالتصريح ، سواء من حيث الأوضاع الداخلية أو من حيث العلاقة مع الانجليز بعد ذلك . وكان الإنكار الشرعى الرسمى للتصريح والتعامل الفعلى به ، كان ذلك وجها من وجوه الصراع بين الطرفين صراعا محكوما بصيغة التصريح وعناصره .

ثم جاءت بعد ذلك معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، وبها قبلت بريطانيا التنازل عن بعض ما تدعيه من هيمنة واشراف على الشئون المصرية فيما يتصل بنقاط تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وقبلت صيغة للاتفاق تقوم بها علاقتها بمصر على أساس مبدأ المساواة والند للند، وأن تتنازل عن أن يكون لممثلها فى مصر مركز ممتاز ليصير سفيرا كغيره من السفراء من الوجهة الرسمية ، وقبلت أن تنسحب قواتها فى زمن السلم من أراضى مصر كلها عدا منطقة القناة ، وذلك

مقابل الاعتراف المصرى بشرعية الوجود العسكرى البريطانى على أرض مصر واشتراك مصر معها فى أى اشتباك مسلح أو تهديد بحرب كبرى يجرى مستقبلا بين بريطانيا وغيرها . وهذه المعاهدة نفسها كانت فى نصوصها وأحكامها صيغة من صيغ الصراع بين الطرفين حول مدى ما يمكن أن يستفيد كل طرف من الاخر ، ومدى ما يمكنه أن يحفظه لنفسه من مصالح فى مواجهة الطرف الآخر .

وعلى مدى هذه الحقبة من الأعوام الثلاثين التى تلت ثورة ١٩١٩ ، جرت مفاوضات ومباحثات بين مصر وبريطانيا حول عناصر الاستقلال المصرى وعناصر الوجود البريطانى ، وذلك فى ١٩٢٤ بين سعد زغلول وماكدونالدس ، وفى ١٩٢٨ بين عبدالخالق ثروت وتشميران ، وفى ١٩٢٩ بين محمد محمود وهندرسون ، وفى ١٩٣٠ بين مصطفى النحاس وهندرسون ، وفى ١٩٣٢ بين اسماعيل صدقى وسيمون ، وفى ١٩٣٦ التى أدت إلى معاهدة وقعها مصطفى النحاس وأيدن ، وفى ١٩٤٦ بين اسماعيل صدقى وبيفن ، وفى ١٩٥١ بين مصطفى النحاس والقائد البريطانى ، وذلك حتى ألغى مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦ من الطرف المصرى وحده فى ٨ اكتوبر ١٩٥١ . وعاد الوجود البريطانى من جديد وجودا غير شرعى ، عودا على بدء .

كل ذلك كان يدور حول الهدف الأول للحركة الوطنية المصرية وهو الاستقلال السياسى .

(٤)

وبالنسبة للعنصر الثانى ، فإن الثابت أن تصريح ٢٨ فبراير واعداد الدستور قد صدرا وتقررا فى عملية سياسية واحدة بين الاحرار الدستوريين ، جناح المعتدلين الذين انشقوا من الوفد ، وبين الانجليز ، وما أن صدر التصريح فى عهد وزارة الاحرار حتى جرى تشكيل لجنة لوضع الدستور ، صدر بها مرسوم ملكي ، وألفها الملك والاحرار ، والحاصل هنا أن صدور تصريح ٢٨ فبراير بما قرره من اعتراف باستقلال مصر والتحفظات الانجليزية إنما أحال إلى مفاوضات تجرى بين الطرفين المصرى والبريطانى ، ومن هنا تظهر مسألة الدستور كمسألة متضمنة فى صميم مسألة الاستقلال ، ذلك لأن النظام الذى يوضع لحكم البلاد هو الذى عليه المعول فى تحديد الهيئة الحاكمة التى ستقوم من موقعها الشرعى الرسمي والتمثيلى بمفاوضة الانجليز والاتفاق معهم .

وأن تصريح ٢٨ فبراير كصيغة صراع حول ما تضمن من حقوق ومصالح متقابلة ، إنما يجد تحدده الأمثل ، اقرارا بحقوق المصريين أو تسليما بمصالح البريطانيين ، وفقا لما يسفر عنه نظام الحكم وحسب نوع الحكومة التى ستتولى النيابة الرسمية عن الجانب المصرى ، ومن ثم فإن ما نجح فيه التصريح تماما هو أن عملية الصراع المصرى البريطانى قد تحولت بهذا التصريح إلى عملية صراع داخلى بين الوفد وبين الملك والأحرار بوصفهم الطرفين المتقابلين فى

حكم البلاد ، وصار هذا الصراع الداخلى متضمنا ولصيقا بالصراع الخارجي .

لقد صدق عبد العزيز فهمى (وكان أحد الثلاثة الذين بدأ بهم الوفد ثم انشق عن الوفد وصار قطبا للمعتدلين ثم رئيسا لحزب الاحرار) صدق عندما وصف دستور ١٩٢٣ بأنه «تعاقد» بين الملك والأمة ، ووجه الصدق فى ذلك أن الدستور كان اتفاقا بين طرفين ، ما يأخذه أحدهما يجيء من حساب الآخر ، فهو لم يكن اتفاق مصالحة بقدر ما كان صيغة لتنظيم الصراع المستقبل بين هذين الطرفين ، ومن هذا المنطلق رسمت هياكل السلطات الدستورية على محورين ، محور يمثله الملك كصاحب سلطة فردية ، ومحور آخر يمثله البرلمان كسلطة نيابية تمثل الأمة .

وباختصار شديد ، كان الملك يعين خمس أعضاء مجلس الشيوخ ، وله أن يحل مجلس النواب الذى يشكل كله بالانتخاب ، وله أن يعين الموظفين والضباط ويعزلهم ، وكذلك رؤساء الهيئات الدينية .. أما مجلس النواب (المحور الآخر) فهو يسقط الوزارة التى تعين بمرسوم ملكى ، ويسائلها عن تصرفات الملك ... والوزارة المشمولة بتأييد مجلس النواب هى من يستعمل الملك سلطته بواسطتها ، وهى من يوقع معه فى جميع شئون الدولة ، ومنها ولا شك تعيين الموظفين والضباط وعزلهم ، ومجلس النواب والشيوخ هما من يصدر القوانين .

وبمعنى آخر فقد خول الدستور الملك عددا من السلطات ، ثم وازنها بأن خول مجلسيّ البرلمان والوزارة المؤيدة منهما امكانية احتواء سلطة الملك واستيعاب إرادته ، وترك الدستور للمستقبل وللتوازنات السياسية وصراعاتها المستقبلة أن تحسم هذه القضية ، أي من الجهتين يمكنها أن تستوعب الأخرى ، وكان تاريخ الأعوام الثلاثين التالية هو تاريخ الصراع حول بنود هذه المسألة وعناصرها ، ودارت المعارك السياسية سجالا يتبادل فيها النصر والهزيمة لكل من الجانبين.

كان الملك يستند في ممارسته سلطاته على نفوذ يأتيه من مصادر متعددة ، منها صلاته التقليدية بجهاز الإدارة وما أمكن أن يستمسك به كسلطة شبه منفردة على الجيش وبعض الهيئات كالشرطة والخارجية بدرجة أقل ، ومنها الوجود البريطاني الذى يساند الملك حريصا على بقائه رغم ما كان يعترى علاقة الجانبين من توترات احيانا ، ومنها الحرص على ألا يستقر «الوفد» فى الحكم مدة طويلة تمكنه من تعديل موازين القوى لصالحه داخل أجهزة التنفيذ.

وكانت الحركة الوطنية الديمقراطية ممثلة في الوفد فى الأساس ، ترتكز على ما تهيمن عليه من غالبية الرأى العام السياسي الفعال ، وتلك وظيفة «الوفد» فيما عقد من صلات شعبية وثيقة ، أنجحته دائما فى كل انتخابات حرة جرت ، وآزرته صحافة واجتماعات ونقابات ومظاهرات أحيانا للضغط والتأثير .

ورغم أن الوفد قاطع اللجنة التى أعدت الدستور وأسماها سعد

زغلول «لجنة الاشقياء» فقد كان ذلك وقت الاعداد الأول للدستور واعلان تصريح ٢٨ فبراير والشعور بأن هناك شبه اتفاق بين الأطراف ألسياسية المعنية ، الانجليز والاحرار والملك ، بأن تكون هذه الأطراف الثلاثة هي القوى التى تتداول العمل وأن يستبعد الوفد وأن يغيب تماما عن خريطة توزيع الادوار السياسية ، لذلك صاحب صدور تصريح ٢٨ فبراير وتشكيل لجنة الدستور ، صاحبها نفي سعد زغلول وقيادات الوفد مع محاصرة النشاط الوفدى . وكان الظن امكان استخدام الانتخابات فى تشكيل مجلس برلمان شبه متوازن من انصار الملك وانصار الاحرار وأقليات محدودة أو من هنا أو من هناك . ويمكن للإنجليز بهذا التوازن والارجحيات المحدودة أن يناوروا بين البدائل تغليبا لأى من القوتين المتقاربتين .

ولكن – دون الدخول في تفصيلات – قرر الوفد دخول الانتخابات وعاد سعد وصحبه وجرت انتخابات حقق فيها الوفد الفوز بما يزيد على ٩٠ ٪ من مقاعد مجلس النواب ، ولم يفز من الاحرار إلا ستة أعضاء ، فلم يعد لهم أن يشغلوا أى نوع من المعارضة ولا كان للملك أنصار قادرون على ذلك ، ونتجت عن ذلك نتيجة مهمة وهى أن الدستور الذى كان بمثابة «عقد» بين الملك و «الأمة» ، كان الأحرار يظنون أنهم سيكونون هم الهيئة الممثلة للأمة فيه ، فجاءت الانتخابات بأن «الوفد» هو الذى يمثل الأمة كطرف من طرفي الدستور . وإذا بالوفد بعد ذلك يلتصق بهذا الدستور مصيرا ووجودا وإعمالا وتعطلا . وانعكس هذا الالتصاق على العلاقات المصرية البريطانية والمفاوضات .

وجرى الدستور من بعد على مدى الأعوام الثلاثين كصيغة للصراع بين الملك والوفد ، وعلى مدى هذه الأعوام جرى الصراع الدستورى على ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى :

كانت بين ١٩٢٤ إلى ١٩٣٦ ، وهى مرحلة أدرك فيها واضعو الدستور أن محاولتهم تغييب الوفد عنه لم تنجح ، حتى برغم ما يحدث فى الانتخابات من تدخل إدارى ، لذلك تميزت هذه المرحلة بمحاولات الهجوم على الدستور نفسه من جانب من وضعوه أنفسهم ، الملك والاحرار ، وجرى هذا الهجوم بطريق متصاعد ، فى المرة الأولى ١٩٢٥ جرت المخالفة الصريحة للدستور من جانب الملك بحل مجلس النواب مرتين لسبب واحد مع عدم تغيير الوزارة (وزارة أحمد زيور الملكية) ، ورد مجلس النواب باجتماع قرر فيه اسقاط الوزارة فآل الوضع إلى نوع من الجرب الأهلية للمؤسسات : السلطة التنفيذية تحل السلطة التشريعية ، والسلطة التشريعية تسقط السلطة التنفيذية (الوزارة) ، وفى المرة الثانية سنة ١٩٢٨ قررت وزارة الاحرار الدستوريين وقف الحياة النيابية صراحة وإلغاء البرلمان والحكم بدونه ، ثم جاءت المرة الثالثة فى ١٩٣٠ عندما ألغى اسماعيل صدقى رئيس الوزراء الدستور كله واستبدل به دستوراً آخر لم ترض عنه أى من القوى الديمقراطية ، واستمر ذلك حتى عاد دستور ١٩٢٣ سنة ١٩٣٥ بحركة شعبية ضاغطة قوية .

المرحلة الثانية :

كانت مع إبرام معاهدة ١٩٣٦ مع الانجليز وما أحدثت من استقرار نسبي مؤقت في هذا الشأن ، استقر دستور ١٩٢٣ ، ولكن شب الصراع عنيفا بين الملك والوفد حول استخلاص مؤسسات الدستور ، إذ حاولت وزارة الوفد أن تحاصر سلطات الملك وأن تستوعبها بعد أن جمعت بين ما لها من تأييد شعبى وما ظنت أن المعاهدة أدت إليه من تحييد للإنجليز وإبعاد نسبى لهم عن هذا الصراع «الداخلى» المشتجر . ولكن الملك جمع كل قواه الاجتماعية والسياسية ومنها التشجيع الخفى للإنجليز الذين كانوا لا يرون نفعا فى بقاء الوفد بعد إبرامه المعاهدة لما فى بقائه من نوع تشدد فى تنفيذها ، وحدث انقسام داخل الوفد واسقطت وزارته وجرى الصراع بوسائل تزييف الانتخابات أو مقاطعتها .

المرحلة الثالثة والأخيرة :

تبدأ مع نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ ، حتى قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، كان ما يميز هذه المرحلة الثالثة عن سابقتها مباشرة أن كانت ظهرت فى المجتمع قوى سياسية شعبية جديدة وشابة ، كانت بأهدافها السياسية والفكرية العقدية والاقتصادية بعيدة عن الأسس التى قام عليها دستور ١٩٢٣ ، ومن هنا كان الصراع فى مؤسسات الدستور أكثر هدوءاً . لأن قسما من الرأى العام الفعال والقوى السياسية المؤثرة قد انصرفت عنه إلى أنواع وأنماط أخرى من النشاط السياسى .

(٥)

أما العنصر الثالث الذى قامت هذه المرحلة عليه فهو حزب «الوفد» . وأهم ما يلاحظ على حزب الوفد ، أنه نشأ مع ثورة ١٩١٩ ، فلم تسبق نشأته ظهور الثورة من الناحية الزمنية ، لابد أن تكون سبقته بعض خمائر تنظيمية هنا وهناك ، واجتماعات منظمة متتالية ممن شكلوا من بعد أركان قيادته ، واتفاق عام على الأهداف العامة التى قام عليها ، وأن التوافر المسبق لكل ذلك يتفق مع طبيعة الأمور فلا تقوم حركة تتخذ من بعد وضع استمرار وتتابع إلى أن تكون مسبوقة بهذه التكوينات الجنينية على أقل تقدير . ولكن المقصود أن التكوين الأساسى للهياكل المؤسسية للوفد وللتحدد الواضح لأهدافه وغاياته وللتناول الدقيق للمواقف وللسعة والشمول الشعبى . هذا التكوين كان غير سابق ولا كانت الثورة مسبوقة بأى من عناصره التنظيمية والسياسية ، إنما صنع مع الثورة ومع تتالى أحداثها ، لذلك لا أقول نشأ فجأة إنما أقول أنه نشأ باستجابات سريعة جدا ، سواء من حيث تشكل القيادات أو الانضواء الشعبى . ولا أجد مجالا متسعا لتفصيل العناصر التى أدت إلى ذلك ..

وأهم ما يلاحظ عليه أيضا ، أنه تكوين سياسى اتسع على رقعة الجماعة المصرية الوطنية فى عمومها ، كان هدفه السياسى الأساسى الحصول على استقلال مصر باخراج الانجليز عنها وكف نفوذهم عن سياساتها ، وهو هدف يشمل الجماعة المصرية السياسية فى عمومها ،

فانبنى بأفكاره وهياكله وأساليب نشاطه وطرائق مواجهاته على أساس أن يؤكد تشخيصه للجماعة المصرية السياسية ويؤكد وصفه التمثيلى لها فى عمومها ، وابتكر مسألة التوكيلات ، بأن يجمع توقيعات المواطنين على توكيل يشمل اسماء القيادة ، ولم ينس أن يشمل التكوين أن من حق هؤلاء الوكلاء أن يضموا إليها من يروا فيه الصلاحية لمشاركتهم فى الوكالة ، وكان هذا منزع طريف إن كان تفتق عن الصيغة المهنية القانونية لغالب قيادات الوفد وقتها ، فقد كان يعنى من الناحية السياسية الحرص على استبقاء الوضع التمثيلى العام له فى مطلبه الوطنى المحدد . كما أنه اسمى نفسه «الوفد المصرى» وكان يقصد المعنى اللغوى والمتعارف عليه للفظ الوفد ، وهو الجماعة المختارة للقاء آخرين ، أى المعنى التمثيلى النيابى لهذا اللفظ .

وقد ظل الوفد فى كتاباته ووثائقه وأقوال ذويه عنه متمسكا بهذه الصيغة النيابية العامة له عن الجماعة السياسية المصرية ، ولم يمكن التقاط وثيقة ولا معنى صدر عنه طوال وجوده قرن فيها لفظ «الحزب» بنفسه ، ولما أراد الملك فاروق إتهام الوفد بأنه على علاقة بالحكومة السوفيتية فى أوائل الخمسينات عن طريق خطاب منسوب صدوره إلى مصطفى النحاس اكتشف الاصطناع لأن الخطاب تضمن عبارة «حزب الوفد» التى لا يمكن أن تصدر عن النحاس . ولما صدر قانون الأحزاب فى أغسطس ١٩٥٢ واضطر الوفد للتقدم وفقا له ، لم يتضمن البيانان الصادران عنه قط عبارة «حزب الوفد» إنما صدر بيانه الأول بعبارة

«استطاع الوفد المصرى خلال الثلاث والثلاثين سنة التى انقضت على توكيل الأمة إياه » ...

وهذا التصور التمثيلي النيابى للجماعة المصرية جمعاء ، انعكس على التكوين التنظيمي للوفد ، فقد تشكلت أهم مستوياته التنظيمية من «الوفد» وهو المستوى الرئاسى الأعلى و«الهيئة الوفدية» ، ثم لجان الوفد بالأقاليم والمناطق المختلفة .. و «الوفد» اكتسب عضويته الأولى من حركة توكيلات ، وكانت العضوية تتجدد فيه طبقا «لنص التوكيل» وذلك بالضم إليه بقرار يصدره الوفد ، وليس بالانتخاب من مستوى أدنى، و«الهيئة الوفدية» تتكون أساسا من أعضاء الوفد المنتخبين فى مجلسى النواب والشيوخ ، سواء الحاليين أو السابقين فكان تشكيل «الهيئة الوفدية» أيضا يتفق مع الفكرة النيابية للتنظيم : من جهة أن واحدا من أهم عناصر اكتساب عضوية «الهيئة الوفدية» ترد من الانتخابات العامة التى تجرى لتشكيل السلطة التشريعية بمجلسيها ، بمعنى أن الجماهير بموجب كونهم مواطنين كانوا يشتركون من التأهيل لاكتساب عضوية «الهيئة الوفدية» ، وأهم ما يلاحظ على الوفد ثالثا ، إنه اتخذ اسلوبا للعمل السياسى من أول يوم لم يحد عنه حتى النهاية ، وهو السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا المسعى سبيلا لتحقيق استقلال مصر استقلالا تاما . والعبارة غاية فى الدقة على المسلك السياسى الذي سلكه الوفد وقاد الرجال فيه فهو عمل سلمى لا يتجاوز إلى العنف واستخدام السلاح وهو مشروع يمضى فى

القنوات المرسومة وببذل الجهد لتوسيع هذه القنوات .

والسعى السلمى المشروع يعنى بذل الجهد العملى والفكرى للوصول لصيغ فى العمل السياسى ليس من شأنها أن تنفى الخصم نفيا تاما ، لأن النفى التام يترجح أن يجاوز صيغ التوازن الشرعى القائمة وأن يستدعى العمل العنيف ، والسعى السلمى المشروع إنما يعترف بوجود الخصم فى نطاق معين ويتمسك بوجود الذات ثم النطاق الآخر ، ويجهد من أجل تحقيق المكاسب الجزئية التدريجية مع صيانة مكتسباته السابقة بالدعم والتطوير ، وقد يصل العمل السياسى من كلا طرفيه فى بعض الأوقات إلى المشارف ويقف على الإعراف من هذا الاسلوب ، بالتلويح بالعنف أو بالعمل غير المشروع من خارج القنوات المرسومة المعترف بها ، لتحقق أقصى درجات الضغط الممكن حفاظا على المكتسبات أو تعديلا للمراكز لصالح الأهداف السياسية المقررة .

والسعى السلمى المشروع فى مواجهة الاحتلال البريطانى ، كان يعنى العمل المستمر من أجل تحقيق المزيد من المكاسب ضد الاحتلال ، وهذا لا يأتى إلا بالمفاوضات والمباحثات أو بالتحكيم الدولى إن وجدت ظروف مواتية له . لذلك كانت المفاوضات وسيلة ملازمة لهذا النوع من العمل السياسى الذى تبناه الوفد أملا فى الوصول للجلاء التام . كما أن السعى السلمى المشروع فى مواجهة الملك كان يعنى العمل من خلال المؤسسات الدستورية التى اسفرت عنها التوازنات السياسية لمرحلة ما بعد ثورة ١٩١٩ ، السعى من خلال هذه القنوات من أجل حماية ما

حصلت عليه «الأمة» من مكاسب بهذا الدستور ودعهما ، وتوسعتها ، ومن أجل تقييد سلطات الملك والتضييق منها أملا في الوصول مستقبلا إلى الحد الذي يمكن أن يكون قريبا من التلاشي ، أي العمل بالطريق البرلماني . وهكذا كانت المفاوضة والبرلمانية هما طريقا الوفد اللذان تمثل فيهما سعيه السلمي المشروع . وهو إن لم يكن اعترف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ فقد راعى حدوده في التطبيق وإن عمل دائما على تحديها بالمناوشة والضغوط ورفض الاعتراف ، وهو إن كان قاطع لجنة دستور ١٩٢٣ ، فقد عمل من بعد من خلال مؤسسات هذا الدستور ودافع عنه وارتضاه طريقا ، وإن عمل دائما على تعديل أطره وصياغاته وزحزتها تدريجيا بالمكاسب الجزئية .

كانت هذه هي الصيغة السياسية الملازمة للعمل السياسي الوفدي ، ابان عنها في أولى وثائقه السياسية واحتفظ بها دائما لفظا وعملا ولم يدع غيرها ولا راوده أمل في غيرها ، ولا راود الحركة السياسية في مصر بعامة أمل في امكانية أخرى على يدي الوفد ، وقد ربى رجاله على هذا الاسلوب واختارهم وفقا لما هو أفعل في هذا النوع من السعي وتراكمت له الخبرة والتجارب في هذا الإطار ، ونظم مؤسساته بمستوياتها واشكال نشاطها على الأساس الملائم لهذا الاسلوب وحده .

(٦)

إن من يطالع تاريخ مصر في هذه المرحلة ، يدرك في وضوح إن كان هناك توازن دقيق بين الصيغة الضابطة للعلاقة بين مصر وبريطانيا

(تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦) .. وبين الصيغة الحاكمة للعلاقة بين الأمة والملك (دستور ١٩٢٣) وكان أى تغيير أو اختلال فى أى من الصيغتين أو فى الموازين الخاصة بأيهما ، إنما ينعكس تغييرا واختلالا فى الصيغة الأخرى وموازينها ، وقد سبقت الاشارة إلى أنهما نشأتا معا فى عملية سياسية واحدة سنة ١٩٢٢ وبقيتا متعاصرتين حتى نهايتهما فى مرحلة ما بعد ١٩٥٢ ، كما سبقت الإشارة إلى أن تصريح ٢٨ فبراير وتحفظاته وما وعد به من حل بالمفاوضة للتحفظات البريطانية على استقلال مصر ، قد ألقى المسألة الوطنية فى جوف المسألة الديمقراطية الدستورية ، وجعل مسألة من يتولى الحكم (المسألة الدستورية) هى بذاتها وبالضرورة مسألة من يفاوض الإنجليز (المسألة الوطنية) .

ونحن نلحظ أنه من ١٩٢٤ إلى ١٩٥٢ جرت عشرة انتخابات لمجلس النواب ، وأنه باستثناء التغييرات الوزارية التى تتضمن تعديلات جزئية ولا تفيد تغييرا جوهريا فى القوى المسيطرة على الحكم ، نلحظ أيضا أن كان هناك عشرة أو اثنى عشر نظاما وزاريا . وفى هذه المدة كلها تولى الوفد الوزارة ست مرات ، وسقط بنوع من الانقلاب الدستورى فى أربعة منها بسبب فشل مفاوضاته مع الانجليز حول المسألة الوطنية نتيجة تشدده فى مطالبه . كان ذلك فى سنة ١٩٢٤ ، وسنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٣٠ ، وسنة ١٩٥٢ ، وأعقب سقوطه فى ١٩٢٤ مخالفة الدستور وأعقب سقوطه الثانى فى ١٩٢٨ وقف العمل بالحياة النيابية ، وأعقب

سقوطه الثالث في ١٩٣٠ إلغاء الدستور ، وأعقب سقوطه الرابع في ١٩٥٢ حريق القاهرة ، ثم إن من الوزارات غير الوفدية التي سقطت بعد مباحثات مع الانجليز ونتيجة فشلها في جمع الرأى العام وراءها بالقدر الذى يسمح بتوقيع المعاهدة ، وزارة عبد الخالق ثروت في ١٩٢٨ ، ووزارة محمد محمود في ١٩٢٩ ، ووزارة اسماعيل صدقي في ١٩٣٢ ، ووزارة اسماعيل صدقي في ١٩٤٦ .كل ذلك يوضح مدى الارتباط بين المسألتين الوطنية والديمقراطية . وكاد أن يصير على مستوى البداهة السياسية لدى المصريين ، أن من ينحرف بالنظام الديمقراطي أو ينتهكه وفقا أو اصطناعا لنتائج انتخابات أو سوء تأويل إنما يمهد للتهاون مع الانجليز ، وأن الكفاح الديمقراطي هو كفاح وطني باللزوم .

وترتب على ذلك أثر ضخم بالنسبة للتوازنات الحزبية والاوضاع المؤسسية الدستورية ، ويمكن تمثل هذا الأثر من تتبع نتائج الانتخابات العشرة التي جرت لمجلس النواب ، لقد حصل الوفد في ثلاثة انتخابات منها على نحو ٩٠ ٪ من عدد مقاعد مجلس النواب ، وذلك في سنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٤٢ ، وحصل في ثلاثة أخرى على نسبة تدور حول الثلاثة أرباع ، فكانت النسبة في سنة ١٩٢٦ نحو ٧٧ ٪ ، وكانت في سنة ١٩٣٦ نحو ٧١,٥٪ ، وكانت في ١٩٥١ نحو ٧١,٥ ٪ .وكان انخفاض النسبة من التسعة أعشار إلى الثلاثة أرباع في انتخابات ١٩٢٦ بسبب تحالف الوفد مع حزب الأحرار الدستوريين واتفاقهما على

توزيع للدائرة يرضى نوعا ما ، الاحرار ، وكان انخفاضها فى ١٩٣٦ في ظروف قيام الجبهة الوطنية بين الاحزاب كلها لمفاوضة الانجليز مما اقتضى السماح لهذه الأحزاب في مجلس النواب ، وإذا كان الوفد لم يتفق فى هذه السنة على اقتسام الدوائر مع غيره ، فقد دعاه ذلك الموقف السياسى لأن يكون أقل حدة فى التنافس الانتخابى مع من يشاركونه جبهة المفاوضات .

كما يلاحظ أنه فى انتخابات ١٩٢٦ كان أمام الوفد ثلاثة أحزاب هي الاحرار الدستوريون وحزب الاتحاد (الذى كان نشأ بدعم مباشر من الملك) والحزب الوطني .. حصلوا مجتمعين على ١٨ ٪ من المقاعد، وفى ١٩٣٦ كان أمام الوفد اربعة أحزاب حصلوا مجتمعين على ٢٨ ٪ من المقاعد ، وفى ١٩٥٠ كان امامه أربعة أحزاب (حزب الاحرار - الحزب السعدى - الحزب الذى كان قد انشق على الوفد منذ ١٩٣٧ والحزب الوطنى والحزب الاشتراكى) وحصلت هذه الاحزاب الأربعة كلها على ١٩ ٪ من المقاعد كما يلاحظ أن الانتخابات الأربعة الأخرى ، منها اثنان قاطعها الوفد هما انتخاب ١٩٣١ فى ظل دستور صدقى وانتخاب ١٩٤٥ ، ومنها انتخابان آخران أطرد القول بتزييف نتائجهما ، هما انتخاب ١٩٢٥ الذى جرى على درجتين وحصل منه الوفد على ٥٧٪ من المقاعد ، وانتخاب ١٩٣٨ حيث حصل على ٤,٥ ٪ من المقاعد .

ومن هنا كانت أحزاب الأقلية كلها تجأر بالشكوى مما أسمته «طغيان الاغلبية» ، ومن هنا كان تقدير الوفد لنفسه أنه حزب جامع وأن

مـا عـداه خـوارج عليـه .. والظاهرة لا يتـأتى حـدوثهـا إلا فى ظروف اجتمـاع الجماعة السيـاسية فى مـواجـهة غزو أو خطر عام داهم أو مكافحة احتلال أو رغبة فى استرداد الاستقلال أو الهوية .

ومن كل ذلك ، نجد إنه لما تداعت الاحداث السيـاسيـة فى عـامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ إلى أن اضطرت حكومة الوفد أن تقـرر فى ٨ أكتـوبر ١٩٥١ إلغـاء مـعـاهدة ١٩٣٦ كـصـيـغـة ضـابطة للعـلاقـات المصـرية البريطانيـة ، وأن تلغيـهـا من طرف واحـد رغم تمسك بريطانيـا بهـذه المعـاهدة ، إنما اتـخـذت هـذه الخطوة بالوسيلة القـانونيـة الدسـتـورية واستصدرت قانونا وافق عليه مجلسا النواب والشيوخ فى موجـهات من الحماس الشعبي والتوقد الوطنى المنقطع النظير ..

والوفد عندمـا صنع ذلك فقـد اسـتخـدم الصـيغـة الديمقراطية التى يسـمح بهـا الدسـتـور فى أقصـى مـا يمكن أن تسـتـخـدم فـيـه ويكون استخدامها لينهى بها وسيلة المفاوضة كوسيلة لحل المسألة الوطنية .. وأثبت بذلك أن العملية التى تراكب جزءيها لصياغة الأوضاع السياسية للمـرحلة التى نتـجت عن ثورة ١٩١٩ ، هذه العـمليـة التى تمثلت فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ثم معاهدة ١٩٣٦ ، وفى دستور ١٩٢٣ ، هذه العملية قد استنفدت غرضها من وجهيها ، وتكون صيغة الكفاح السلمى المشروع من وجـهيها قد فقدت مقومـات بقائها . لقد وضعت مصـر أمام وجود بريطانى غير مشروع ، وليس من وسيلة سلمية لمواجهته معارضة أو تحكيما ، وبالعمل المشروع أنهى الوفد مشروعية الوجود البريطانى ،

وبالعمل السلمى أنهى مرحلة السعى السلمى لتحقيق الاستقلال . ولكن الوفد هو حزب السعى السلمي المشروع ، لم يرتب أوضاعه ولا صاغ مؤسسته ولا جند رجاله على أساس نوع عمل سياسى آخر ، من ثم فإن الوفد بما صنع فى نهايات ١٩٥١ يكون قد جاوز نفسه وأنهى وجوده السياسى كمن يسلم الشعلة لغيره لبداية مرحلة تاريخية مغايرة.

(٧)

فى هذا الإطار التاريخى العام للحركة الوطنية المصرية وللقوى الحاكمة لمصر ، وجد مصطفى النحاس ، شب وتكون فى أولى المرحلتين من عهد الاستعمار البريطانى ، ما بين ١٨٨٢ و ١٩١٩ ، وقاد مصر خلفا لسعد زغلول فى المرحلة الأخيرة من مرحلتى هذا العهد ، وبين المرحلتين ثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول وصار علامة عليها ، وعلى مدى السنوات القليلة التى تلت بدء الثورة حتى وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، أرسيت أسس هذه المرحلة ، وهى ذاتها مرحلة ما بين الثورتين ١٩١٩ و ١٩٥٢ .

وأن مصطفى النحاس الذى رافق سعد زغلول مع غيره من قادة الوفد فى سنوات تأسيس هذه المرحلة ، كان هو من تولى زعامة المصريين وقيادة العمل الوطنى والديمقراطى فى مرحلة ما بين هاتين الثورتين ، والثورة ترسم توجها جديدا وتشق طريقا جديدا ، والسنوات التالية لها تتولى عبء التنفيذ والدعم والصقل ، وما كان رسوما وأهدافا

تتولى تحقيقه ، وما كان طريقا تتولى تمهيده والسير فيه نحو نهايته . وأن القيادات التى تتولى العمل فى مراحل ما بين الثورات أو الانعطافات الكبرى ، إنما ينظر إلى عملها في ضوء ما ترسخه وتقومه من مبادىء أظهرتها العملية الثورية السابقة ، فهى تقوم بدور الحماية لهذه المبادىء والاهداف الناشئة ، والتحقيق لها فى الواقع السياسى والمجتمعى ، والتعهد لها بالبقاء والنمو والتغلغل فى شئون الحياة اليومية الجارية ، وإنضاج الأوضاع السياسية والمجتمعية لما تصلح به المراحل التالية .

وقد كان مصطفى النحاس مدركا لهذه المهمة ، مما يظهر من كلمته التى ألقاها على قبر سعد زغلول بعد رجوع النحاس من الخارج ، قال «كان سعد يحمل العبء عنا جميعا ، وقد ألقاه علينا جميعا .. آه يا سعد .. لم تتم بعد مهمتك ولكن روحك ستتمها معنا .. إننا جميعا على عهدك حتى الممات ، وإذا متنا فذرارينا سيقتفون الأثر . (من كتاب الزعيم والزعامة .. عباس حافظ ص ٢٤٠ - ٢٤١) وكان إتمام المهمة التى طرحتها ثورة ١٩١٩ هو على التحديد إنجاز الهدف الوطنى باجلاء الانجليز من مصر ، ودعم المنهج الديمقراطى لنظام الحكم الذى يمكن من هذا الإجلاء بالوسائل السلمية المشروعة ، على ما سبق البيان .

ويبدو لى أن مصطفى النحاس ما كان ليقوم بدوره الكبير فى تاريخ مصر ، إلا أن يكون خلفا لسعد زغلول .. والفرق بينهما هو الفرق بين

من يشق الطريق ومن يمهده ، الأول يحتاج لرؤية واسعة وثراء ثقافى وتجارب عديدة متنوعة وقدرة على التعميم وإدراك الكليات ، والتقاط المسارات الأساسية لحركة التاريخ والشعوب ، وهذا هو التأهيل اللازم لمن ألقيت عليهم مهام قيادة الثورات أو الانعطافات التاريخية الكبرى ، بما يصاحب أحداث الثورات والانعطافات الكبيرة من سرعة وكثافة فى تداعى الاحداث وتشكل المسارات ، وما تطرحه من بدائل وما تستدعيه من خيارات تتكثف بها كل عناصر التأهيل اللازم ، للنظر العام المستوعب لروح الجماعة ولحركة التاريخ وأوضاع الظروف المعيشية .

أما الثانى فيلزمه ذلك القدر من الصلابة والصبر والقدرة على المتابعة ، الذى يمكن من اقرار الأوضاع الجديدة والسير بها إلى نهاياتها ، ويمكن من حمايتها لئلا تطغى عليها القوى المخاصمة لها وتئدها فى مهدها أو تبتسرها قبل أن تبلغ منتهاها ، وقد يكفيه الاصرار والتصميم على المتابعة والقدرة على احتمال رتابة العمل التنفيذى اليومى .

أننى لا أجرى مقارنة بين سعد والنحاس ، ولكنى كنت أحاول أن أشير إلى اختلاف مهام القيادات ، سلفا وخلفا ، وفقا لمآل الاحداث وما يستدعيه ذلك من تأهيل خاص . لقد أدرك سعد زغلول ثورة عرابى وهو فى نحو الخامسة والعشرين من عمره ، وعبر بشبابه وكهولته وشيخوخته السنوات الفاصلة بين فشلها ودخول الانجليز مصر وبين

ثورة ١٩١٩ ، وأدرك جمال الدين الأفغانى وتتلمذ على يد محمد عبده ، واتصل بدوائر الفكر والسياسة طوال هذه المدة ، وتنوعت تجاربه الفكرية والسياسية والاجتماعية ، من العمل السرى فى «جمعية الانتقام» إلى صالون الأميرة نازلى فاضل حيث يجتمع الصفوة من رجال السياسة والحكم ومنهم اللورد كرومر ، ومن دراسة الأزهر إلى دراسة الحقوق الفرنسية ، ومن ممارسة المحاماة قبل أن تنتظم فى مهنة محددة إلى ممارسة القضاء قاضيا ومستشاراً ، ومن بيئة الفلاحين فى قريته إبيانة من أعمال كفر الشيخ إلى دست الوزارة وزيرا للمعارف وللحقانية وصسهرا لمصطفى فهمى باشا رئيس الوزراء ذى الأصل التركى .. ومن العمامة إلى الطربوش .

ذلك لم يكن غريبا ، إنه فى وسط الظروف المعقدة المتشابكة لأوضاع مصر بعد الحرب الأولى ، ورغم انتصار دولة الاحتلال العسكرى بريطانيا فى هذه الحرب ، ورغم تصفية الدولة العثمانية التى كانت تستمد الحركة الوطنية المصرية منها قبل الحرب الأولى العون المعنوى والرابط السياسى ، ورغم تناثر العالم الاسلامى والعربى اشلاء وتوزع اقطاره بين الدول الأوروبية الكبرى ، ورغم أن العديد من الصفوة الاجتماعية السياسية كانت قريبة من رجال الاحتلال البريطانى لا يرفضون مبدأ التعامل معه والتعاون ، رغم كل ذلك تحددت خيارات سعد زغلول بما يضع شعار المصرية السياسية فى وصفها الحاشد لجمهور المصريين ضد الاحتلال البريطانى ، ويضع المصرية موضع

المواجهة للاستعمار السياسي والعسكري ، وبما يربط مطلب الاستقلال السياسي بمطلب الحكم الدستوري وبما يقوم به التنظيم السياسي الجامع للمصريين المحقق لوحدتهم الشاملة ، رغم الاختلاف بين الريف والمدن وبين التعليم التقليدي والتعليم الحديث ، رغم اختلاف الأديان ورغم اختلاف المهن والمستويات الاجتماعية المعيشية ..

وكانت هذه هي أهم السمات التي انطبعت بها الاوضاع المصرية على مدى الأعوام الثلاثين التي أعقبت ثورة ١٩١٩ ، والتي اسلمتها لأوضاع النصف الثاني من القرن العشرين ، وهي ذاتها السمات التي تولى مصطفى النحاس بخلافته لسعد زغلول حمايتها والزود عنها وتأكيدها على مدى تلك الأعوام الثلاثين .. وقد جاء في خطابه الذي إلقاه بعد اختياره رئيسا للوفد خلفا لسعد زغلول «أنني أعاهد أمامكم روح سعد .. مستوحين الحكمة والحزم من روح سعد .. مستضيئين برشده .. وإن نحرص على الدستور .. محافظين على ائتلاف الاحزاب .. حتى تنال البلاد غايتها من الاستقلال التام الصحيح والحرية الكاملة ..» (عباس حافظ ، المرجع السباق ص ٢٤٤) .

على هذا النحو كان مصطفى النحاس خليفة لسعد زغلول ، وكان هذا ما يدعوه للاعتزاز ويؤكد لنفسه وللناس أصالته ، ويبقى أمينا على ذلك ما بقي يعمل في سياسة أمته ، على أن النحاس لم يستطع مع تغير الأوضاع الدولية والداخلية أن يهيىء من نفسه ، ما

يقــوم به بدور المجــدد في ظروف مـا طرحـه الواقع من جـديد بعـد الحرب العالمية الثانية ، ولا أن يهيىء من الوفد ما يستطيع بـه أن يجدد جامعيته الوطنية السياسية لاوضاع نهايات الاربعينات والخمسينات ، ولعل ذلك مما أضعف مصداقية الوفد من بعد وخالف من مسار الحركة السياسية المصرية مع بدايات الخمسينات ، على النحو الذى لا يخفى على المطالع لتاريخ مصر . وقد كنت دائما أرى لسعد زغلول فى ظروف مصر فى زمانه مالغاندى فى ظروف الهند فى زمانه ، ولكن مصطفى النحاس فى مصر على مشارف الخمسينات وبداياتها ، لم يكن لديه ما لدى جواهر لال نهرو فى الهند على مشارف الخمسينات وبداياتها ، ولا استطاع «وفد» مصر فى هذه السنوات أن يقوم بما قام به «مؤتمر» الهند من بعد .

وكان النحاس أقل حظا من سلفه سعد . لقد مات سعد فى ١٩٢٧ إبان مجده وفى عز حزبه ورجاله ، بينما مات النحاس فى ١٩٦٥ بعد أن اقصى عن الحياة السياسية وصفى حزبه وتجاوزت الاحداث حركته، وجاءت وفاته فى مجد خصومه السياسيين ، أما عن الذكرى بعد الوفاة فإن سعدا التصق بالثورة كذروه للعمل السياسى وكعلامة على المرحلة التالية لها ، بينما ارتبط عمل النحاس بالأعوام الطويلة والاعمال الرتيبة «فى أعقاب الثورة» وأننا إن جمعنا وقائع الأعوام والاحداث ، فقد نجد نظرا وجيها يرى فيما عانى النحاس وما ضحى أكثر مما أصاب سعد تضحيات ومعاناة ، كما نجد لا شك نظرا أشد وجاهة يرى فى هذا

السعي والتصميم الدوب لمصطفى النحاس ، وفي هذا السعي الصبور في «وهاد» التاريخ ووديانه ولدى السفوح ، يرى فيه العمل الذى لولاه لما بقي ما بقي من ثمار ثورة ١٩١٩ ، ولما استقر ما استقر من أهدافها ونوازعها الوطنية الدستورية .

وهذا باذر الحب يعشى بضوئه الانظار عن رؤية من خلفه ممن تعهد البذر بالرعاية فى الأرض وسهر ليالى الشتاء ليوفر لها ماء «المحاياة» وعانى من حرقة الشمس في إقتلاع الاعشاب الضارة ، وهو لولاه ما نبت بذر ولا أثمر نبات ولا حصدت ثمار . وتعثر حظ مصطفى النحاس ، إن جاء الحصاد بعد زمانه ، فى العهد الجديد الذى نشأ بعد اقصائه ، وذلك بتمام جلاء الانجليز من مصر فى يونيه ١٩٥٦ ، والنحاس فى السابعة والسبعين من عمره ، معزول فى بيته لا يسمح له برؤية الناس ولا أن يراه الناس ، ولا يرد ذكر له قط فى منشور أو مذاع.

فازت ذكرى سّعد زغلول بكتاب عن حياته يحرره فى سنة ١٩٣٦ «عباس محمود العقاد» ويعتبر من أهم كتب العقاد ، اجتمعت فيه عملية البحث التاريخى مع عمق النظر التحليلي ، لمفكر كبير يغوص فى عمق الأحداث ويستخرج دلالاتها البعيدة ، واجتمع ذلك مع صعوبة الرواية لواقع معيشى مع مضاء شهادة شهود العيان ، إذ كان العقاد من أصحاب سعد وأكبر كتاب الوفد على عهد سعد زغول وما تلاه حتى سنة ١٩٣٥ .أما النحاس فلم يتوفر له من معاصريه رجال يقومون به ،

فيما عدا أعمال جد قليلة من غير أصحاب قلم اقتصرت على ذكر «مناقب» للنحاس ، ولا نكاد نجد كتابا له قيمة الدراسة الموضوعية المنهجية لمصطفى النحاس ، إلا رسالة الدكتوراة القيمة التى أعدها عنه الدكتور علاء الدين الحديدى فى لندن سنة ١٩٨٥ ، وترجمها إلى العربية من بعد . فكانت كتابتها بعد وفاة النحاس بعشرين سنة ، وكان كاتبها ممن ولد بعد انتهاء الحياة السياسية للنحاس بأعوام . فجاءت تاريخا محضا .

من كل ذلك تبدو المذكرات التى أعدها محمد كامل البنا عن الزعيم مصطفى النحاس .. ربع قرن فى السياسة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٥٢ على قدر كبير من الأهمية ، ويلزم أن يفرغ لها الباحثون المعنيون بهذا الأمر وأن يخلصوا ليستخرجوا كل ما يمكن استخراجه منها عن هذا الذى ملأ دنيا مصر وشغل ناسها طوال الربع الثانى من القرن العشرين ، وليستخلصوا رأيه ورؤيته فضلا عن شهادته فى وقائع هذه الفترة ، وليدرسوا كيف كان ينشط فاعلا ورادا للفعل ، وكيف كان يفكر ويجمع معلوماته ويتحصل على معارفه ويشكل قراراته .

القسم الثانى
الملامح العامة للمذكرات

(٨)

كان الربيع بن سليمان المرادى هو راوية الإمام الشافعى ، نقل إلينا الكثير من كتب الشافعى ومن أهمها كتاب «الأم» ، وأهم مخطوطة لكتاب الشافعى «الرسالة» وجدناها بخط الربيع . شهد الرواة والعلماء للربيع أنه كان راوية ثبتا صدوقا وكان ثقة متفقا عليه ، وعرفوا أنه كان قريبا من الشافعى لازمه وكان محلا لحبه ، وأوكل إليه الشافعى الرواية عنه . ومن كل ذلك لم يثر شك فى نسبة كتب الشافعى إليه مما ورد إلينا عن الربيع .

أحكى ذلك لأتقرب إلى القارئ فى دراسة مذكرات النحاس التى بين أيدينا ، فنحن لم نجدها مكتوبة بخطه ولا منطوقة بصوته ، إنما قرأناها مخطوطة بخط يد الأستاذ محمد كامل البنا ، السكرتير الخاص للنحاس ، الذى لازمه وصاحبه من أوائل الثلاثينات ، وهو راوى هذه المذكرات وكاتبها .

ونحن نخلص مما كتبه «البنا» في صدر هذه المذكرات ونهايتها إلى ما يلي مما أورده صريحا بقلمه :

– إن محمد كامل البنا كان رفيقا للنحاس في كل حين ، ولازمه على توالي الأعوام ، وأن النحاس كان يملي عليه ما يريد أن يدونه .

– إن النحاس كان يدون مذكرات ، إما بخطه في نوتة من النوتات ، أو يمليها على البنا أو على الأستاذ ابراهيم فرج .

– إنه بعد ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، لم يأمن البنا على هذه المذكرات أن تقع في ايدي السلطات ، وأن «الثورة» قامت بتفتيش منزله أكثر من مرة بحثا عنها ، وإنهم في احدى المرات عثروا على أجندة محررة بخط يد النحاس وبعض الوثائق فاستولوا عليها .

– إن البنا حرصا منه على ما لديه ، نقل المذكرات على هوامش كتب علمية وسيبية وعلى أوراق بعض الاجندات السنوية ، وخبأ ذلك بين أوراق مهملة ، وأستودع صديقا له أجندة واحدة كانت بخط النحاس عن أحداث سنة ١٩٣٢ أو سنة ١٩٣٤ .

– بعد موت النحاس في سنة ١٩٦٥ ، وبعد تغير الأوضاع السياسية في سنة ١٩٧٢ ، بدأ البنا بتشجيع من الأستاذ فؤاد سراج الدين يستخرج ما لديه من نقول ، ويعيد ترتيبها وتصنيفها ، ويجمع ما كان لديه مما كتبه النحاس أو أملاه ؛ وقضى في النقل

والتفريغ والمراجعة والتحقيق فترة قدرها بثماني سنين مرة . وباحدى عشرة سنة مرة أخرى ، ورتب ما رتب عن الوقائع في هيئة يوميات ما استطاع .

– إنه أنهى هذا العمل في ١٩٨٣ .

إذن فمذكرات النحاس التي بين أيدينا ، أتت إلينا من خلال راو لها ، وهو راو وحيد . وهو راو حكى لنا طريقة تدوينه لها ، فكانت مصادره الأولية متنوعة حسبما ذكر ، بين ما خطه النحاس بيده ، وبين ما أملاه عليه أو أملاه على الأستاذ ابراهيم فرج ، ولكن هذا المحرر للمذكرات لم يعين لنا المادة التي استقاها من كل هذه المصادر ، كتابة أو إملاء .

ومن جهة أخرى فان كل هذه المادة مع اختلاف مصادرها الأولية لم تجتمع لمدون المذكرات تجميعا بسيطا ، إذ اضطرته ظروف أمنه الشخصي وخوفه على المذكرات وظروف الخصام السياسي المشتهر بين «الوفد» تاريخا ورجالا وبين القائمين على ثورة ٢٣ يوليو ، اضطره كل ذلك إلى أن ينقلها ، حسبما يذكر ، على هوامش الكتب والاجندات ، وإذ بقيت هكذا سنين مبعثرة في هذا الشتات ، بقيت هكذا حسبما نفهم من حديث المحرر من سنة ١٩٥٣ تقريبا حتى سنة ١٩٧٣ تقريبا ، وهذه التواريخ نستخلصها نحن من قراءة ما كتب المحرر ، ولم يذكرها هو على وجه الضبط والتصريح .

ويعد هذا الفاصل الزمنى الذى يصل إلى ما يشارف عشرين عاما ، بدأ البنا حسبما يذكر عملية جمع المذكرات ، على مدى زمنى يقع بين المدتين اللتين ذكرهما وهما ثمانية أعوام وأحد عشر عاما . وراوينا حكى ما سبقت الإشارة إليه مرة فى أول المذكرات ومرة فى آخرها ، ولم يخف عنا وقائع النقل المتكرر والتشتيت والتجميع ، ولم يخف تعدد مصادره الأصلية لما حرره ، كتابة أو إملاء أو نقلا . ولكنه لم يذكر لنا شيئا عما جرى للأصول التى نقل منها إلى هوامش الكتب ثم أعاد ترتيبها وتحريرها ، هل أبيدت هذه الأصول أم ضاعت وكيف جرى ذلك ، وماذا كانت مناسبته .

وكنت حريصا على أن تنشر المذكرات لا بعنوان «مذكرات مصطفى النحاس» فقط ، ولكن بعنوان أكمل «مذكرات مصطفى النحاس التى أعدها محمد كامل البنا» . فنحن هنا أمام عمل هو وثيقة تاريخية لا تنفصل عن مصدرها ، والمروى لا ينفصل عن الراوى ابدا ، ونحن هنا نعتمدها بسندها وننسبها لسندها ، وهى تكسب لدينا قيمتها التاريخية بموجب هذا الالتصاق «للمتن» بسنده .

وبالنسبة لى أيضا ، فإن يوميات ومذكرات تسجل وقائع مصطفى النحاس من سنة ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ ، ثم تمتد كذكريات حتى وفاته ، لهى جديرة بالنظر الجاد ، وأن مذكرات وأوراق تتعلق

بمصطفى النحاس وتزيد من معارفنا عنه ، لهى مما يتعين أن نسعى إليه وننتقل إليه ، حيثما وجدنا امكانية لوجودها والنظر فيها والتعليق عليها .

عندما وردت لى المذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة ، سألت عن المخطوطة فذكر لى أنها موجودة ، وأننى يمكننى أن أطالعها عندما أريد ، على أن أحصل عليها منه يدا ليد ، خوفا عليها من كثرة تداولها بين الايدى . وقدرت هذا الحرص ، ونحن رجال القانون تعرف معنى المخطوطة أو «الوثيقة» بأكثر مما يعرفه رجال التاريخ ، وأن المستند إن كان يتعلق عند المؤرخ بذكر خبر قد يمكن معرفته من مصدر آخر، فهو عند رجل القانون يتعلق «بحق» يؤول إلى صاحبه أو لا يئول ، أو بواقعة تولد حقا أو لا تولد ، والمستند هنا مصدر وحيد فى الغالب .

لكننى من جهة أخرى لم أحرص على سرعة مطالعة المخطوط ، أردت أن أترك نفسى للموضوع وأن اقرأ المذكرات كما لو كانت مطبوعة ، لا خلو للوقائع ، وقائع النحاس ، ولأعيش معه أيامه ، وأن أعرض هذه الوقائع على ما أعرفه وما هو متاح لى بمراجعة وقائع التاريخ ، ثم أسأل نفسى ، هل هذا هو مصطفى النحاس ، وذلك جسبما شاهدنا النحاس فى التاريخ ، وحسبما سمعناه فى ذكريات

صبانا وشرخ شبابنا الأول وحسبما قرأناه دارسين لتاريخ هذه الفترة الذى كان واحدا من صناع تاريخ هذا البلد فيها ، وحسبما فهمنا من دراستنا التاريخية لخطبه وأحاديثه وطرائق استجاباته أفعالا وردود أفعال .

كنت أقرأ وأنا يميل بى الظن ويرجح بالاطمئنان إلى أنه هكذا يمكن أن يفكر النحاس ويكتب ، وهكذا يمكن أن يرى الأحداث ويتحدث عنها ، وهكذا يمكن أن يتخذ مواقفه ، وكان هذا وجها من وجوه التقدير عندى ، وعنصرا من عناصر الضبط والتحقق من حجية الرواية ، ومن عناصر تحديد درجة المصداقية . ثم طلبت أن اطلع على المخطوطة وفحصتها مقارنا بينها وبين النسخة المحررة على الآلة الكاتبة ، وكانت المخطوطة على الوجه والصورة التى اثبتها فى هذه الدراسة فيما بعد .

بعد ذلك سعيت لرؤية الأستاذ محمد كامل البنا ، ومن عادتى فى دراستى التاريخية ألا ألجأ إلى اللقاءات الشخصية مع الأشخاص المتعلقين بالمادة المدروسة - حتى لو كانوا هم صانعوها - إلا بعد أن استنفد دراسة ما هو مكتوب عن هذه المادة ، فتكون اللقاءات الشخصية فى أواخر ما ألجأ إليه ، وذلك لاستكمل اسئلتى وأدوات تحقيقى وأواجهه بكل ذلك ، وليكون لدى من معرفة دقائق

الموضــوع وتفاصيله ما يعصمنى عن الانسـياق وراء منطق الشخصـية المعنيــة ، ولأن كل المصادر التـاريخية المـادية مصـادر «ليست واعيـة» مكتمــلة المادة لا تسـتطيع أن تقــدم إلى من يطالعهـا أكثــر أو أقـل مما أعدت له أصــلا ، أمـا المصدر البشـرى فـهو مصدر حى ومتحرك فى مـادته ، وثمـة احـتمــال أن تتــعـدل المــادة المنقـولة منــه أثنـاء الحـوار مـعـه بالاضـافـة أو التـأويل أو الحـذف ، لذلك يتـعين أن يكون البـاحـث على أوثق إلمــام ممكن بالموضــوع قـبل أن يلتـقى بالمصـدر البشرى .

ذهبت إلى المرحـوم مــحـمـد كـامل البنا ، بعـد أن قـرأت المذكـرات «وامعنت النظر فيها واحضـرت معى مـجموعة الأسئلة والاستفسارات واستعددت للموضـوعات المفتوحة التى يمكن أن يستطرد إليها الحديث أو يتطرق .

وكان مما اعددته من اسئلة ما يتعقل بسنة مولد البنا وتعلمه ومهنته وبدء معرفته بالنحاس وفترات اتصاله به اتصال مـلازمة وطبيعة علاقته به فى كل فترة ، وعلاقته بغير النحاس من قادة الوفد الذين تردد ذكرهم كـثيرا فى المذكرات ، ثم مـاذا كـان عليه حـال المذكرات فى صـورتها الأصلية ، ومـاذا كان مصير هذه المصـادر الأصلية بعد نقلها ، ثم كيف

نقلت إلى هــوامش الكتب وبأى ترتيب وأية كـيـفـيــة . واين هـى هذه النقــول التى دونت على الهوامش ، وهل يمكن الاطلاع عليها الآن . أو على عينة منها .

ثم أن المذكـرات جـرت على ثلاثة أنواع ، النوع الأول فى صــورة يوميات من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ بمدة تبلغ خمس عشرة سنة وبعدد صفحات تبلـغ نحو ثلثى المذكرات ، وهذه هى الأكثـر مدعاة للاطمئنان والأفيد من حيث المادة التاريخية ، أما النوع الثـانى فـهو ذكريات عـامـة عن وقـائـع جـرت خـلال المدة من ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ إلى قيام الثورة فى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ لمدة عشر سنوات وبعدد صفحات يكاد يصل إلى الثلث الأخير من المذكرات وفيها من عدم الدقة فى تتبع الاحداث ومن الخطأ أحيانا فى بيانها ما يظهر منه أنـهـا كـتـبت بعـد سنوات من ذاكـرة كليلة لـم تراجع المذكـرات على الاحـداث ، وهى دفـاعـيـة عن مواقف للوفـد فى هذه الفـتـرة ، ولا تحـمل اضافات تفصيلية يؤبه بها بالنسبة للمادة التاريخية المتاح معرفتها الان من المصادر الأخرى . والنوع الثالث هو الكراسة الحادية عشرة الأخيرة من كراسات المخطوطة ، عن الفترة ما بين ٢٣ يولية ١٩٥٢ حتى انتقال النحاس باشا إلى رحمة الله ، ومنها صفحتان فقط وردتا محررتان على لسـان النحاس ، والباقى ورد محررا على لسان البنا نفسه ، وهى قليلة

جدا فى دقائعها وتتضمن تعليقات على وقائع الثورة ، ونكاد نرى منها كيف كان النحاس يفكر فى الفترة من ١٩٥٢ حتى وفاته في ١٩٦٥ ، أقول نكاد نرى شيئا من ذلك .

أعددت نفسى لكل ذلك ، ولكى أسأل الاستاذ البنا عن الأخبار التى وردت مكررة والتواريخ التى اختلفت لما سأشير إليه فيما بعد ، وهل هناك أجزاء ضاعت وهل يتوقع أن يشكك أحد فى هذه المذكرات ممن عايشوا النحاس .

مكثت مع الشيخ الكبير وقتا طويلا محاولا أن استخرج منه الجواب عن اسئلتى كلها أو عن أى منها ، وبسطت الحديث وزحمته وتركته لتلقائيات مجراه وركزته ، وسألت اسئلة مباشرة حينا وغير مباشرة حينا آخر ، ولكننى لم استطع قط أن أضع المحدث على طريق الجواب الكامل . كان التشتت بالغا مداه ، والكلام يجرى على لسانه سريعا بالاستطراد ويتداعى المعانى ، والذكريات تتزاحم بغير نظام محدد ، وعدم القدرة على التركيز ملحوظة . فلم استطع أن اتبين وقائع محددة عن كيفية النقل للمذكرات على هوامش الكتب وكيفية النقل من الهوامش ، ولا تبينت أمرا يتعلق بما آلت هذه الكتب المجموع منها وما صارت إليه .

كان الحديث يعلو ويهبط ويتوزع شعاعا ، إنما ما أمكن لى جمعه من هذا الشتات عن أحاديث الذكريات ، أن محمد كامل البنا ولد فى سنة ١٩١٣ ، فكان عند لقائنا سنة ١٩٩٢ قد بلغ الثمانين إلا شهورا ، وقد انتقل إلى رحمة الله بعد لقائى به بشهور قليلة . دخل فى صباه مدرسة الشيخ صالح الحديدى وتخرج فى كلية الحقوق وقيد محاميا ، وكان من أسرة عرفت بالتشيع للوفد ولمصطفى النحاس ، وأخوه الشافعى البنا يكبره بنحو عشر سنين حوكم فى قضايا اغتيالات الانجليز سنة ١٩٢٢ ومكث فى السجن سنين وعمل بعد ذلك فى صحافة الوفد موضعا لثقة النحاس ، وأخوه الثانى الشيخ محمد البنا كان من علماء الأزهر قريبا من النحاس ، وتولى وكالة الوزارة للشئون الدينية برئاسة الوزارة فى عهد وزارة النحاس الأخيرة فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ . وقيل أنه كان مرشحا لمشيخة الأزهر الشريف .

ومحمد كامل البنا عرف النحاس صغيرا من هذا الطريق ، كما كان صديقا لمصطفى شوقى من أولاد أخت النحاس ، واتصل به من صدر الشباب فى بدايات الثلاثينات ، ثم لازمه ، وهذه الملازمة هى الاساس فى درجة الحجية التى تتوافر فيما يكتبه البنا الآن وينشره عن مصطفى النحاس . وقد ذكر لى فى هذا اللقاء الوحيد الذى جرى أنه كان أودع الكتب المنقول من هوامشها منزل صديق له بوزارة الأوقاف وكان يسكن

فى السبتية ، وأن ما سجله عما بعد ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ كان إملاء من النحاس عليه وعلى القريبين منه .

وأقول فى النهاية أن هذه الدرجة من الحجية الآتية من ملازمة البنا للنحاس ، هى درجة تسمح لدارس التاريخ أن يعتمد هذه المذكرات بين مراجعه عن مصطفى النحاس ، بحسبانها مذكرات محررة بيد سكرتيره وملازمه .

كما أقول أيضا أن يوميات تحرر ويرد مع كل منها تاريخها ، وذلك من ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وتتفق وقائعها مع الاطار العام للتاريخ السياسى ، وتنسجم أحداثها وأجزاء أحداثها فى الغالب مع وقائع التاريخ العام وأحداثه ، ومع وجوه نشاط صاحب المذكرات ، تكون مذكرات شأنها شأن أى مرجع تاريخى جاد تتضمن ما يلزم الباحث أن يعتمده بين مراجعه وأن يبحثه فى الوقت نفسه ويمحصه فى ضوء النظر النقدى للوثائق والمستندات .

وأن القدر المتيقن بالنسبة لهذه المذكرات أنها عن مصطفى النحاس وإنه حررها بخطه سكرتيره محمد كامل البنا ، وخرجت الينا بخط البنا ، وأنها حررت فى صورتها الأخيرة منه فى مدة تنتهى فى سنة ١٩٨٢ . وانها بهذا تقوم لها من المصداقية ما

يتناسب مع مصدرها من محرر ذى اتصال وثيق ومباشر ومستمر بالنحاس ، ولها منزلة الشهادة عن النحاس ، وأن النظر فى متن المذكرات ووقائعها ووجهة النظر المنسوبة إلى النحاس فيها ، كل ذلك يثبت لها هذا القدر من المصداقية الذى يضعها بين مراجع هذه الفترة خاضعة لما يخضع له كل مصدر تاريخى من وجوه النقد والتحليل والتحقيق .

إن المذكرات التى تحت أيدينا عبارة عن إحدى عشرة كراسة مكتوبة بخط اليد ، فى كراسات من نوع «البلوك نوت» الكبيرة ، وتقلب صفحاتها لأعلى ، أولها غير مسطور وباقيها مسطور ، والخامس والسادس والسابع منها معظم أوراقها سائبة ، وبعض الأوراق يكاد يتماسك .

والكراسة الأولى تتكون من ٧٨ صفحة وتبدأ بسيرة ذاتية عن النحاس على لسانه ، ثم من صفحة ٧ تبدأ بلفظ «المذكرات» وفى شكل يوميات من ١٩٢٧/٨/٢٩ وتنتهى فى ٢ يونية ١٩٣٠.

والكراسة الثانية تتكون من ٦٠ صفحة وتبدأ من أول يوليو ٣٠ وتنتهى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٣٣ .

والكراسة الثالثة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٢ يناير ١٩٣٤ وتنتهى فى ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ .

والكراسة الرابعة تتكون من ٨١ صفحة وتبدأ من ١٨ ديسمبر وتنتهى فى ٥ مارس ١٩٣٨ .

والكراسة الخامسة تتكون من ٦٤ صفحة وتبدأ من ٧ مارس ١٩٣٨ وتنتهى فى ١٧ يونية ١٩٣٩ .

والكراسة السادسة تتكون من ٢٥ صفحة مكتوبة (والباقى غير مكتوب) وتبدأ من ١٨ يونية ١٩٣٩ وتنتهى فى ٦ نوفمبر ١٩٣٩ .

والكراسة السابعة تبدأ بترقيم صفحاتها برقم ٢٦ وتنتهى صفحاتها برقم ٨١ فهى والكراسة السابقة متصلين بترقيم واحد ، والصفحة الأولى من هذه الكراسة التى تبدأ برقم ٢٦ تبدأ بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٣٩ ، وتنتهى فى صفحة ٨١ بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠ .

والكراسة الثامنة تتكون من ٨٧ صفحة وتبدأ من ٢١ أكتوبر ١٩٤٠ وتنتهى فى ١٢ يوليو ١٩٤١ .

والكراسة التاسعة تتكون من ٧٦ صفحة وتبدأ فى ١٤ يوليو وتنتهى اليوميات فى الصفحة رقم ٦١ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٤٢ . ومن صفحة ٦٢ تبدأ طريقة أخرى فى كتابة المذكرات ، وهو أن ترد فى فقرات طويلة عن موضوعات معينة وليس حسب اليوم .

والكراسة العاشرة تتكون من ٧٦ صفحة وهى كلها ترد بفقرات طويلة بسرد لموضوعات متفرقة على مدى الفترة من انتهاء «اليوميات» فى ١٠ فبراير ١٩٤٢ حتى سقوط وزارة أحمد نجيب الهلالى قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . والموضوعات التى عولجت فيها لم يجر ترتيبها ترتيبا تاريخيا . ولم تنضبط وقائعها بتواريخ محددة فى المتن المكتوب ، الأمر الذى يجعل قارئها أكثر فهما لها إن كان على سابقة دراية بوقائع تلك السنوات العشر من فبراير ١٩٤٢ إلى يولية ١٩٥٢ . ويبدو أنها كتبت جميعها فى وقت تراخى كثيرا عن الاحداث المروية فى كل من فقراتها . وسأشير فى نهايات هذه الدراسة إلى ما يعن لى فى هذه المسألة إن شاء الله .

والكراسة الحادية عشرة ، وهى تتكون من ٥٥ صفحة ، وتبدأ فى الصفحتين الأولى والثانية بحديث للنحاس عن سماعه عن قيام ثورة ٢٣ يوليو . ثم فى صفحة ٣ يرد وسط السطر الأول عنوان «كلمة كاتب المذكرات» ولفظ «كاتب» مشطوب ومكتوب فى أعلاه لفظ «جامع» فتصير «كلمة جامع المذكرات» ثم يرد فى الصفحتين ٣ ، ٤ حديث الاستاذ محمد كامل البنا عن جمعه للمذكرات بعد وفاة النحاس مما أشرت إليه فيما سبق . ثم مع صفحة ٥ يرد فى وسط السطور الأولى عنوان «انطباعات النحاس عن ثورة ٢٣ يولية وآراؤه فيها» . وتحته عنوان

«كيف علم بثورة ٢٣ يولية» . ثم بعد ذلك إلى نهاية الكراسة يرد الحديث عن النحاس «بضمير الغائب» ، ومن ثم فهو نص ليس منسوبا إلى النحاس كتابة ولا إملاء ، وإن كان كله يتعلق بمواقف وحوادث وآراء للنحاس بعد قيام ٢٣ يولية ١٩٥٢ حتى وفاته وانتقاله إلى رحمة الله تعالى .

(٩)

كانت الكتابة اذن فى صيغة يوميات لمدة خمسة عشر عاما من ٢٨ أغسطس ١٩٢٧ إلى ١٠ فبراير ١٩٤٢ ، ثم أتت في صيغة مذكرات تتضمن فقرات مطولة على أحداث برمتها مكتوبة بعد الحدث بما لا نعرف من زمان ، وذلك لمدة عشرة أعوام . ثم ما كتبه الراوى عن النحاس بعد ٢٣ يولية ١٩٥٢ يرد بعد ذلك الحديث عن قراءتى للمذكرات، فإن صيغة الكتابة وأسلوبها ، وطريقة عرض الحدث ، دلنى فى بعض الاحيان على إنه كتب بعد الحدث وليس إبان تشكله ، رغم أنه مصوغ فى يوميات ، وهذا يمكن تفسيره بما صادف اليوميات من نقل متكرر . وإن كنت لم ألحظ هذه الظاهرة كثيرا ولست واثقا من صدق انطباعى بشأنها فى البعض الذى لاحظته ، ولكنها ملاحظة اقدمها بين يدى القارىء أستثير بها كوامن النظر والمطالعة النقدية وهو يقرأ ويتفكر فيما يقرأ . ومثالى على هذا القليل الذى لاحظته ، يرد مثلا فى يومية

١٢ ابريل ١٩٣١ عند حديث النحاس عن بدء الانشقاق الذى جرى فى الوفد من القادة الثمانية (المعروفين اسم السبعة ونصف) ، فقد جاء الحديث كما لو كان كتب بعد تمام الانشقاق ، أى بعد اكتمال الحدث وليس اثناءه حيث لم يكن عرف بعد هل سيفضى إلى انشقاق ام لا وما حجمه بالضبط ومن هم أعيان أشخاصه بدقة ، ومثال آخر عن حديث النحاس عن احتمالات الحرب العالمية فى كتابته ليومية ٢٦ مايو ١٩٣٨ ، اذ بدا من عبارات الحديث أن وقوع الحرب أمر محسوم .وقد لاحظت انه منذ نهايات حكم اسماعيل صدقى ومع فترة الانتقال التالية فى عامى ١٩٣٤ و ١٩٣٥ بدأت اليوميات تنتقل من الايجاز إلى التفصيل فى الاتصالات واللقاءات والمباحثات وما يثيره ذلك كله من أفكار ورؤى . كما لاحظت أنه على مدى السنوات الخمس عشرة لليوميات من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ ، فإن حجم ما اثبتته اليوميات فى السنوات الخمس الأخيرة قد يفوق حجم ما اثبتته عن السنوات العشر الأولى ، وهذا قد يدل على اتجاه الاحداث إلى الكثافة وقد يدل أيضا على تأكد عادة كتابة اليوميات لدى صاحبها .

ولاحظت أيضا أن نقل المذكرات على هوامش الكتب ثم اعادة جمعها قد يكون اوقع محرر المذكرات فى التكرار أو الخطأ فى بعض

الاحيان، أما التكرار فقد وقع أغلبه فى يوميات الفترة ما بين أكتوبر ١٩٣٩ إلى أكتوبر ١٩٤٠ ، من ذلك تكرار تاريخ ١٢ اكتوبر ١٩٣٩ ، قبل ٧ اكتوبر وبعد ٨ اكتوبر وهو فى التكرار يتضمن أحداثا مغايرة ، لعل التاريخ الأول مقصود به ٩ أو ١٠ أو ١١ . وكذلك تكرار ٢٦ اكتوبر ١٩٣٩ قبل وبعد ٢٣ اكتوبر ، وكذلك تاريخ ٢٧ اغسطس ١٩٤٠ ثم هناك اخبار تكرر ذكرها فى تواريخ مختلفة ، منها ما ورد فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٩ ، وما ورد فى ٢٨ يناير و ٥ ، ٧ عن اسمهان المغنية وعن الفريق عزيز المصري ، ٢٥ مارس عن تشرشل ، ١٢ ابريل عن اعتقال ايطاليين، ١٥ ابريل عن مقتل ابن الوزير السعدى على ايوب وتكرار تاريخ قصة دخول الملك فاروق على أمه الملكة نازلى وهى مع رئيس الديوان الملكى أحمد حسنين ، إذ تكررت ثلاث مرات فيها ٨ مارس ١٩٣٨ ، ٢١ سبتمبر ١٩٤٠ . وكذلك خبر شطب رقيب الصحافة اخبارا عن مقابلات النحاس يذكر فيها . الدار العامرة وذلك فى ٥ نوفمبر ١٩٤٠ ، وفى ١٦ يولية ١٩٤٠ ، وكذلك قصة تعجب النحاس من عثوره على المصحف مفتوحا للقراءة في منزل طه حسين ، إذ ذكرت هذه القصة فى اوائل الثلاثينات ثم فى ٢ يناير ١٩٤٢ .

وثمة أخطاء وقعت ، لعلها من النقل بعد سنين ، منها مثلا خبر يرد فى ٢٨ فبراير ١٩٤١ عن صحيفة صوت الأمة وهى فى الواقع لم تصدر إلا فى ١٩٤٦ ، ولعله كان يقصد صحيفة الوفد المصرى التى صدرت

فى ١٩٢٨ وبقيت حتى ألغتها حكومة صدقي باشا فى ١٩٤٦ فحلت محلها «صوت الامة» . منها إشارة سريعة فى ٢٣ يناير ١٩٣٨ ورد بها لفظ «الغاء» المعاهدة الصحيح إبرامها ، فلا يرد الخطأ فى ذكر لفظ «الغاء» الا لمن ذهنه مشغول بالالغاء ، ولم يكن ذلك حادثا فى سنة ١٩٣٨ .

وهناك ما ذكر في ١٠ مارس ١٩٤١ من ذهاب النحاس ليعزى فى وفاة الشيخ محمد العدوى ، ثم حديثه فى ١٠ نوفمبر ١٩٤١ أن النحاس طلب كلا من الشيوخ محمد البنا ومحمد ابو زيد العدوى ودراز يسألهم عن امر يتعلق بالهتد . ثم ما ورد فى ٨ يولية ١٩٤١ من لفظ «الهوية» للاشارة إلى ما يثبت الشخصية ، فلا اخال أن هذا اللفظ كان مستخدما فى مصر فى ذلك الوقت بهذه الدلالة .

تظل كل هذه الملاحظات محدودة ، ولا تحمل أثرا جوهريا يتعلق بمصداقية الصياغة اليومية للمذكرات خلال المدة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ . أما الفترة التالية لذلك التى صيغت فيها المذكرات في صورة فقرات طويلة يتعلق كل منها بموضوع محدد ، ومن هذه الموضوعات مثلا ما يتعلق باوجه نشاط وزارة النحاس فى ١٩٤٢ ، وأحداث الوزارات التى خلفت الوفد بعد ١٩٤٤ مثل حادث كوبرى عباس ومحاولة قتل النحاس ، ثم أحداث وطرد النحاس فى ١٩٥٠ .

أما تلك الفترة فيلاحظ أن كثيراً من هذه الفقرات اتخذ طابع الرد

أو الدفاع عن موقف الوفد إزاء أزمة قامت أو تهمة سياسية واجهته من خصومه أو غير ذلك ونحن نلحظ حديثا مثلا عن تهم الكتاب الاسود الذى أصدره مكرم عبيد بعد انشقاقه عن الوفد وغيره ، مثل الفراء الخاص بزوجة النحاس وشراء النحاس لمنزله ونظارته على وقف عبد العال ، ووقائع تهم المحسوبية والاستثناءات واستغلال النفوذ ، وكتب ذلك كله دون تاريخ فلم يتبع التتالى الزمنى فى رواية الاحداث ، ومن ذلك ما أثاره خصوم النحاس عند طلبه تقبيل يد الملك عندما تولى الوزارة فى ١٩٥٠ ، وخطاب النحاس والملك فى أوروبا فى صيف ١٩٥٠ وكل ذلك من حيث انتقاء المادة والوقائع ومن حيث أسلوب الكتابة وطريقة تناول الحدث ، مما يرجح معه الظن بأنها كتبت بعد مدة طويلة من وقوع الحدث ، فهو يعالج أحداثا مكتملة وهو يعالجها من منظور دفاعى أو تفنيدى . وبعضها وضح من سرده أن الذاكرة كانت صارت كلية مثل ما ذكره عن أن «أحمد عبد العزيز» أطلق عليه فى حرب فلسطين بطل الفالوجة ، والصحيح أن من أطلق عليه ذلك هو السيد طه، وكان أحمد عبد العزيز قائمقام فى الجيش تطوع لتحرير فلسطين ١٩٤٨ ودخول الجيش المصرى رسميا إليها فى ١٥ مايو ١٩٤٨ واستشهد قبلها ، ومثل ما ذكر عن قصة مجيء محمد مصدق رئيس وزراء ايران إلى مصر بعد تأميم البترول فى ايران وورد بعدها الحديث

عن حكومة النقراشى وجلاء الإنجليز عن المدن الكبرى وقتها ، والنقراشى أغتيل فى ديسمبر ١٩٤٨ ، ومصدق جاء مصر فى عهد وزارة النحاس التى تولت الحكم من يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢ وعلى أية حال فان هذا القسم من المذكرات الذى تلا اليوميات المحررة التى توقفت اعتبارا من ١٠ فبراير ١٩٤٢ ، هذا القسم يبدو لى أنه قليل الأهمية من الناحية التاريخية من حيث المحتوى العام للوقائع ومن حيث المادة التاريخية التى تضمنها ، وأنا لم أجد فيه ما يثير الانتباه أو يلفت النظر ، بله أن يضيف شيئا إلى معارفنا عن هذه الفترة أو يصحح من وقائعها أمرا.

(١٠)

أول ما يقابلنا فى قراءة المذكرات هو تبين ملامح شخصية النحاس كزعيم وكسياسى وكانسان ، وهذه فيما يبدو تكون أول مرة تتكشف شخصية مصطفى النحاس لمن لم يعايشوه من أهل جيله . وأول ما أريد أن أشير إليه فى تبين ملامح شخصيته من مذكراته ، هذه المسألة التى أشار إليها فى مقدمة مذكراته عن سيرته ، فعندما أخذه أبوه من بلدته السنبلاوين وذهب به إلى القاهرة ليلتحق بمدارسها ، شددت الأم توصيتها للأب بان يسلم مصطفى «لسيدنا الحسين» أول وصوله إلى القاهرة ، ولم يكن الاب يحتاج تأكيدا منها ليعمل بهذه «الوصية» وما أن وصل هو وابنه إلى القاهرة حتى بلغ به مسجد الحسين وهتف عند

الضريح أنه يسلم مصطفى لسبط رسول الله صلى الله عليه وسلم . وسيعرف القارئ من تتبع المذكرات على مدى عمر مصطفى النحاس ، إنه كان يذهب للصلاة فى مسجد الحسين كلما حزبه أمر أو ضاقت فى وجهه الدروب ، وأنه كان لديه دائما حس إيمانى مرهف .

أما عن زعامته ، فلا ابدأ بالاشارة إلى نشاطه السياسى وشعبيته ، ولكنى اشير إلى واقعتين أثبتتهما المذكرات ، أولاهما ما ورد فى يومى ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٤١ ، إذ كان النحاس يقضى اياما فى مشتاه بالصعيد ، واتفق وجود السفير البريطانى ، وكان أحد رجال الوفد هناك أهدى «كامل البنا» سكرتير النحاس حصانا صغيراً لابنة شقيقه يتيمة الأم وحدث أن ابن مايلز لامبسون السفير البريطانى وكان صبيا وحيدا رأى الحصان فتعلق به ، وبذلت المحاولات ليتدخل النحاس لاقناع البنا بالتنازل عن الهدية ، ولكن اصرار النحاس على رفض التدخل ، ورفضه شفاعة رجال الوفد الآخرين ، ورفضه ابداء هذا القدر من المجاملة البسيطة للسفير فى ظروف تقارب سياسى وشيك ، كل ذلك يلقى ضوء على السلوك الشخصى للنحاس ومدى استقامته فى تعامله ، وأهم من ذلك تكشف عن عبء الزعامة الحقة من حيث كونها امانة وشعورا عالى المستوى بأن الزعيم أمين على ما ائتمن عليه بالنسبة لما يتعلق بالمحيطين به ولمن أسلموه قيادهم . هذه المراعاة الدقيقة للحق فى مسألة محدودة الاهمية لدعم علاقة خطيرة الأهمية ، هذه المراعاة تكشف الدرجة العالية

من الشعور بالتبعة لدى الزعيم أو القائد تجاه من يقودهم ، سواء حقوقهم أو مصائرهم أو مصالحهم .

وثانية الواقعتين ، أوردتها المذكرات بين ١٨ و ٢٣ نوفمبر ١٩٤١ ، اذ ورد فى بريده خطاب بالفارسية من بلدة بايران ، وطلب النحاس من يترجم له الخطاب ، فإذا به من اخ ايرانى يبحث عن أخيه الشاعر الكفيف الذى انقطعت أخباره وهو بالقاهرة (الشاعر عبد المحسن الكاظمى) واهتم النحاس بالامر وكلف من يبحثون عنه حتى وجدوه وهو مصاب بالشلل ، ونظرا لظروف انقطاع المواصلات بالحرب أرسل النحاس إلى صاحب الرسالة يرد عليه عن طريق الصليب الأحمر .

ونحن نلحظ فى المذكرات على طولها واتساع مساحتها الزمنية ، مدى اهتمام النحاس الفائق بشعبيته وشعبية التنظيم الذى يقف على رأسه ، وهو دائم الوصف لما يلقاه عند سفره وترحاله وزياراته للأقاليم من احتفاء وتجمهر شعبى ، لا يمل ولا يكل من ذكر ذلك ، ووصفه حماس الجماهير وحسن استقبالهم ، وعلى كثرة ما وصف ذلك فهو فى كل مرة يصفه كما لو كان يحدث لأول مرة ، وهو يذكرها دائما كما لو كان فوجىء بهذه الاستقبالات وبالحشود وتنظيمها وأن الامر كان يجرى بتلقائيات الاوضاع وعفوياتها .وكان النحاس يقضى شهور الصيف بما

يجاوز الأربعة أشهر في الاسكندرية وبعض أسابيع طويلة من الشتاء في الصعيد ، والمذكرات تكشف إن لم يكن الأمر أمر نزهة فقط ، فهو في كل من هذه الأماكن يستقبل الوفود من المناطق المجاورة ويرتحل إلى الأقاليم المحيطة ، سواء الوجه البحرى أو فى الصعيد ، وهو فى كل من هذه اللقاءات والمواكب ترد الخطب السياسية منه ومن غيره ويجرى التعليق على الأحداث ، ويختبر شعبيته ويزكيها وهكذا . وندرك كذلك فى وضوح عندما رآه الملك فى ردهة فندق باسوان (يناير وفبراير ١٩٤١) ورفض أن يصافحه فكانت عودة النحاس من مشتاه هناك ومن الاقصر على طول المسافة إلى القاهرة بمثابة استعراض لقوته الشعبية .

ويلحظ القارىء من مطالعته لهذه المذكرات ، أن اكثر اثنين حظيا بالحديث فيها هما «الملك» فؤاد ثم «فاروق» و «السفير البريطاني» ، وهذا يوضح وجهة مصطفى النحاس ، الذى قضى عمره السياسى كله يحارب القوى السياسية المتمثلة فى هذين الشخصين ، وقضاه فى محاربة هذين الشخصين فيما يمثلانه ولا ازيد على القارىء فى ذكر شواهد هذا الأمر ، فالمذكرات مليئة بما يؤكد هذه الدلالة ، ولا اورد فضل حديث عن ذلك ، ولكننى أشير إلى أمرين ، أول هذين الأمرين ما يلحظه القارىء من مطالعته ما ذكره مصطفى النحاس عن لقائه لكل من

هتلر فى المانيا فى فبراير ١٩٣٧ ، وللحكومة الايطالية فى أغسطس وسبتمبر ١٩٣٨ ، كانت كل من الدولتين تعرض على زعيم المصريين الصداقة في مواجهة بريطانيا ، وكان النحاس بالحس الأصيل لرجال الحركات الوطنية في مثل بلادنا ، يرى فيهما طامعين لا صديقين وهو لا يأمن أيا منهما على وعود يقدمانها لمصر ، ولا يرى فى اى منها خيرا عن الاحتلال البريطاني ، فلم يكن للنحاس فى هذا الشأن أية أوهام . ثم نقرأ عن غضبته لما عرض عليه موسوليني رئاسة مصر إن احتلها الايطاليون ، وذلك فى أغسطس ١٩٣٩ .

والأمر الثانى أن اهتمام النحاس بالمسألتين الوطنية والديمقراطية ، يكاد يكون اهتماما مقصورا عليها دون ما يضطرب به المجتمع من مشاكل وقضايا اجتماعية واقتصادية فى شتى المجالات ونحن لا نكاد نلتقط للنحاس في هذه المذكرات على مدى خمس وعشرين سنة اهتماما بقضية أخرى غير الاحتلال والدستور ، اهتماما يحتل بؤرة إدراكه السياسى فى فترة معينة . ونلحظ ذلك عند حديث النحاس عما طرح من فكرة عقد مؤتمر للوفد يبحث فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، خرجت الفكرة فى المذكرات في ١٥ فبراير ١٩٣٤ واعلن هذا المؤتمر حسبما ورد بالمذكرات فى ١٨ يونية ١٩٣٤ ، ثم ورد الحديث عن المؤتمر عند انعقاده فى ١٧ و ١٨ نوفمبر ١٩٣٥ ، وفى كل هذه الاشارات فى المذكرات لا نجد انشغالا للنحاس اقتضى منه الاشارة فى

المذكرات لأى من موضوعات المؤتمر الاجتماعية أو الاقتصادية مما كان يثور من قضايا التعليم والصحة والعمالة والريف والزراعة وتطوير الصناعة والمصايف ... الخ ولما طرحت فكرة عقد مؤتمر آخر وسجلتها المذكرات فى ١٥ يونية و ١١ اكتوبر و ١٥ ، ١٨ نوفمبر ١٩٣٨ ، لم يظهر انشغال خاص للنحاس باى من هذه القضايا ولا بالسياسات المقترح اتباعها ولا بالبحوث التى تقدم أو قدمت .

وقد يكون لهذه الملاحظة أثرها السلبى بالنسبة للنحاس والوفد ، وخاصة بعد تصاعد المشاكل الاجتماعية الاقتصادية عقب ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، إذ بدأ الرأى العام يضع هذه المشاكل فى بؤرة اهتمامه ، وبدأت الكتابات والمقترحات والرؤى الاجتماعية تظهر فى الصحافة والكتب وغيرها ، ولم يجد للوفد ولممثليه رؤية واضحة يقود بها الرأى العام فى هذه المجالات وتربط بينها وبين قضيتى الاستقلال والديمقراطية لتتغذى الحلول من بعضها البعض فى هذا الشأن ، وكان هذا من أهم اسباب خفوت الرؤية الوفدية المستقبلية عن فترة ما بعد جلاء الانجليز وتحقيق الاستقلال ، كما كان من أهم اسباب الفجوة التى حدثت من بعد بين المسألة الديمقراطية وبين قضايا الاصلاح الاجتماعى سواء على مستوى مفكرى هذه القضايا من الحرب العالمية الثانية (مثل ابراهيم بيومى ومحمد خطاب و ... الخ) أو على مستوى

الحركات السياسية الشعبية التى ظهرت فى أواخر الثلاثينات وخلال الأربعينات كالتيارات الاسلامية والاشتراكية وغيرها ، ومن هنا تصدق لدىّ الملاحظة التى سجلتها فى القسم الاول من هذه الدراسة من إنه إذا كان سعد زغلول فى مصر يماثل غاندى فى الهند ، فإن مصطفى النحاس لن يستطيع أن يماثل تهرو خليفة غاندى هناك ، ومن هنا لم يستطع الوفد أن يبقى لأنه لم يستطع أن يستجيب إلى المتطلبات الجديدة التى أفرزها الواقع الاجتماعى فى مصر منذ ابرام معاهدة ١٩٣٦ ، وبخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

ولكن كل هذه الآثار السلبية ، لا ينبغى أن تفسد رؤيتنا لأمر آخر مهم ، قد يكون تأثر بالضرورة تأثرا ايجابيا باقتصار اهتمام النحاس على قضيتى الاستقلال والدستور ، ذلك أنه بهذا القصر استبقى لاطول فترة ممكنة امكان التجمع المصرى الواسع للمطالبة بالاستقلال وصب القضية الدستورية فى نسيج بناء الجماعة الوطنية بما تتصف من شمول وعموم ، ثم هو ترك لصحافة الوفد أن تكون ذات ثوب فضفاض فى تصديها للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفكرية المختلفة .

كما نلحظ من قراءة هذه المذكرات أن النحاس عندما كان يعتلى

الوزارة ، كان يترك لكل وزير اعداد خطة وزارته يتصرف بها حسبما يراه الأصلح ، فلم يكونوا يعودون للنحاس فى كل صغيرة وكبيرة فى شئون وزاراتهم .

كل ذلك يمكن فهمه وتقديره ، بمراعاة سبق معرفة القارىء بالنحاس وبالوفد وبالحركة الوطنية الديمقراطية ، وقد أفادت المذكرات فى هذا الخصوص انها أكدت معانى واضفت عليها وقائع ملموسة وعززت رؤية من يطلع التاريخ من حيث التكوين الذاتى لزعيم مصر فى ذلك الوقت .

أما ما فاجأنى كثيرا ولم استطع أن اغفل عن الاندهاش له فهو رؤية النحاس للسودان كما وردت فى هذه المذكرات التى حررها سكرتيره محمد كامل البنا ، فنحن نعلم أن وحدة مصر والسودان كانت الهدف الصنو لهدف الجلاء البريطانى عن مصر ، وبالهدفين معا تشكل الشاغل الاساسى للحركة الوطنية المصرية على مدى النصف الاول من القرن العشرين ، وكان الشق المتعلق بالسودان من شقى التوجه الوطنى المصرى هو ما تحطمت على صخرته مفاوضات عديدة بين المصريين والانجليز ، نذكر منها على سبيل المثال مفاوضات سعد زغلول فى١٩٢٤ ، ومفاوضات مصطفى النحاس فى١٩٣٠ ، ومفاوضات اسماعيل صدقى فى ١٩٤٦ .

هذه الأهمية القصوى للسودان ، التى يستشعرها المصرى بعامة ، ويستشعرها المصرى فى النصف الأول من القرن العشرين بخاصة ، ويستشعرها رجال الحركة الوطنية على وجه أخص ، ويتوقعها الجميع من الوفد ومن النحاس . هذه الأهمية لا نجدها متمثلة ولو بأدنى درجات الاهتمام ، فى المذكرات المطروحة علينا هنا ، لا نجد حديثا ولا تعليقا ولا رؤية ولاذكرا للسودان فى المذكرات إلا عند حديثه عن وقائع مفاوضات سنة ١٩٣٠ ومفاوضات سنة ١٩٣٦ أو عن نص السودان فى الدستور المصرى لسنة ١٩٢٣ (١٩ نوفمبر ١٩٣٥) ، فيذكرها كنقطة من نقاط المفاوضة مع الانجليز ، أما السودان ذاته وناسه ورجاله وأوضاعه ، وعلاقات النحاس بكل ذلك ومتابعته لأخباره ووقائعه وما يحدث هناك وما يحدثه الانجليز ، فلا نجد من كل ذلك إلا خبرين أو ثلاثة ، فى ٩ أكتوبر ١٩٤٠ عندما تأسس مؤتمر الخريجين بالسودان وما أرسلوا به إلى النحاس بهذه المناسبة ، ثم فى ٤ فبراير ١٩٤١ عندما شاهد فى الصعيد فرقة مسرح مصرية عائدة من السودان ، ثم ما حكاه عن رفض الحكومة التصريح له بالسفر إلى السودان فى ١٩٤٧ أو ١٩٤٨ . ولعلها كانت المرة الأولى التى «فكر» النحاس فيها أن يذهب إلى السودان .

إن هذا يدلني على أن السودان كجزء من وادى النيل ومتمم لمصر ، كان خارجا عن مجال الرؤية اليومية وعن اطار الشاغل اليومي أو الادراك الملموس لقيادة الوفد وقتها ، ولذلك لم يكن غريبا أن يعلق النحاس على معاهدة السودان بين مصر وبريطانيا فى ١٩٥٣ ، بأن تخيير المعاهدة للسودانيين بين الاستقلال والوحدة مع مصر سيؤدى إلى اختيارهم الاستقلال .لقد سبق لى أن عرضت لهذا الموضوع فى دراسة لى عن (سعد زغلول يفاوض الاستعمار ، ١٩٧٧) ، ودراسة أخرى وردت في كتاب (دراسات فى الديمقراطية المصرية ١٩٨٧) ، وذلك عن وضع السودان فى الحركة الوطنية المصرية خلال النصف الأول من القرن العشرين . ومجمل الأمر حسبما ذكرت ما يلى :

أولا : يبدو لى أنه لم يكن صحيحا أن الحركة الوطنية المصرية كانت في النصف الأول من القرن العشرين تستهدف الوحدة بين مصر والسودان ، أن هذه الحركة انبنت على اساس من الجامعة الوطنية المصرية ، وكانت غايتها اجلاء المحتل من مصر والنهوض بمصر ، ودليل ذلك أن حزبا مصريا من احزاب النصف الأول من القرن العشرين لم يحاول أن يتكون على أساس جامع بين مصريين وسودانيين ، ولا حاول جادا أن ينشط بين

السودانيين كما ينشط بين المصريين ، ولا أن يبنى تشكيله من أهل البلدين معا .

ثانيا : إن سعى المصريين لتحقيق هدفهم بشأن السودان كان يجرى فى إطار العلاقة الثنائية بين مصر وبريطانيا ، وقد عالجتها المفاوضات والمباحثات فى هذا الاطار ، بواسطة جميع القوى السياسية التى كانت تتبادل الحكم من ١٩٢٠ إلى ١٩٥١ ، وإن كان بدأ نوع من الاتصال المنظم نسبيا بالأحزاب السودانية فى النصف الثانى من الاربعينات .

ثالثا : يمكن القول بان السودان فى السياسة المصرية لم يكن مسألة وحدة بين بلدين بقدر ما كان شعار الوحدة مقصور الدلالة فى هذه السياسة على حماية الامن الاستراتيجى لمصر باعتبار أن منابع النيل آتية من السودان وما وراءه ومياه النيل كلها ترد مصر عبر السودان .

لذلك كان جهد السياسة المصرية أن تحذر كل الحذر من وجود دولة اجنبية تحكم السودان وتطمع فى مصر وتستطيع بقوتها العلمية والاقتصادية والعسكرية التحكم فى مياه النيل لتسيطر على مصر . وهذا ما نلمسه فى موقف رجال الوفد من موضوع السودان فى مفاوضات ١٩٣٠ ومن تعليقهم على ذلك اثناء

مفاوضات ١٩٣٦ ، وخاصة ما ورد على لسان فتح الله بركات في ١٩٣٠ .

أننى لاحظت ببالغ دهشتى أن ما نسب للنحاس فى هذه المذكرات عن الهند كان أكثر كثيرا مما ذكره عن السودان ، ولست أندهش لاهتمامه بالهند فهو بلد مشارك لمصر فى حركته الوطنية ضد الانجليز فى الفترة نفسها ، وهو بلد يخوض معركة فتنة طائفية انقذ الله مصر منها، وهو بلد يؤثر مصيره فى مصير الاستعمار البريطانى بعامة ، ولكن المثير للدهشة هو زيادة الاهتمام به عن الاهتمام بالسودان ، حسبما يكشف الحديث فى المذكرات عن شواغل النحاس اليومية فى أمور السياسة ، ولا أريد هنا أن أعيد ما ذكره النحاس عن الهند ولكنى أشير لما ورد بالمذكرات عن الخلاف بين المسلمين والهندوس ، وادراك كل من محمد على جناح زعيم المسلمين هناك وغاندى ونهرو لمنزلة الحركة الوطنية المصرية وأثرها المعنوى واحترامهم لها ولزعيمها وكذلك ما تشير إليه المذكرات من استغاثة المسلمين الهنود بالنحاس من اضطهاد الهندوس لهم ، وشكاية محمد على جناح من ذلك وطلبه من النحاس التدخل بنفوذه لدى غاندى ونهرو ليبذلوا سعيهم لوقف اسباب الشكايه ، وما تشير إليه المذكرات ايضا من اهتمام النحاس بذلك كله

وبذله ما وسعه الجهد لمساعدة التوجه الوحدوى للحركة الوطنية الهندية ولمساعدة المسلمين هناك ، وما تشير إليه كذلك من اعتراف كل من غاندى ونهرو فى رسائلهما للنحاس بما يرتكبهُ الهندوس من تجاوزات ضد المسلمين ، ثم اقتراح النحاس على محمد على جناح أن يستقل المسلمون بدولة لهم إن لم يمكن بد من ذلك ، ويجمع النحاس الوفد لمناقشة هذا الأمر ولتأييد الانفصال ، كل هذه الاخبار والمواقف بدت لى هامة أردت التأكيد عليها فى هذه الدراسة (تطالع المذكرات على وجه الخصوص أيام ٢ أغسطس ١٩٣٦ و٢٤ نوفمبر ١٩٣٨ و١٧ و٢٠ و٢٢ يناير و٨ فبراير ١٩٣٩ ، ١٧ مايو و١٨ و٢٠ و٢١ سبتمبر و١١ و١٢ و١٩ أكتوبر ١٩٤٠ و١ و٢ و٣ نوفمبر ١٩٤١ ثم اقتراح النحاس على محمد على جناح تأليف دولة خاصة باسم باكستان فى المذكرات التالية لليوميات ، ص٩١٠) ، ثم زيارة نهرو للنحاس فى معزله بعد الثورة ٢٣ يوليو .

أما علاقة النحاس بالحركة الوطنية فى كل من سوريا ولبنان وفلسطين والعراق ، فهى قد حازت الاهتمام الذى فرضه عليه رجال هذه الحركات الوطنية بما كانوا يرسلون إليه به من رسائل وبلقاءاتهم به ، وهى غالبا ما تبدأ فى أعوام ١٩٣٩ و١٩٤٠ و١٩٤١ (يولية ١٩٣٨ ، اكتوبر ونوفمبر ١٩٤٠ ، مارس وابريل ١٩٤١) .

(١١)

من مطالعة هذه المذكرات يتأكد لدى القارىء ما اتصف به النحاس من حيث معارفه وردود فعله ، فهو رجل سياسة عملى ، بمعنى أنه يستغرق فى الرؤية اليومية للأحداث وينتظر الامكانيات أن تتفتح أمامه دون أن يستشرف رؤية المسار بنظر الطائر ولا أن يعمل على إيجاد الأحداث إيجادا .

يبدو لى أن هناك نوعين من المعارف السياسية ، نوعا يتعلق بالسياسات والاحداث الجارية وقد يستقى من الاتصالات الشخصية والاحاديث المباشرة ، وكان هذا متوافرا للنحاس فى كل يوم وكل لحظة ، والمذكرات تظهر أن النحاس لم يكن معزولا ولا كان ثمة عوائق بينه وبين الناس ، واليوميات تظهر كم كانت حياته اليومية وسط الاحداث ووسط الرجال ، ولقاءاته ومقابلاته لا تنقطع يوما ، ومطالعة صحف تلك الفترة يكشف ذلك أيضا ، فقد كان هناك مكان ثابت فى أهم صحيفة من صحف الوفد يثبت يوميا لقاءاته ، وستكون هذه اللقاءات المثبتة فى اليوميات وسيلتنا فى هذه الدراسة لتتبع بعض الأحداث المهمة فى حياة النحاس وتاريخ الوفد .

أما النوع الثانى فهو يتعلق بالمعارف التى لها صفة النظر

السياسى الكلى لأوضاع المرحلة التاريخية المعيشة أو أوضاع المرحلة التالية ، وما يتشكل من الظواهر العامة فى التوجهات السياسية ، سواء فى الداخل أو فى الخارج ، وهذه أمور لا يكفى فيها التلقى العابر من اللقاءات الجارية ولا الأحاديث والقراءات التى تقع عفو الساعة ، وهذا المستوى من المعارف السياسية هو ما تعد فيه الكتب والدراسات وتنشر المقالات المتخصصة ، وتكمله الكتابات فى التاريخ المعاصر أو فى سياسات الأمم وأحوال الشعوب وتوجهات الحركات السياسية ، ومن الرؤية المستمدة من هذه المعارف ، يمكن ترسم الخرائط السياسية للحركة ويمكن تبين أوضاع التحركات المستقبلة .

هذا النوع الأخير من المعارف ، لايبدو لى من مطالعة هذه المذكرات أن مصطفى النحاس كانت له مصادره ومراجعه الاساسية فيه ، ولا أنها معارف تشكل احتياجا متبلورا لديه . لم أجد إشارة إلى كتاب قرئ أو مجال من مجالات النظر السياسى شعر باحتياج لدراسته وأوصى من حوله بتبين جوانبه . وكانت مجالات النظر «السياسى» تحتاج لمن يدرسها ويتبينها من المعايشين لاحداث الثلاثينات والاربعينات وبصفة خاصة فى الشئون الدولية ، اننا نجد هذا النوع من المعارف لدى النحاس ، حسبما نستظهر من «اليوميات» ، إنما يرد من

حديث عابر (على سبيل المثال ٢٠ أغسطس ١٩٣٢ ، ١٥ أبريل ١٩٣٣ ، ١ مايو ١٩٣٤ إذ بدأ يستشعر خطورة احتمالات الحرب من رسالة أتته من الطلبة المصريين فى ألمانيا) وإن كنا نلحظ أنه عندما بدأت نذر الحرب تلوح فى الافق القريب ، كانت ترد إليه تقارير عن الحالة الدولية (٢١ فبراير ، ١٦ أغسطس ١٩٣٩) وجمع الوفد لمناقشة هذا الأمر فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ قبل إعلان الحرب بأقل من اسبوعين (أول سبتمبر ١٩٣٩) . ونحن أيضا لا نجد فى المذكرات على طول مدى الفترة التى كتبت فيها من ١٩٢٧ إلى ١٩٥٢ ، لا نجد تحليلا سياسيا مرتبا ومنظما لأى من أوضاع الموقف السياسى المتغير عبر مراحل هذه الفترة ، كما نلحظ مثلا أنه اثبت فى يوميات ١٤ مارس ١٩٣٣ أنه عرف مصادفة أن حزب العمال البريطانى مؤيد له .

ويتصل بهذه الملاحظة ما تركته قراءة المذكرات لدىّ من انطباع بأن سياسة النحاس كانت تنبنى فى الاساس على التحصن بصلابة فى موقفه الوطنى الديمقراطى دون أن يهتم كثيرا بأن تكون لديه المبادرة فى الفعل السياسى ، كان أساس موقفه هو موقف المقاومة ، أكثر مما يكون موقفا للهجوم أو لتحريك الاحداث أو العمل المبادر لإعادة تشكيل الاوضاع بما يفضى إلى الاسراع فى تحقيق الاهداف المرجوة . لم

تكشف لنا هذه المذكرات أنه كان يناور ولا أنه يسعى بايجابية لعقد التحالفات مع أى من القوى أو الشخصيات التى يمكن أن تفيده فى مسعاه في لحظة ما ، ولا أنه يبادر باستغلال الخلافات بين خصومه . والمذكرات مثلا تتضمن أحاديث كثيرة متناثرة تجرى فى مناسبات اجتماعية بينه وبين أفراد من الأسرة المالكة ممن لم يكن يرضيهم مسلك الملك فاروق (أو فؤاد من قبله) ، ومن هؤلاء الأمير محمد على ولى العهد الطامع فى العرش ، والأمير عمر طوسون الكاره للانجليز والسلطانة ملك زوجة السلطان السابق حسين كامل والنبيل عباس حليم ، ومع كراهة النحاس وعداءه الشديد للملك فاروق مما يبدو جليا فى المذكرات ، لم يعمل على استغلال أى من هذه الخصومات داخل الأسرة المالكة ضد الملك لاحراجه (٢ ، ١٢ ، ١٥ ، ٢٠ يناير ، ٥ فبراير ١٩٣٣ ، ١٠ يناير ١٩٣٤ ، ٢٢ يولية ١٩٣٩ ، ١٦ يولية ١٩٤١) .

والتوجه الاساسى للنحاس فى مذكراته أنه رادٌ للفعل أكثر منه مبادر بالفعل ، وهو يصوب محدثه أكثر منه محرك لمحدثه ، وهو يجيب بلا ونعم أكثر منه ساع لتعديل اتجاهات من يتكلم معه ، ثم هو يحكي فى مذكراته عما قال أكثر منه متأملا ومحللا لما استقبل من حديث الغير أو لاحظ من سلوك الآخرين . ويمكن للقارىء عند القراءة

لهـذه المذكرات المقارنة بين مسلك النحاس هذا وبين مسلك السـفـير البريطــانى مايلز لامبســون حسبما اثبتته المذكرات ذاتها ، أنه دائمـا مبادر وهو لا يمل ولا يكل فى سعيه الدءوب لتغيير موقف النحاس ، رغم أنه كثيـرا مـا كان يواجـه من النحـاس بأكـثـر مما يواجه من الصـخـر الصلد .

وأتصـــور أنه كان يمكن للوفد بثـقل حـجمـه الكبـيـر وانتشـاره بين الناس وفى كل البيـئات الاجـتمـاعيـة وتخلله لكل الأجـهزة والهيـئات ، وتعامل الكافة معه كهيئة لها وجود كبير معترف به فى كل المستويات (حتى الملكة نازلى والــدة فاروق كانت على عـلاقة طيبـة بالنحاس ، ٣ أغسطس ١٩٤٠ ، وحتي مراد مـحسن ناظر الخاصة الملكية كان على علاقـة وثيقـة بالنحـاس ٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، وحتى الشـيخ المراغى كان على علاقة وثيقة بحمدى سـيف النصر أحد قادة الوفد ٢٤ سبتمبر ١٩٤٠ ، – وهكذا) ، كان يمكن للوفــد بكل ذلك وبسيـاسة أكثر حركية يستخدم بها كل هذه الممكنــات أن يحقق أكثــر مما حقق . على أننى فى هذه الفقـرة أضـع افتراضات وأتركها يتــأمل فيـها القارئ وأنا أعرف سلفا أن «الافتراض» فى التــاريخ أمر تحـوطه محاذير ضخمة من الخطــأ . ولكن كل مـا أردت أن اثبتــه هنا أن أثيـر لدى القارئ نوعا من القلق العلمى فى هذا الشــأن ، مع ســابق ادراكى باستحالة

اليقين وصعوبة الترجيح فى وضع البدائل لاحداث الماضى وفى تصور قيام ما لم يتحقق فى سياقه الزماني . والأمر كله هنا هو أمر إثارة الشبهات .

على أنه يتعين فهم ما سبق ذكره فى إطار أمرين ، أولهما بالنسبة لحدود المعرفة السياسية لمصطفى النحاس ، إن كان أهل جيله فى مصر على هذه الشاكلة غالبا ، وكانت علوم السياسة فى بدايتها ومراكز البحوث غير قائمة ودوريات الفكر السياسى المتخصصة نادرة .

وثانيهما بالنسبة لدرجة المبادرة فى سياسة مصطفى النحاس ، فان المذكرات تكشف أيضا لدى النحاس عن درجة استيعاب للاحداث السياسية كبيرة وقدرة على التعامل معها بذكاء واضح ، ويستطيع القارىء أن يلحظ ذلك فى مواقف كثيرة سجلتها المذكرات ، ومن ذلك مثلا ثقته الواضحة فى توقع انتصار الحلفاء على المانيا وإيطاليا فى الحرب العالمية الثانية ، وهي ثقة يبدو أنها لم تهتز حتى فى ذروة الانتصارات الألمانية فى سنوات ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، وهو ذاته ما يمكن ملاحظته من يقينه الذى لم يعادله يقين مثله لدى كل قادة الوفد الكبار الملتفين حوله ، يقينه من أن الانجليز والملك لابد سيتصاعوا إلى قبول وزارة وفدية خالصة ، وعلى

هذا الأساس بقى مصرا بعناد على رفض الوزارة القومية التى تشترك فيها احزاب أخرى مع الوفد . وهذا يبدو جليا من تتبع المذكرات عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٢.

كما نلحظ - لدهشتى - أن حزب الوفد الذى بدأ وانتهى مستمسكا بصيغة الكفاح السلمى المشروع وانه منذ بدأ نشاطه الدستورى بعد ١٩٢٣ كان تخلى تماما عن محض التفكير فى استخدام أى من وسائل العنف فى عمله السياسى . وهكذا كان النحاس منذ تولى زمام الوفد ، أقول نلحظ لدهشتى أنه يوم دعا النحاس لاجتماع الوفد فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ ليتباحثوا فيما يمكن عمله إذا دخل الجيش الألمانى مصر ، فكر المجتمعون ومنهم مصطفى النحاس بوجوب المقاومة بكل الطرق الممكنة وغير الممكنة ، وأثير موضوع «السلاح» فاقترح أن يشتروا الاسلحة بأى طريق ليسلحوا بها الشعب ويشكلون المقاومة السرية حتى لا يترك المحتل يدخل الأرض ، وقال النحاس أن مهمة الوفد أن يقود الشعب فى السلم وفى الحرب ، واتخذ الوفد هذا القرار وتكتمه ، وقد ذاع الخبر ووجه النحاس بسؤال عنه من لجنة السيدات الوفديات (١٢ فبراير ١٩٤١) ، ورغم إننا لم نعرف ما حظ هذا القرار من التنفيذ وأن متابعته جرت بأقل مما يناسبه من الأهمية إذ أوكل لكل

عضو فى دائرته أن ينظم هذا الأمر (١٤ فبراير ١٩٤١) . فان التفكير فى مثل هذا الأمر ومن الوفد وفى ١٩٤٠ فهو أمر يستوجب الاشارة .

لقد نادى النحاس الوفديين بعد أول تجربة له فى رئاسة الوزارة بقوله «اثبتوا ولا تهنوا واستمسكوا ولا تفرطوا واشتدوا ولا تلينوا» (١٠ ديسمبر ١٩٢٨) ، هكذا بدأ وهكذا بقى مدافعا أكثر منه مهاجما ، ومن هنا كان اهتمامه بالثبات والاستمساك وعدم الملاينة . واتجه جهده وملكاته لخدمة موقف الدفاع أكثر منها توجهت لتفتيح ممكنات الهجوم .

(١٢)

فى قراءتى لهذه المذكرات حاولت أن استطلع اطار ما هو فردى وما هو جماعى فى قيادة الوفد ، أى مدى ما يملك النحاس من نفوذ فى اتخاذ القرار داخل الوفد ومدى ما تتحقق جماعية القرار المتخذ ، وذلك استقاء من هذه المذكرات .

عندما توفى سعد زغلول فى ١٩٢٧ كان النحاس من رجال الجيل الثانى فى قيادة الوفد ، من حيث شريحة الأعمار ، وقد رشحه للقيادة أهل جيله ومن كانوا أدنى للشباب وأبعد عن الشيخوخة ،

وذلك بعد أن اعتذر فتح الله بركات باشا عن رئاسة الوفد . وكان النحاس مطالبا فى البداية أن يثبت استحقاقه لخلافة سعد ، وكذلك جدارته للزعامة فى ذاتها ، وبدا منه فى البداية درجة من التشدد والصلابة لا تسمح لنظام دولة واحدة أن يسع الوفد وخصومه معا . وسقطت وزارة عبدالخالق ثروت التى قامت على ائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين ، وجيء بمصطفى النحاس على رأس وزارة الائتلاف ذاتها ، فأثار موضوع قانون الاجتماعات وأبدى من التشدد والصلابة ما لا يسمح أيضا لنظام أن يسع القوى السياسية العاملة فى الساحة ، ناهيك أن يسمح ببقاء الائتلاف الوزارى . فسقطت الوزارة . وجاء حكم الأحرار الدستوريين وحدهم الذى سمى «اليد الحديدية» لعام ونصف . ثم سقط بعد أن لاح للانجليز فى الأفق أن الوفد ومصطفى النحاس يمكن أن يقبلوا عقد المعاهدة مع الانجليز . وجيء بحكومة وفدية خالصة برئاسة النحاس ، وأهم مسئولياتها المفاوضة لابرام المعاهدة مع الانجليز . وكان ذلك فى النصف الأول من سنة ١٩٣٠ .

كادت مفاوضات النحاس مع الانجليز فى لندن ان تنجح وتفضى إلى عقد المعاهدة ، وانحل الخلاف بين الطرفين بالنسبة لأخطر الموضوعات وهى الجلاء والقاعدة البريطانية والدفاع المشترك ، انحل

مما أرضى الطرفين المتفاوضين ، وبقى موضوع السودان الذى حكاه النحاس فى المذكرات (١٩ ، ٢٥ ، ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٠) ، إذ تمسك النحاس بتبعية السودان للتاج المصرى ، وتمسك الانجليز بالرفض ، وذكر النحاس أن التفريط فى السودان يخرج عن حدود التفويض الذى تلقاه من المصريين ، فاقترح هندرسون (رأس المفاوضين البريطانيين) على النحاس أن يرجع إلى زملائه فى مصر يستشيرهم ، وأرسل النحاس محمد صلاح الدين بهذه المهمة ، وعاد صلاح الدين إلى لندن برد شفوى من الوزراء الوفديين فى مصر ينصح النحاس بالتساهل فى مسألة السودان ، وبرد آخر مبعوث فى برقية رسمية يوصى بالتشدد ، وذلك ليقوى الوفد المفاوض فى سعيه للحصول على أكبر مكسب ممكن ، ولكن خبر هذه المناورة التى كان أعدها النحاس من البداية ونفذت بناء على توصيته السرية لصلاح الدين ، هذا الخبر تسرب إلى هندرسون فواجه النحاس بالحقيقة وقطع المفاوضات وفشلت المفاوضات وفشل مشروع كان الوفد يراه مناسبا . وترتب على ذلك أن سقطت حكومة الوفد فى يونية ١٩٣٠ وجئ باسماعيل صدقى ، وخضع الوفد لحملة تأديب سياسية امتدت ثلاث سنوات كانت عجافا . عرف فيها الوفديون الكثير من الضغوط والاضطهاد ، اغنياؤهم عرفوا شدة الأزمة الاقتصادية المشهورة فى الثلاثينات دون أن تمتد

إليهم يد الحكومة بالمساعدة ، وموظفوهم عرفوا اضطهاد السلطات فصلا وظلما ، وشبابهم عرفوا السجون والتعذيب ، وصحفهم عرفت المصادرة - وهكذا . ثم لم يصل الوفد لاتفاقية أجود من مشروع ١٩٣٠ ، وجاءت معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها الوفد لاتحقق لمصر ولا للسودان وضعا أحسن مما كان مطروحا فى ١٩٣٠ ، ويبقى رأى الكثير من الوفديين سنة ١٩٣٦ أنه يجب التساهل فى موضوع السودان اكتفاء بضمان مياه النيل ، لذلك بدا فى حدود الإمكانات المتاحة وحسب أوضاع المرحلة التاريخية ووفقا للطبيعة الكفاحية للوفد ، بدا أن التشدد الوفدى فى ١٩٣٠ كان يجاوز امكانياته وقدرته على تحقيق ما تجاوز فيه ، وهذا أمر تتحمل قيادة الوفد تبعته . ويمكن أن يثور فى وجهها فى أية لحظة أن خطأ منها فى التقدير ترتب عليه كل هذه المحن بغير عائد .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان للقيادة أن تصوغ الموقف بطريقة أخرى ، إذ يقوم لديها التصور ان كان ثمة إمكان تحقيق المزيد من المكاسب فى ١٩٣٠ لولا تلك الوشاية التى أدت إلى تسرب أخبار المناورة إلى صفوف الانجليز ، وهذه الصياغة تحتاج إلى البحث عن «المسئول» عن تسرب الأخبار . وان استبقاء الثقة العامة فى القيادة يستوجب منها تقديم الآثم فى هذا الشأن .

وهذا ما حدث ، فإن قراءتنا للمذكرات تكشف عن أن اهتمام مصطفى النحاس بهذه الوشاية كان اهتماما ثابتا ومستمرا مع امتداد السنين . وقد تناثر الحديث عن هذه المسألة عبر اليوميات ، ولكنه كان دائما حديثا جادا وتترتب عليه نتائج خطيرة . لقد كان من المعروف أن نجيب الغرابلي أحد قادة الوفد كان يمثل حلقة وصل بين القصر والوفد ، وذلك لقيام علاقة المصاهرة بينه وبين زكي الابراشي أهم رجال السراي في ذلك الوقت (١٨ فبراير ١٩٢٨ ، ١٥مارس ١٩٢٩) ، فلما كان أمر تلك الوشاية «استنتج مكرم أن يكون الغرابلي ... هو الذي نقل الخبر» (٢٠ مايو ١٩٣٠) ثم يستطرد الحديث في المذكرات من شك النحاس في ذلك إلى تصديقه . ثم كان الغرابلي من الفريق الذي انفصل عن الوفد بعد ذلك بأقل من عام (٢و١٢ ابريل ١٩٣١ و١٢ أكتوبر ١٩٣١) .

ولقد كان أحمد ماهر والنقراشي من أعمدة الوفد منذ أيام سعد زغلول ، وكانا من أكبر زعمائه مع قيادة النحاس . ونحن نقرأ في المذكرات أن الانجليز كانوا يعترضون على تولي أي منهما الوزارة ، وكان النحاس يصر على اختيارهما . وتأخر اسناد الوزارة للنحاس في بداية ١٩٣٠ عشرة أيام لهذا السبب ، وحُلَّ الموقف بتنازل أحمد ماهر (٣ ، ١٥ ديسمبر ١٩٢٩) ثم يتكرر اعتراض

الانجليـز على أحمـد ماهر عند تشـكيل وفد المفاوضـة ، فيتمسك به النحاس ثم يقترح أن يتبـادل الطرفان حق الاعتراض على اعضاء الوفد المقابل ، ويسـتجيب للإعتـراض على أحمد ماهر مقابل اعتراضـه هـو علـى «هـور» الوزيـر البريطانى (٢٠ يناير و٢ فبراير ١٩٣٠) .

ورغم هـذه المنزلة فـان الذى حـدث أن بدأ الشـقـاق يدب بين النقـراشى (وأحمد مـاهـر معه) وبين مكرم عبيد فى وقت كان الملك يرى أن يتقارب من الوفد ، وقابل الملك مكرم عبيد سرا ، وقابل النقراشى سرا ايضا (٥ و٩ و١٦ مارس ١٩٣٤) . ومع بداية سنة ١٩٣٥ بدأ الخلاف يشـتد بين الفـريقين ، وكان النحاس أقرب إلى مكرم ، وكـان النحـاس ومكرم يمثـلان جـانب الاعـتـدال ، ومـاهر والنقراشـى يمثلان التشـدد (٢٩ مـارس ١٩٣٥) وبدأ عباس العقاد يهاجم مكرم منضما لماهر والنقراشى ، وبدأ مكرم يدفع النحاس لموقف مضاد للعقاد وللنقراشى (٢٨ ابريل ١٩٣٥) .

وفـى هـذه الظـروف ذكر مكرم للنحـاس أنه عـرف من الملك فى لقـائه به أن من أفـشى مناورة النحـاس عن السـودان فى ١٩٣٠ التى سببت فشـل المفاوضات هـو النقـراشى ، وأن الغرابلى كان مظلوما فى ذلك (١٢ فـبـراير ١٩٣٥) ، وظهـر فى البـداية أن النحـاس غـير

مستجيب لهذه الوقيعة ، وكان مكرم على اتصال بالانجليز عن طريق أمين عثمان وبالملك ، وهو يؤكد للنحاس أن النقراشي هو من أفشى سر مناورة ١٩٣٠ (٧ يولية ١٩٣٥) . وكان النحاس يرى العراك بين النقراشي وماهر من جهة وبين مكرم أمرا يتعلق بالمنافسة الشخصية ، ومع ميله لمكرم كان شبه محايد في هذا الخلاف (١٩ و٢٠ أغسطس ١٩٣٥) . واستمر الخلاف قائما في هذا الاطار مع اشتداده وتتابع أحداثه من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٣٥ حسبما يتضح من المذكرات ، حتى ذكر النحاس في يومية ٢٥ ديسمبر أنه تأكد لديه أن النقراشي هو من أبلغ الملك في ١٩٣٠ بموضوع السودان ، ولم يذكر النحاس كيف تأكد من ذلك ، والظاهر أنه «اقتنع» بذلك وكانت هذه المسألة من عناصر تشكل موقف النحاس المعادي للنقراشي ، وما لبث الأمر كله أن أفضى إلى استقالة النقراشي ثم ماهر وفريقه معهم في يونية وأغسطس ١٩٣٧ ، وكان تأخر الاستقالة بسبب دخول الحكومة والوفد كله في مفاوضات معاهدة ١٩٣٦ (٤ و٧ سبتمبر ، ١ و١٠ أكتوبر ، ٢٠ و٢٢ و٢٥ نوفمبر ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٥) ، ٩ يناير ١٩٣٦ ، ١٣مايو ، ٧ و٩ يونيه ، ٣ و٥ و٨ أغسطس ١٩٣٧) .

هذه الواقعة مع تتابعها منذ ١٩٣٠ حتى ١٩٣٧ وأثرها الكبير ، تفيد عندى الكشف عن مدى أهمية موقف النحاس فى إدارة الحزب وحسم صراعاته ، ومدى الثقل الخاص الذى كان يملكه فى هذا الشأن ، وأثر ذلك فى أكبر انشقاقين عرفهما الوفد فى عهد النحاس ، لا يقارن بهما من بعد الانشقاق مكرم نفسه فى ١٩٤٢ . وكان لهذه الواقعة هذا المفاد ، لأنها أكثر من غيرها تتعلق بالعنصر الذاتى وتشتبك بالجوانب الشخصية ، وتتأثر بهذا العنصر وهذه الجوانب سواء بالنسبة لاتخاذ النحاس موقفه أو بالنسبة لتأثر الآخرين داخل الوفد بهذا الموقف .

دلالة غلبة العنصر الشخصى فيها تستفاد من أن المذكرات تفيد فيما ذكرته فى ١٩٣٥ عن موقف النقراشى ومعه ماهر أنه كان موقفا سياسيا متشددا بالنسبة للتفاهم مع السراى والانجليز ممثلين فى وزارة توفيق نسيم ، وكان مكرم ومعه النحاس فى الجانب المعتدل ، ثم تحول الموقفان فى ١٩٣٧ خلال عامين فقط فصار النقراشى وماهر إلى جانب الاعتدال السياسى بالنسبة للملك والانجليز ، وصار مكرم والنحاس إلى الجانب المتشدد ، بما يفيد أنه إذا كان كلا من موقفى الاعتدال والتشدد موقفا سياسيا ، فإن تكون الفريق المؤيد لكل من

الموقفين قام – على أسس شخصية ذاتية ، وان الصلات بين أهل كل فريق كانت أوثق من الموقف السياسى الخاص بالاعتدال والتشدد . وأن موقف النحاس فى الانحياز لمكرم ومخاصمة النقراشى لم ينحسم إلا بعد أن استقر فى وجدانه أن للنقراشى صلة بمسألة فشل المناورة والتى جرت من النحاس فى ١٩٣٠ بالنسبة لموضوع السودان . هذا عن النفوذ الذاتى لمصطفى النحاس ، وهو نفوذ يبدو أيضا من أنه استطاع أن يستبقى لنفسه كزعيم «الوصف الوفدى» رغم كل الانشقاقات التى جرت فى الوفد .

تبقى نقطة أخيرة فى هذا الموضوع وهى تتعلق بما قد يستفاد من المذكرات بالنسبة للسلطة التنظيمية لمصطفى النحاس فى الوفد . فنحن نشعر من مطالعة المذكرات ، أن النحاس كان يحكى عن اتصالاته ومواقفه وردوده على الأحداث والأقوال ، يحكى عن ذلك من موقع الزعامة الشعبية أكثر مما يحكى من واقع الرئاسة لهيئة هى الوفد، ولكننا نشعر أيضا بالقدر نفسه من القوة بان الوفد كهيئة لم يكن غائبا قط فى أى من ثنايا هذه المذكرات ، وأن لقاءات النحاس بقادة الوفد تكاد تكون يومية ، أحمد ماهر والنقراشى ومكرم عبيد وأحمد نجيب الهلالى ومحمد صبرى أبو علم وغيرهم وذلك مع اختلاف الاشخاص باختلاف المراحل ، وفى الفترة التى تلت انشقاق ماهر

والنقراشى نكاد نلقى «مكرم ونجيب وصبرى» فى كل صفحة من صفحات المذكرات حتى نكاد نشعر أنهم يدخلون فى صميم التشكيل الداخلى لفكر مصطفى النحاس . وأن رجلا مثل مصطفى النحاس كان مفتوح البيت والصدر والعقل على الناس ، سواء قادة الوفد أو أعضاء الوفد أو غيرهم من الذين يظهرون له فى صورة الجموع ، رجلا مثله كان يتشكل تفكيره فيما يمكن أن نسميه «الهواء الطلق» بين رجاله وناسه . ومن ثم فهناك قدر من التشابك بين النحاس وبين الوفد كقيادة وقادة ورجال . ونحن ندرك من الممارسة والمعايشة أن تكرار اللقاء بين أعضاء معنيين أو لجماعة معينة ، وتطاول هذا التكرار واطراده انما ينشئ مع الوقت بين أعضاء هذه الهيئة أو رجال الجماعة ما يمكن أن نسميه «العقل الجمعى» فيعتاد الواحد منهم أن يفكر وهو وحده مدخلا فى اعتباره ما عسى أن يثيره الآخرون من ملاحظات وتحفظات ووجهات نظر ، ويصير ذلك اشبه بالعادة الفكرية التى تشملهم جميعا ، وهو يتأتى بالمعايشة وطول الخبرة وتشابه المشاكل . واتصور أنه يتعين أن نستصحب هذا التصور العام عند قراءة . وتقدير أى من الوقائع التى وردت بالمذكرات .

ويمكن أن نلحظ ، أن الصفة الزعامية لدى النحاس بدأت تنمو وتتكشف من حوالى عام ١٩٣٢ أو ١٩٣٣ ، بعد نحو خمس سنوات من

توليه رئاسة الوفد ، وهى مدة من شأنها فى الظروف العادية أن تعيد التشكل الذاتى للإنسان وفقا للوضع الذى صار يشغله ، أى مدة التأهل والتكيف النفسى للاوضاع الجديدة ، كما أن هذا التاريخ يتواكب مع خروج «السبعة ونصف» من الوفد فى أول انشقاق يحدث فى الحزب على عهد رئاسة النحاس ، وغالب هؤلاء من أهل الجيل الأسبق على النحاس ومن يعتبرون الأقدم بحكم السن والمنزلة الاجتماعية مثل فتح الله بركات ، وخروج هؤلاء جعل النحاس يوجد بين أهل جيله وبين الأحدث منه ، ويمكن أن نسجل مثلا على ذلك ما حكاه عن زيارته مدينة أدكو فى ٢ أغسطس ١٩٣٢ من ترحيب استقبل به ووصف أحد المستقبلين له بإنه «رمز أمانيهم وعنوان نهضتهم واللسان الصادق المعبر عن مطالبهم» ، واضطرد ذكره لهذه الأوصاف التى ترد عنه على لسان الآخرين ، بما يفيده ذلك من نمو الشخصية «الكارزمية» لديه .

كما نلمس فى المذكرات أن مكنة اتخاذ الموقف واصدار القرار كانت فى يده ، وإن اعضاء الوفد كانوا يعرضون عليه آراء هم ، وأنه كان أحيانا عندما يجد جديد ويقدم إليه اقتراح ما كان يتخذ قراره فيه على الفور (راجع مثلا اقتراح الأمير محمد على عليه فى ١٢ يناير ١٩٣٣) .

وفى ٥ ديسمبر ١٩٣٥ عندما التقى بالمندوب السامى البريطانى ذكر فى اليوميات «أخطرت مكرم وماهر والنقراشى بهذا الموعد حتى لا يظنوا أنى استأثر بالأمور دونهم» ، وهذه العبارة يبدو منها الخط المميز بين «الانفراد» وبين «المشاركة» وكان النحاس بينهما فعلا لا ينفرد ولايتهرب من المشاركة إلا على الطريقة التى وصفتها فيما سبق مما يتراكب فى الوجدان من تفكير جمعى يتأتى من طول المزاملة والاعتياد على الاختلاط بين أناس محددين . وقد ذكر مرة مثلا أنه فى خطبه التى يلقيها فى المناسبات السياسية ، كان يضع نقاطها بنفسه ويشرح الموقف السياسى الداخلى والخارجى وأنه قد «يفاجأ بها أعضاء الوفد كجميع حاضرى احتفال عيد الجهاد» (٢٢ أكتوبر ١٩٤١) .

ولكن من جهة أخرى فهو فى الظروف التى كان يرى أنها ظروف حرجة أو تستدعى تغييرا فى الموقف السياسى أو تطرأ فيها أوضاع جديدة ، كان يجمع «الوفد» ويعرض عليه هذا الأمر ، وكان يشير باعداد جدول الأعمال ويكلف بذلك من يرى من الاعضاء ومنهم طبعا سكرتير عام الوفد ويوصى بتحديد النقاط التى يرى أنها تستوجب الطرح ، ومن ذلك ما حدث فى ٧ سبتمبر ١٩٤١ فى ظروف الأزمة السياسية والاقتصادية الناجمة عن

الحرب ، إذ جمع الوفد لمناقشة الحالة الحاضرة . وكان يترك الحضور يتكلمون ثم يتدخل فى الوقت المناسب لحسم الخلاف الذى يثور باستخلاص ما يمكن استخلاصه من آراء المتكلمين وعرضه عليهم فى اقتراحات توقف الخلاف وتجمعهم فى موقف مشترك. وفى هذا الاجتماع مثلا استخلص من الآراء المختلفة التى بلغت حد التعارض بين المتشددين والمعتدلين ، استخلص أن يبدأ التصعيد السياسى الشعبى بتقديم الاستجوابات ضد الحكومة فى البرلمان ، وهذا سيمكن من إثارة الناس فتبدأ الحركة الشعبية حسبما تسفر عنها الامكانية فى شكل مظاهرات أو نحوها ، وأحيانا ما كان يجمع الهيئة الوفدية وهى المستوى الأكبر من المستويات التنظيمية للوفد التى تتكون من أعضاء مجلسى الشيوخ النواب الوفديين ، وذلك لمناقشة الأمور العامة وليقدم كل عضو نوعا من كشف الحساب عما أداه فى دائرته الانتخابية لفائدة أهل الدائرة. (١٤ ديسمبر ١٩٤١) . وبهذا كانت الدائرة الانتخابية كما لو كانت وحدة اقليمية من وحدات الوفد كتنظيم .

على أننى أشير فى نهاية هذه الفقرة إلى ما سبقت الاشارة إليه ، إن ما كان يمكن أن ينسب للنحاس من توحد مع العمل العام كان يتعلق بالمسألتين الوطنية ضد الانجليز والدستورية ضد الملك ، كان يشعر أن

له علاقة مباشرة بها ، إما غير ذلك فكان يتركه فى الغالب الأعم لكل صاحب خبرة فنية وزيرا أو غيره ويتشكل رأى النحاس فى تلك القضايا فى إطار ما يقدمه إليه هؤلاء من تصوير للمشاكل ومن مقترحات للحلول .

القسم الثالث
(أحداث تاريخية)
(١٣)

أشرت من قبل فى الفقرة (١٢) إلى واقعة من وقائع انفصال محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر عن الوفد وتكوينهما مع رهط من رجال الوفد المنسلخين معهما حزبا جديدا هو حزب «السعديين» ، وهى واقعة إتهام مكرم عبيد للنقراشى بأنه من أفشى سر الموقف من السودان فى مفاوضات ١٩٣٠ ، ويظهر من المذكرات أن مكرم كان هو من اثار هذه التهمة ، تهمة افشاء السر ، ووجهها أولا إلى نجيب الغرابلى ، ثم وجهها بعد أكثر من أربع سنوات إلى النقراشى ، وسبق توجيهها إلى النقراشى بدء احتدام الخلاف بين مكرم والنقراشى ، وضمن مكرم بعد تصديق النحاس لهذه التهمة وقوف النحاس معه واحتدام الخصومة بين النحاس والنقراشى ، بعد أن كان النحاس ينظر، الى خلاف مكرم والنقراشى على أنه تنافس شخصى ، وإن نقل مكرم هذه الواقعة من الملك فؤاد ، لا ندرى لماذا ذكرها الملك لمكرم ، ولماذا

يكشف الملك النقراشي أمام حزبه ويعرض نفسه لضياع مصدر معلومات له في حجم النقراشي .

لايشغلنا فقط أن نتساءل هذا السؤال ، ولكن يشغلنا أيضا أن مكرم لم يسائل نفسه هذا السؤال ، وهل كان الملك يبغي بذلك الوقيعة بين زعماء الوفد ، إن النحاس لما عرف هذا الأمر من مكرم لم يستسلم له في البداية ، ولكنه يظل يشغله ويحوك في صدره حتى وجدناه فجأة يقول أن تأكدت لديه صحة الخبر ، دون أن يصرح في مذكراته عن كيفية التأكد ، وعلى أية حال فإن هذه الواقعة تبدو في «المذكرات» من الوقائع التي من شأنها أن تلقي ظلالها على عدد من الأشخاص والأحداث ، سواء بالنسبة لمكرم عبيد ، أو للنقراشي أو للنحاس ، أو لانسلاخ ماهر والنقراشي من الوفد وتكوينهما الحزب السعدي ، «والمذكرات» بوجه عام تفيد أن العنصر الذاتي في الانسلاخ كان له أثر أكبر مما أعطي في التقويمات المختلفة لهذا الأمر حتى الآن ، والمتتبع للمذكرات في هذا الشأن يقوى لديه هذا المفاد .

وتحكي المذكرات عن النحاس في ٢٤ أغسطس ١٩٤١ ، أنه كان في ابيانه بلدة سعد زغلول في محافظة كفر الشيخ ، واختار تلبية الدعوة في ذكرى وفاة سعد (٢٣ أغسطس ١٩٢٧) وزار هناك بيت سعد ، وحكى للجمهور الذي اجتمع يستمع له من المنطقة كلها ، حادثة

مفاوضات ١٩٣٠ وأن النقراشى هو من كشف المناورة فى لقاء له بالملك وأن الملك أخبر مكرم بذلك ، وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٤١ عندما ظهر فى الأفق مشروع تشكيل وزارة قومية من ائتلاف الأحزاب ، وكان النحاس يرفض الفكرة وبحسم ، فى ذلك الوقت ، عقد السعديون اجتماعا لهم ، وذكروا لمحمد صلاح الدين - من رجال الوفد - أن النحاس برفضه الوزارة القومية يعتبر سببا للأزمة القائمة ، ثم تحدث النقراشى وماهر لصلاح الدين أنهم لا يأخذون على النحاس إلا انحيازه لجانب مكرم ، وكانوا يعتبرون النحاس الأخ الأكبر والرئيس ، لكن دسائس مكرم كانت سبب الخلاف. أورد ذلك النحاس وقال أن من أسباب الخلاف هو تحدى النقراشى لمكرم (٢٢ سبتمبر ١٩٤١) .

ومن جهة أخرى فإننا إذا تتبعنا مكرم عبيد فى المذكرات ، فسنجد مادة خصبة عنه ، أنه بطبيعة الحال ظاهر ظهورا واضحا فى المذكرات، وبخاصة من ١٩٢٧ إلى ١٩٤٢ حين خرج على الوفد وكون حزب الكتلة الوفدية ، وليس هذا غريبا ، فمكرم عبيد كان سكرتير عام حزب الوفد ، ومن ثم كانت خطوط سياسية وتنظيمية عديدة تلتقى عنده على طول هذه الفترة .

كان مكرم يجمع علاقات كثيرة ويمثل همزة اتصال مع كثير من القوى ، وخاصة منذ سقطت وزارة اسماعيل صدقى فى نهايات ١٩٣٣،

ونشطت الاتصالات بالوفد من الانجليز والملك وغيرهما لتحسس تشكل عناصر الموقف السياسى خلال المرحلة التالية ، مع ملاحظة أن الأوضاع العالمية كانت تتأزم مع صعود النازية فى ألمانيا ومخاطر الفاشية الإيطالية سواء فى ليبيا غربى مصر أو بعد احتلالها أثيوبيا فى ١٩٣٥ الواقعة على حدود السودان الشرقية ، ومع ملاحظة أيضا أن الملك فؤاد كانت صحته تتدهور مما أوجب التفكير فى أوضاع مصر عند اختفائه ، ومع ملاحظة المشاكل المصرية المزمنة بالنسبة لعدائهم التقليدى للانجليز ولاستبداد الملك ، وكل ذلك أوجب على الانجليز التفكير فى صيغة للتعامل مع الوفد لضمان استقرار الأوضاع فى مصر ، أو بالأقل تحسس ردود الفعل الوفدية ازاء ما عسى أن يتخذ من سياسات أو يجد من مواقف وأحداث .

فى هذه الفترة ظهر أمين عثمان ، الذى صار من بعد حلقة الاتصال الأولى بين الانجليز والوفدس، وتصاعد دوره مع نمو هذه العلاقات وخاصة بعد معاهدة ١٩٣٦، ثم صار وزيرا وفديا فى١٩٤٢ وقتله رصاص الوطنيين المصريين فى ١٩٤٦، كان أول ما شهدناه فى مذكرات النحاس عندما أشير إليه فى يوميات ٢ مارس ١٩٣٠ ضمن سكرتارية وفد المفاوضة مع بريطانيا (ولعله هو من كان تسرب اليه فى هذا الوضع نبأ مناورة النحاس عن السودان ونقلها للانجليز لما عرف عنه من

علاقات وثيقة بهم) المهم أن أمين عثمان كان ينقل ما يراه الانجليز إلى مكرم أو إلى النحاس ، ويبدو أنه كان ثمة قناة اتصال بالانجليز عن طريق أمين عثمان إلى مكرم ثم إلى النحاس ، أو إلى النحاس مباشرة ، كما كان جزء من اتصالات الانجليز المباشرة تتم بمكرم الذى ينقلها إلى النحاس (٢ أكتوبر ١٩٣٤ مثلا) .

ثم يظهر موقف الخلاف بين النقراشى ومكرم ، ولا نكاد نرى سببا سياسيا للخلاف تظهره المذكرات ، فالنقراشى وماهر مثلا يتهمون مكرما بأنه يعطل أعمال من يمت اليهما بصلة ، ويريان أن النحاس يحابيه ويقولان أن مكرما يشجع الاقباط (١٩ يوليه ١٩٣٦) . ويبدو الخلاف أيضا فى مسائل تعيين الموظفين (١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ٤ مارس سنة ١٩٣٧) ومكرم يشجع صعود أحمد نجيب الهلالى فى الوفد وتقريبه من النحاس والنقراشى يعترض على ذلك من قبيل التوازن (٢٠ يناير ، ١٠ مارس سنة ١٩٣٦ ، ٤ مارس سنة ١٩٣٧) .

ومن مطالعة المذكرات يبين لى أن الخلاف الذى أدى إلى الانشقاق كان ينمو ويتعمق قرب وصول الوفد إلى السلطة منذ ربيع ١٩٣٥ وأعيد هنا القول بأن الشكل السياسى الذى اتخذه لم يكن سببا له بقدر ما كان مسوغا ، لأن أحمد ماهر والنقراشى وعباس العقاد وصحيفة روز

اليوسف وسائر هذه الرموز التي بدأت تبتعد عن الوفد منذ ١٩٣٥ ، إنما قام المظهر السياسي لابتعادها على أساس أنها الأكثر تشددا وأبعد عن المساومة والاعتدال عن النحاس ومكرم (٣ ، ١٩ ، ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٥) ثم انعكست الصورة نفسها بعد ذلك في خريف ١٩٣٧ فآل المتشددون الي الاعتدال بذواتهم وجمعهم ، وآل المعتدلون (النحاس ومكرم .. الخ) إلى التشدد بذواتهم وجمعهم ، وقد عمل مكرم على الوساطة بين الوفد وبين ماهر والنقراشي ، ففشل بطبيعة الحال لأنه من عوامل الانشقاق ويظهر أنه لم يكن جاداً (٢٥ أبريل ١٩٣٧) .

ومن هذه المطالعة يبين لي أيضا ، أن قمة نفوذ مكرم عبيد في الوفد كانت في سنوات خلافه مع أحمد ماهر والنقراشي ، وفي سنوات عقد معاهدة ١٩٣٦ وما سبقها وما تلاها من وقائع ، وأنه بعد إقالة وزارة النحاس الوفدية في ديسمبر ١٩٣٧ ، وعلى مدى عام ١٩٣٨ ، يبدو أن تسرب الفتور إلى علاقة النحاس بمكرم ، حتى وجدنا النحاس في ١٠ ديسمبر ١٩٣٨ يتكلم عن مكرم عبيد بالنقد وبلهجة استنكار وريبة .

وبدأت هذه اللهجة أكثر استرابة في مكرم في ٤ يناير ١٩٣٩ (كذلك ١٥ يونيه ١٩٣٩) وتلك الفترة كان الانجليز - بسبب اقتراب خطر الحرب العالمية الثانية - يتوددون إلى النحاس ، وكان ذلك يجرى غالباً عن طريق أمين عثمان وعبر مكرم عبيد ، ويبدو من المذكرات أيضا أن

مكرم فى هذه الفترة كان من انصار التهدئة مع الانجليز (١٠ ، ١١ يونيه ١٩٣٩) .

ثم نلحظ أيضا أنه مع نهايات ١٩٣٩ وعلى مدى عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ ، كان الانجليز من جانبهم والملك من جانبه يضغطون على الوفد وعلى النحاس بصفة خاصة لتشكيل وزارة قومية تجمع الاحزاب كلها ومن بينها الوفد ، وكان النحاس يزداد عنادا وتصميماً على الرفض كلما ازدادوا ضغطا عليه ، وكان مكرم فى نظر مذكرات النحاس يستجيب لهذه الضغوط وللاستمالة ، وهو يقبل فى نقاشه مع النحاس الوزارة القومية والنحاس يرفضها والخلاف بينهما يبدو للقارئ واضحا، ويبدو أن الخلاف كان معلوما للانجليز (١٢ أكتوبر ١٩٣٩) والنحاس يلوم مكرم لحديث لم يوافق عليه النحاس (٨ أكتوبر ١٩٣٩) ، كما نرى أن مكرم يحاول أن يتوسط لدى النحاس حتى يستقيل محمد التابعى الصحفى الذى كان قد خرج على الوفد وصار صديقا لأحمد حسنين بالديوان الملكى (٢٩ يناير ، ٢٦ فبراير ، ١٧ أغسطس ١٩٤٠) ، مما يكشف عن صلة مكرم بالقصر الملكى ، وكان مكرم يخشى أن تنتهى الحرب دون أن يكون للوفد صفة رسمية فتضيع عليه فرصة ما بعد الحرب (١٩ أبريل ١٩٤٠) ، وصار النحاس يعمل احيانا على تصعيد الخلاف ومكرم يعمل على التهدئة (١٥ ، ١٦ فبراير ١٩٤٠) . ومع

منتصف ١٩٤٠ نلحظ ابتعادا شخصيا بين مكرم والنحاس ، هو ابتعاد نسبي ولكنه ملحوظ ، سواء في قضاء الصيف في أماكن مختلفة أو في قلة التزاور وهكذا (مثلا ٢٥ سبتمبر ، ١٨ أكتوبر ١٩٤٠) .

وتظهر لهجة الخلاف أكثر في اجتماع الوفد الذي حكى عنه النحاس في ٧ مايو ١٩٤١ ، كان الخلاف حول الوزارة القومية ، ودافع مكرم عن مبدأ قبولها واستشهد بصديق انجليزي لم يذكر اسمه الذي حسن له ذلك لكي تقوم للوفد صفة رسمية إذا انتهت الحرب ، والنحاس يرد على مكرم يشرح أن التحالفات يجب أن تقوم على أسس وأن يكون للمتحالفين هدف مشترك الأمر الذي لايتحقق في العناصر التي ستضمها الوزارة القومية ، ودل النحاس على عمق في الفهم السياسي واضح ، ثم يكتب معبراً عن شكه في مكرم ، ثم يتكلم عن استياء مكرم من إساءة النحاس الظن به (١٦ مايو ١٩٤١) . ثم يتحدث النحاس بتهكم واضح عن مكرم وخوفه من غارات الطائرات الألمانية على مصر الجديدة (١٥ أكتوبر ١٩٤١) ، ثم يحكي أنه عرض على صبري أبو علم ونجيب الهلالي ومكرم عبيد النقاط التي سيثيرها في عيد الجهاد في ١٣ نوفمبر المقبل ، ليجعله خطاب مواجهة للملك والانجليز فيوافق صبري ونجيب ويتحفظ مكرم (٢٤ أكتوبر ١٩٤١) ، وفي ٦ ديسمبر ١٩٤١ يشرك النحاس حمدى سيف النصر مع مكرم في إعداد جدول أعمال

اجتماع الهيئة الوفدية ، وفى ١٦ ديسمبر يشرح الوضع السياسى وقد صار بالغ الحساسية من مكرم وعباراته الضمنية عن الوزارة القومية ويحدث مكرم بلهجة عنيفة .والملاحظ أن الخلاف مع مكرم إن كان ظهر فى سنة ١٩٣٨ وبدأ نموه وصعوده ، فلم يكن فؤاد سراج الدين قد ظهر بعد ظهورا مؤثرا فى النحاس بأى من وجوه المعرفة ، وقد ذكر النحاس فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ أن حضر وفد من قرية «كفر الجرايدة» يضم أسرة سراج الدين وعلى رأسها فؤاد بك واشقاؤه وطلبوا زيارته لبلدتهم، وهو خبر كثر ذكر امثاله فى المذكرات عن الأسر والقرى المختلفة ، ولم يظهر حتى هذا التاريخ ذكر آخر لفؤاد سراج الدين ولا كان هذا الخبر يحمل قرينة ما على اهتمام خاص لدى النحاس به .

ثم يرد بعد ذلك ذكر مكرم عبيد فى وزارة الوفد فى ٤ فبراير وطلبه أن يكون وزيراً لوزارتين واجابة النحاس له ثم بدأ الخلاف بينهما ومكرم وزيراً للمالية وللتموين يرفض طلبات النحاس إلى آخر هذه القصة ، التى انتهت بخروج مكرم من الوزارة ومن الوفد واتصاله بالملك وتأليفه الكتاب الأسود عن مفاسد وزارة الوفد .

(١٤)

يعرف القارئ من المذكرات قنوات الاتصال التى كانت نشأت واستقرت بين دار السفير البريطانى وبين النحاس ، وبخاصة فى الفترة

من سنة ١٩٢٤ قبل عقد المعاهدة حتى فبراير ١٩٤٢ ، ولا أقصد بقنوات الاتصال أن كان ثمة علاقة سرية أو تدبير خفى بين الوفد والانجليز ، لكننى أقصد بها حركة أولئك الرجال الذين كانوا على علاقة بكلا الطرفين وكان يجرى من خلالهم تحسس المواقف واستكشاف ردود الفعل لامكان التقدير السياسى ، وما وضح لى أن غالب هذه القنوات كانت قنوات ممدودة من الجانب البريطانى فى الأساس لتصل إلى النحاس وليست ممدودة من جانب النحاس ليصل أو يتقرب إلى الانجليز، وهى ممدودة من الجانب الانجليزى بمعنيين ، أولهما أن الأشخاص كانوا فى الأساس اختيارا انجليزيا وصلتهم بدار المندوب السامى البريطانى وبدار السفارة البريطانية بعد معاهدة ١٩٣٦ كانت صلة قوية تكاد تكون معروفة للرأى العام المصرى ، وثانيهما أن المبادرة كانت فى الغالب تأتى من الطرف الانجليزى ، عرضا لمشروع معين ، أو محاولة لاقناع الوفد بأمر ما ، أو توضيحا لموقف انجليزى أو تحسسا لوجهة نظر الوفد فى مسألة معينة أو ما شابه .

وأهم الأسماء التى قامت بدور حلقات الاتصال بين الانجليز والوفد فى هذه الفترة كانت أمين عثمان الذى سبقت الاشارة إليه ، وفارس نمر صاحب صحيفة المقطم التى عرفت بموالاتها للاحتلال البريطانى من نهايات القرن الماضى ، وحسن صبرى الذى كان مرشحا لرئاسة

الوزارة وتولاها فعلا في ١٩٤٠ ثم توفي فجأة وكان على صلة وثيقة بالانجليز ، وأحمد عبود الذى كان من كبار رجال المال والصناعة ومن أغنى أغنياء مصر ، ومحمود غزال من رجال الأمن العام ووزارة الداخلية، ومستر ريد من رجال التعليم فى المدارس الأجنبية بمصر ، ومحمد فرغلى الذى كان من كبار تجار القطن وصديقا حميما لأمين عثمان ، وجورج نعمة الله وأحمد فريد رفاعى الذى كان مديرا عاما لمصلحة الصحافة ثم عين سفيرا ، فضلا عن عناصر أخرى ترد ورودا طارئا من صحفيين انجليز أو رجال أعمال انجليز أو من فرنسا أو غيرها .

لقد سبق أن أشرت فى القسم الأول من هذه الدراسة (التى شملت الجانب النظرى أو الرؤية العامة لأوضاع تلك المرحلة) ، إلى ذلك الرباط بين الحركة الوطنية والحركة الديمقراطية ، وإلى أن الموازين السياسية حكمت الأمرين معا بحيث قام نوع من التلازم بينهما فى سياسة الوفد وغيره من القوى السياسية ، فكانت الديمقراطية تعنى فى الممارسة وصول الحركة الوطنية ممثلة فى الوفد إلى الحكم فتواجه الانجليز بالمفاوضات لتصل إلى أقصى ما يمكن أن تصل إليه من اجلاء لنفوذهم ووجودهم بأساليب «الكفاح السلمى المشروع» كما أشرت من قبل إلى أن فى هذه المرحلة تبلورت ثلاث قوى الملك ومن وراءه ، والانجليز ومن

حولهم ، والوفد ، وكلما تقاربت قوتان من هؤلاء سقط الثالث وبهذا النهج كانت تدور الأحداث على مدى السنوات الثلاثين لفترة ما بين ثورتي ١٩١٩ و ١٩٥٢ .

أرجو من القارئ أن يستحضر هذه التصورات وهو يقرأ ويتابع أحداث هذه الفترة ، وبخاصة سنوات ما بين ١٩٣٧ و ١٩٤٢ ، فإن تلك الدورات الثلاثية نجم عنها الاضطراب وصبغت الأوضاع السياسية بقدر غير قليل من القلق وعدم التحدد وعدم القدرة على التوقع أو الحساب ، واتفاق الانجليز مع الملك ضد الوفد تضمن بقاء التوجه السياسي لمصر فى اطار المصالح والسياسات البريطانية ، ولكنه يرخي للملك العنان إلى ما ينذر بانفلات الأوضاع وارتفاع موجة السخط والتذمر من الفساد والاستبداد ، فتتجه دفة التقارب بين الوفد والانجليز فتتحرك سياسة الوفد كممثل للحركة الوطنية المصرية ، تتحرك بعيدا عن إطر السياسة البريطانية ومصالحها ، فيتقارب الانجليز من الملك ، ثم يتقارب الوفد والملك .. وهكذا .

. وفي الفترة ما بين عامى ١٩٣٤ و ١٩٤٢ ، نشأ عامل جديد ظل يتصاعد ليظهر بمظهر الحاكم لمسألة الحكم كلها فى مصر ، وهو خطر الحرب العالمية الثانية ثم اشتعال الحرب فى سبتمبر ١٩٣٩ ، ومن الطبيعى أن ينشأ لدى الانجليز أشد حالات الاحساس بالخطر وأقوى

مشاعر الضرورة الملجئة الى ضمان استقرار الأوضاع ، وبخاصة أن مصر آلت إلى أن تكون أرضا للمعركة وأرضا لواحدة من المعارك الحاسمة التي من شأنها تغيير وجهة الحرب نفسها بين منتصر ومهزوم، وبصفة أخص أن الملك لم يعد عنصر استبداد أو عنصر استفزاز غير رشيد فى السياسة فحسب ، وإنما صارت لديه نوازع للاقتراب من أعداء الانجليز فى الحرب سواء بسبب تربية أبيه الملك السابق فؤاد فى ايطاليا ووجود ايطاليين فى حاشية الملك أو بسبب مضاربة الملك على العلاقة مع الحليف الجديد ، وهو الجيش الالمانى ، ووجد الانجليز أنفسهم فى لعبة كراسى الحكم الثلاثية محاصرين بين قوتين ، احداهما تبدو منها نوازع الوصل مع العدو المحارب للانجليز وهو قوة دولية يخشى بأسها ، والثانية وهى الحركة الوطنية المصرية ممثلة فى الوفد وهى إن كانت ضد الألمان اعداء بريطانيا ، فإن عداءها لبريطانيا عداء تقليدى وي ، مبرر وجودها على أنها القوة التى تسعى لاجلاء الوجود والنفوذ الانجليزين ، وهى قوة تستطيع عند اللزوم وفى الظرف السياسى المناسب أن تحرك الشعب المصرى كله فى حركة تثير الاضطراب الكامل للوجود الانجليزى فى لحظات حرب حاسمة مع عدو شرس .

كان الهدف التقليدى للسياسة البريطانية من منتصف العشرينات أن يقوم نظام الحكم المصرى على تحالف تتمثل فيه القوى الثلاثة ،

وقامت تجربة لهذا المسعى فى وزارات عدلى يكن وعبد الخالق ثروت ومصطفى النحاس بين يونية ١٩٢٦ ويونية ١٩٢٨ وفشلت هذه التجربة ولم تتكرر ، لأن الوفد والنحاس أدركوا أن هذه «الوزارات القومية» يقوم استقرارها بسبب وجود الوفد بها دون أن تحقق أهدافه ، وبعد هذه التجربة صار الوفد إلى رفض مبدئى لهذا النوع من الحكومات والوفد قبل أسلوب المفاوضة أى الأخذ والعطاء والمساومة مع الانجليز وقبل دستور ١٩٢٣ والمشاركة للملك فى الحكم فى نظام يعطى الملك امكان إقالة الوفد من الوزارة ، ثم قبل إبرام معاهدة ١٩٣٦ وقبل مبادئها نفسها منذ مفاوضات ١٩٣٠ ، وبلغ حداً بعيدا فى المساومة ، ولكن بقيت لديه خطوة وجد فى الامتناع عنها ما يمثل الاحتفاظ بخط الدفاع الأخير له كقوة سياسية متميزة عن الملك والانجليز وأعوانهما ومخاصمة لهما ، وكقوة تستهدف تحقيق الاستقلال والديمقراطية ، هذه الخطوة هى ما عبر عنه فى المصطلح السياسى الجارى وقتها بعبارة «الوزارة القومية».

فى هذه القضية بالذات يعطينا النحاس مثلا عجيبا من الصلابة والامتناع ، على طول المذكرات ، وبخاصة أنه كان هو من فضّ ائتلاف ١٩٢٦ - ١٩٢٨ إذا أحرج وزارة ثروت فسقطت وتولى هو قيادة الائتلاف ثم قاده إلى ما يخرجه عن جمود الأمر الواقع وما يمكن من

تحقيق بعض الخطوات ضد الانجليز والاستبداد ، فانفض التحالف وسقط النحاس ، وشكل المتحالفون السابقون وزارة منهم وحدهم خلفته وحاربته وأوقفت الدستور ، ومن يومها وهو يرفض «الوزارة القومية» بحسبان أنها قامت لديه صنوا للتخلى عن أهداف الوفد .

قرأت فى هذه المذكرات أن رفض النحاس العتيد الذى يصل كثيرا إلى حد الخشونة فى التعبير ، هذا الرفض يتجاوز فى التمسك به حدود أنه أمر يتصل بالملاءمات فى أمور السياسة الجارية وتقديراتها وحساب القوى المتغيرة ، يتجاوز ذلك للوصول الى أنه أمر مبدئى يتعلق بأصول الموقف السياسى وغاياته الاساسية ، وفكرت فى التصور الذى يصدر عنه هذا الموقف وارجعته - بقدر ما واتانى النظر - إلى التصور السياسى الذى سبق أن بينته فى الفقرات السابقة عن سياق حركات الصراع منذ سنة ١٩١٩ . وفهمت مما كتبته هذه المذكرات عن النحاس أن هذا الموقف ثابت لديه يرتكز فى إدراكه السياسى الواعى على أمور ثلاثة .

أول هذه الأمور أن الوزارة القومية التى يشارك الوفد فيها غيره من القوى الأخرى ، لا تمكن الوفد من أن يستخلص ما يرى امكان استخلاصه من الانجليز فى المساومات الدائرة بين الطرفين ، لأن قرار الوزارة لن يكون خالصا للوفد فى الوزارات المشتركة .

وثانى هذه الأمور أن الوزارة القومية تعنى نوعا من التحالف بين قوى سياسية متعددة في الحكم ، والتحالف لا يقوم إلا إذا تكشف أطراف التحالف أن ثمة هدفاً مشتركاً بينهم يسعون جميعا لتحقيقه أو الوصول إليه ، والحاصل أنه لم يوجد هذا الهدف المشترك بين الوفد وبين أحزاب أخرى لاتصل إلى الحكم إلا مستندة إلى الملك أو الى الانجليز ، ومتى ضاع الهدف المشترك لم يمكن تحقيق التحالف .

وثالث تلك الأمور أن الاشتراك لقوى سياسية متعددة فى حكومة واحدة أو فى تحرك واحد يوجب على القوى المشاركة أن تلتزم فى سيرها بأبطأ الخطوات لأى من المشاركين وإلا انفصل عن المشاركة ، والمشاركون فى الوزارة القومية أو بعضهم فى تقدير الوفد لايتحركون ومن ثم سيفرضون السكون على الحكم المشترك، أى عدم السعى لتحقيق أى خطوات فى الجوانب الوطنية والديمقراطية.

بعد ذلك ، هناك السبب التطبيقى الذى يمكن متابعته فى يوميات النحاس ، وهو المتعلق بحسابات السياسة الجارية وتقدير ضغوطها ومدى الكسب المحتمل من التشدد أو الاعتدال ، ونحن نجد بالمذكرات تصويرا بالحركة البطيئة وبتفاصيل كثيرة جدا لعلاقة النحاس والوفد بالانجليز .

أحسب أن الإغراء أمامى شديد لأطيل البيان وأفصله فى هذا الأمر، ولكنى سأكتفى بأن اقتطف قطوفا .

لعل هذه المذكرات من أكثر ما يكشف أمامنا الدور الذى لعبة أمين عثمان منذ ظهر فى سكرتارية وفد المفاوضة المصرى فى سنة ١٩٣٠ ، ونراه يقوم بدور وساطة بين المندوب السامى البريطانى وبين عبد الفتاح باشا يحيى الذى خلف إسماعيل صدقى فى رأسة الوزارة فى ١٩٣٣ (١٠ يوليه ١٩٣٣) ، ونرى عبد الفتاح يحيى يستدعيه فى أغسطس ١٩٣٤ يسأله عن سبب تعيين مندوب سام بالنيابة فيرد عليه أمين عثمان بقوله «إن علمت شيئا ولم يبلغ لى بصفة سرية فاخبرك» (٢٧ أغسطس ١٩٣٤) . بمعنى أن أمين عثمان يصرح بأنه يمكن أن يعرف من أمر الانجليز شيئا يبلغونه له ولا يفصح عنه لرئيس وزراء مصر ، وأمين عثمان يحكي لمكرم عبيد أن المندوب السامى البريطانى لامه بشدة على أنه لم يبادر بالاتصال به ليخبره عن خبر يتعلق بالمؤتمر الوطني الذى لم يكن يعرفه المندوب السامى فيعتذر أمين عثمان له (١٦ أغسطس ١٩٣٤) وهكذا لا ينبغى أن يكون لديه سر علي الانجليز وان جاز أن يقوم السر لديه بالنسبة لرئيس وزراء بلده (يراجع أيضا ٢٠ سبتمبر ١٩٣٤) وصار أمين عثمان على علاقة وثيقة بمكرم وتقرب إلى النحاس كثيرا من نحو منتصف ١٩٣٥ ، أمر آخر يتعلق بالسير مايلز لامبسون الذى عين مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر فى أواخر عام ١٩٣٤ وكان هو من خطط لمهادنة الوفد وهى السياسة التى انتجت معاهدة ١٩٣٦ ، وكان

هو الاتجاه المرجح في السياسة البريطانية لمهادنة الوفد ، بين اتجاهين يرى أحدهما التشدد مع الوفد ، سواء داخل دار المندوب السامى (٢ أكتوبر ١٩٣٤) أو في السياسة البريطانية بعامة ، وقد اتخذ منذ جاء مصر سياسة التحسس لمواقف الوفد والنحاس ومراعاة ذلك توطئة للتقارب الذى يستهدفه، وذلك سواء بالنسبة لموضوع الاوصياء على عرش مصر بعد وفاة الملك فؤاد أو موضوع السودان أو موضوع نظام الحكم في مصر ، وأيد عودة دستور ١٩٢٣ والغاء دستور صدقى الذى صدر فى ١٩٣٠ ، بحسبان ذلك مما يحقق مطلب الوفد ومما يمكن أن يمهد لوصول الوفد إلى الحكم ، وتغلب بهذا على السياسة المخالفة التى كان يمثلها فى بريطانيا هو « هور » الوزير البريطانى (١٧ و ٢٥ نوفمبر و ١٥ و ٢٥ ديسمبر ١٩٣٤ ، و ٧ ، ٢١ يناير ١٩٣٥) .

وقد فهم النحاس ذلك كله واستغل قلق الانجليز فى موضوع اختيار الأوصياء على العرش بعد أن مات الملك فؤاد ، استغل قلقهم من أن يأتى من الأوصياء مما لا يطمئنون إلى موالاته لهم ، استغل النحاس ذلك ليضغط عليهم للموافقة على اعادة دستور ١٩٢٣ لتعود الصيغة من جديد ، الانجليز يضمنون الملك والوفد يمكن أن يضمن البرلمان ويصل إلى الوزارة (١٨ فبراير ، ٣ مايو ١٩٣٥) وبلغ الأمر بمايلز لامبسون في موافقة الوفد على إعادة الدستور والضغط بذلك على السياسة

البريطانية فى لندن ، بلغ به الأمر إلى حد أن طلب إلى النحاس اظهار شعبيته بتحريك المظاهرات ليتمكن مايلز لامبسون من اقناع لندن بالأمر (١٨ مايو ١٩٣٥ ، ١٥ و ٢٢ أكتوبر ١٩٣٥) .

وبعد معاهدة ١٩٣٦ ، ترك مايلز لامبسون الصراع بين الملك والوزارة الوفدية يأخذ مجراه ، ولعل الانجليز كانوا وراء الستار فى صراع القصر الملكى ضد الوفد (يونيه و ٢٢ يولية ١٩٣٩) ، فقد كان تأجج الصراع فى صالحهم كما كان سقوط وزارة النحاس فى صالحهم إذ غنموا منها معاهدة ١٩٣٦ وصار تنفيذ المعاهدة مع قوة مصرية موالية للانجليز وغير متشددة معهم تشدد الوفد ، صار ذلك أصلح للسياسة البريطانية ، على أنه يلحظ من حديث مايلز لامبسون مع النحاس أن وجها من وجوه اطمئنان الانجليز للملك فؤاد كان يرد من أنه كان يلجأ اليهم للمشورة (١١ يولية ١٩٣٧) ، إما الملك فاروق فقد كان صغيرا ورأس ديوانه على ماهر رئيس الوزراء السابق من أواخر ١٩٣٧ ، ولم يكن الانجليز يطمئنون إلى على ماهر وكانوا يعتبرونه ذا ميول فاشية (١٨ نوفمبر ١٩٣٨) وما أن تولى على ماهر الوزارة حتى بدأ الانجليز يضيقون به ويزدادون ميلا للتقارب مع النحاس ، وهنا نجد فى المذكرات الكثير جدا من الوقائع التفصيلية المتعلقة بحركة مايلز لامبسون للتقارب مع النحاس ، كما يلحظ امتناع النحاس عنه ورفضه

الدائم اقتراح الوزارة القومية ولتشدده وهجومه على الانجليز فى مناسبات عديدة (من أكتوبر ١٩٣٨ وما بعدها) ومن هنا نصل إلى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢.

(١٥)

قبل الكلام عن حادث ٤ فبراير ، تحسن الاشارة إلى الاطار العام له حسبما يمكن استظهاره من سياسة الوفد ، وفى ظنى أن حادث ٤ فبراير بالنسبة للوفد هو ابن معاهدة ١٩٣٦ ، ومن هنا يلزم ايضاح نظرة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ فى اطار خريطة القوى السياسية العاملة فى مصر ، سبقت لى الاشارة إلى هذا الامر فى دراسة لى عن معاهدة ١٩٣٦ بين الوفد والقصر نشرتها فى كتاب الاقباط والمسلمون فى اطار الوحدة الوطنية سنة ١٩٨٠ واشرت إلى ان تعديل موازين الحكم فى مصر كان يتم باقتراب اى قوتين من القوى الثلاثة التى تشغل الساحة المصرية، وهى الملك والانجليز والوفد. ومن جهة الوفد، فقد كانت له معركة مع كل من الملك والانجليز ، ولكن كان يحاول الاستفادة من الخلافات التى تطرأ بينها كلما تقاربا وانفردا وحدهما بالحكم، وفى ١٩٢٣ إستفاد من الخلاف بين الملك والانجليز الذين كانوا يؤيدون حزب الاحرار الدستوريين ويدعمون مايطمح إليه من اقتناص بعض سلطات الملك بالدستور، وتقارب الوفد من الملك، ولكن تقارب الانجليز مع الملك

بعد فشل مفاوضات سعد زغلول معهم فى ١٩٢٤، أدى إلى سقوط الوفد من الوزارة. وفى ١٩٢٦ تهادن الوفد مع الانجليز وتحالف مع الاحرار الدستوريين للوقوف ضد سلطات الملك فتولى معهم الوزارة، ثم سقط من الوزارة بسقوط الائتلاف الوزارى فى يونية ١٩٢٨. ثم جرب التلويح بعقد المعاهدة مع الانجليز فى يناير ١٩٣٠ فتول الوزارة ثم سقط بعد فشل مفاوضاته مع الانجليز.

كان الوفد حسبما سبقت الاشارة حزبا للكفاح السلمى المشروع، وقد مارس فى ظل دستور ١٩٢٣ الكفاح الدستورى، بحسبانه الوسيلة المتاحة لمحاصرة الاستبداد الملكى ومفاوضة الانجليز تحقيقا لهدفه الوطنى، وتبلور سعيه السلمى المشروع فى ارهاف اسلحته الدستورية للوصول إلى الحكم وتأمين استمراره فيه، باعتبار أن هيمنته على جهاز الدولة هى وسيلته الفعالة لتحقيق هدفيه الوطنى والديمقراطى، ولكن تجربة اثنتى عشرة سنة رجحت لديه أن تأمين ظهره دستوريا لن يتأتى الا بضغط سلطات الملك فى اضيق نطاق ممكن، وأن سلطان الملك لا ينفى الديمقراطية فقط، ولكنه يستخدم فى اللحظة الحاسمة لصالح الاحتلال البريطانى عند تصاعد الصراع بين الوفد وبين الاحتلال.

لذلك كان من أهم أهداف الوفد من معاهدة ١٩٣٦ ان تكفل له هدوءاً ولو نسبيا ومؤقتا مع جبهة صراعه مع الانجليز، ليحشد أهم

أسلحته في جبهة صراعه مع الملك، ضمانا لهيمنته على جهاز الدولة وتأمينا لاستقراره فيه ، هذا المسلك الوفدى قصد بمعاهدة ١٩٣٦ ضمان حيدة الانجليز في معركة الوفد مع الملك.. ولم يكن الأمر جديدا على الحركة الوطنية المصرية، التي حاولت من قبل مرارا تحييد احدِ خصميها في معركتها مع الخصم الآخر، وذلك حسبما سبقت الاشارة حالا ، وكان كل الفارق الجديد يتعلق بالدرجة، اذ وقفت محاولات الوفد السابقة عند حدود التهدئة النسبية، بينما بلغت فى ١٩٣٦ حد عقد المعاهدة، وساهم فى بلوغ هذا الحد ، ظروف تتعلق بالوضع الدولى وبالمرحلة التي بلغها الصراع فى مصر.

ويفهم من حديث الاستاذ محمود سليمان غنام. وقد صار من بعد أحد قادة الوفد – فى كتابه «المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية » ، يفهم أن الوفد فى تلك الفترة بلور نظرة سياسية .. توضح معنى الاحتلال لديه، وهى أن مجرد وجود القوات الاجنبية لا يعتبر احتلالا بالمعنى الذى يتنافى مع الاستقلال ، لأن الاحتلال المنافى للاستقلال هو الاحتلال الذى يمكن المحتل من التدخل فى شئون البلاد ويحرك سياستها، اما وجود القوات الأجنبية المعزول عن هذا التأثير، فلا يتنافى مع الاستقلال (ص ٤٦ ، ٥٩، ٢١٥).. وهذا التصور العام لموازين السياسة والحكم نجد النحاس مدركا له ومعبرا عنه صراحة فى

هذه المذكرات عندما تولى الحكم سنة ١٩٥٠ مما ستأتي الاشارة عنه ان شاء الله .

ويهذا المفهوم يتضح ان زعيم الوفد مصطفى النحاس كان يتطلع إلى أوضاع الحكم المصرى وهو يوقع المعاهدة مع الانجليز، وكان يتهيأ لمواجهة الاحتلال الملكى للإرادة المصرية ولجهاز الدولة. وهذا ما حدث على مدار عام ١٩٣٧ بالنسبة لسعى الوفد تعيين وزير للقصر ليتمكن من السيطرة به على القصر كمؤسسة سياسية ، ولكن لم يحسب الوفد حساب ان الانجليز كانوا يفهمون بالضبط هذه المسألة وانهم اذا كانوا يستكثرون على الوفد أن يشغل وحده مقاعد الوزارة ، فهم من باب اولى لن يمكنوه من السيطرة على الوزارة والقصر من فوقها، وكان ما كان من سقوط الوفد بالاقالة التى وجهها الملك اليه فى ديسمبر ١٩٣٧.

وتشير المذكرات إلى هذه الامور كما تشير فى ٢٢ اكتوبر ١٩٣٧ إلى ان الوفد كانت تتنازعه هيئتان الملك وجيش الاحتلال ويذكر انه يتمنى على الله ان يوفقه ليمكن بالمعاهدة ضمان عدم تدخل الانجليز فى شئون مصر الداخلية ليتفرغ للملك وتوطيد دعائم الدستور.

وفى ١٩ يونيه ١٩٣٨، يذكر انه بعد عقد المعاهدة ، كان المفروض ان تستقر البلاد وتتأصل الحياة النيابية وتدوم دورة البرلمان المدة المقررة

لها في الدستور وهى خمس سنوات فماذا كان ... » ويذكر ان ما حدث كان على خلاف ذلك اذ سقطت الوزارة بعد ستة عشر شهرا من توقيع المعاهدة ، وجيء بوزارة أقليات ثم سقطت وجاءت وزارة لاسند لها من اكثرية ، ولا اقلية والانجليز يحكمون من وراء ستار يتفرجون ويسكتون لأن مصالحهم لم تمس ولكنهم يتدخلون عندما تمس مصالحهم.

ومن هنا كان النحاس ضيق الصدر جدا من الانجليز، اذ لم يتحقق له ما قصد من ابرام المعاهده. وكان النحاس حسبما بين من المذكرات في أشد حالات الضيق من الملك فاروق والجهاز السياسي للقصر الملكي كله ، والمذكرات ممتلئة بحديثه عن قصص فجور الملك وفسقه ومباذله في السهرات وغيرها، وفي هذا الظرف من الضيق بدأت محاولات ما يلز لامبسون ترويض النحاس ودفعه او استمالته إلى قبول الوزارة القومية كشريك فيها، ولكن صلابة النحاس كانت أشد من قدرة السفير البريطاني على الترويض .

والمذكرات من اكتوبر ١٩٣٩ تقريبا حتى فبراير ١٩٤٢ تكشف بالتصوير البطيء عن تفاصيل هذه الحركة ، السفير البريطاني محاصر بين تقدم الالمان في الحرب وفي الصحراء الافريقية الكبرى ثم تقدمهم في مصر، وبين تزايد ميل ملك مصر للالمان والدسائس التي بدأت تحاك

فى القصر الملكي ضد الانجليز، وبين تشدد النحاس ورفضه الاشتراك فى وزارة قومية. والنحاس محاصر أيضا بين ضغط الانجليز عليه للاشتراك فى وزارة قومية وبين كراهة الملك له وللوفد .

وبين ٧و١٢ اكتوبر ضغط السفير على الملك لاسقاط وزارة على ماهر التى كان يراها ذات ميول المانية ، ووجه شبه انذار للملك بذلك ، وعرض على النحاس الوزارة القومية ولكن النحاس رفض . وفى ١٦ يناير يرسل السفير الى النحاس متوددا ويتحسس موقفه من قبول الوزارة عند الضرورة ، فيبدو من رد النحاس انه يزداد بعدا عن الانجليز ، وعاد يشير الى انه لا استقرار مادام «جيش الاحتلال» بمصر وكان بعد المعاهدة قد عدل فى احاديثه عن الاشارة الى الاحتلال مكتفيا بالحديث عن «التدخل عن الشئون الداخلية» ، فجاءت عودته للاشارة الى الاحتلال بمثابة تخط « لفكرية » المعاهدة حسبما افصح عنها محمود سليمان غنام .

وفى ١٦ مارس يعود أمين عثمان لاستمالة النحاس الى الوزارة القومية ويخبره ان السفير ينتظر نضج الوقت ليضغط علي الملك ، ولكنه يريد أن يطمئن الى موقف النحاس ولكن النحاس يرد على ذلك متحدثا عن «الجلاء» ، ثم يحضر الى النحاس عبد الوهاب طلعت من الديوان الملكي متحدثا عن «الوزارة القومية» وذلك في ٦ أبريل ثم فى ١٩ ابريل

يبعث السفير بتنازل جزئي للنحاس فيعرض عليه الوزارة القومية على ان تكون ذات اغلبية وفدية ويختار النحاس رجال احزاب الاقلية المشتركين معه ، ولكن النحاس يرفض ويتكلم عن معاهدة ١٩٣٦ وان الانجليز لم ينفذوا التزاماتهم وانه يرى الغاء المعاهدة ، وفي ٢ يونية يقدم السفير للنحاس عرضا جديدا يتحصل في وزارة قومية تتشكل ببرنامج توافق عليه الاحزاب وتلتزمه والنحاس يرفض مبدأ أن يأتي به الانجليز الى الحكم ثم يذهب الى دنشواى في ذكرى حادث ١٩٠٦ الشهير ليخطب ضد الاحتلال (١٧ يونية ١٩٤٠) والانجليز يبدون استياءهم واستنكارهم ، وفي ٧ اغسطس يتحدث مكرم وامين عثمان مع النحاس عن مخاطر الحرب وقلق السفير والنحاس يجيب بأنه لن يغير خطته ، وفي ١٨ اغسطس يخطب النحاس بمناسبة ذكرى معاهدة ١٩٣٦ مهاجما بريطانيا فيستاء الانجليز من عنف الخطاب والحكومة ترد على الخطاب بتفريق المظاهرات التي احتشدت لاستقبال النحاس وباستخدام العنف معها ، والنحاس يبلغ بأن مايلز لامبسون منع اعتقاله ثم تثور فكرة نفي النحاس ، والوفد يجتمع ليتصدى للتهديد باعتقال النحاس أو نفيه والسفير يبلغ النحاس. ان ثمة اختلافاً عند الانجليز حول نفي النحاس، ثم يقدم عرضا بأن تقوم وزارة قومية مع وعد بأن تتلوها وزارة وفدية بعد الانتخابات واستقرار الاوضاع ، والنحاس

يرفض الوزارة القومية ويرفض تدخل السفير (٢٧ , ٢٨ , ٢٩ اغسطس و ٢ سبتمبر ١٩٤٠) ، ثم يخطب النحاس فى ١٣ نوفمبر بمناسبة عيد الجهاد فتحكى قصة تفكير الحكومة البريطانية فى اعتقاله .

وفى ١٧ نوفمبر يبعث السفير للنحاس انه يفكر فى استخدام القوة ليعرض على الملك وضعا جديدا فى الوقت المناسب ، والنحاس يرفض هذا التدخل والحكومة تقبض على محمد كامل البنا سكرتير النحاس ثم تفرج عنه والنحاس يتهم الانجليز بأنهم من أمر بذلك (١٦ , ١٩ ديسمبر ١٩٤٠) .

مع ابريل ١٩٤١ تقريبا يبدأ الوضع فى التغير، والصحف البريطانية تدعو للتعاون مع النحاس ثم يجرى ابلاغ النحاس بأن مشاهدة الانجليز والاجانب التأييد الشعبى الواسع الذى يتمتع به النحاس وذلك خلال رحلته بالفيوم احدث انقلابا لدى المسئولين الانجليز، مما يسهل مهمة السفير التى ينتويها منذ درس شئون مصر وأنه ازداد اقتناعا ان امور مصر ومصالح بريطانيا فى الحرب لن تسير فى طريقها الصحيح الا اذا تولى الحكم رجل يوثق به ، وأن الوفد هو محل ثقة الامة ويجب أن يشترك فى الأمر أو يستقل به إذا دعت الضرورة لذلك ، وفى ذلك اشارة إلى امكان قبول الانجليز وزارة وفدية خالصة (٢٥ ابريل ١٩٤١) . ولكن النحاس كان يثير مسألة ما الذى يضمن الا

يستغني الانجليز عن حلفائهم بعد تحقيقهم أهدافهم ، على أن هذا لم يمنع من حدوث تقارب وترك بطاقات الزيارة للمجاملة في المناسبات واصطناع مناسبات اللقاء .

ومع الصيف بدأت الازمات تحيط بوزارة حسين سرى مثل العجز في التموين واضطراب الاوضاع الاقتصادية ، ومظاهرات تهتف للملك وللألمان ملجأ للقوة ، والانجليز يبلغون النحاس ان حل الازمة في يده وصار النحاس ملجأ القوى كلها سواء الملك الذى يطلب وزارة قومية او الانجليز او غيرهم (يوميات من اغسطس الى ديسمبر ١٩٤١) ، وفي ١٢ ديسمبر ينقل أمين عثمان الى النحاس رغبة السفير في الاجتماع به فيرفض النحاس، وفي ١٥ ديسمبر بدأت صحيفة الاهرام تكتب عن الموقف السياسى وعرف النحاس أن كاتبها انطون الجميل رئيس التحرير ذو الصلة الوثيقة بالسفارة البريطانية وبالقصر وبالجاليات الاجنبية وبدا من ذلك أن الوضع نضج لتغيير ما سيحدث .

في صميم هذا الموقف سافر النحاس الى الاقصر ليقضى ايام الشتاء في دفء الصعيد ، وبلغ الاقصر في ١١ يناير ١٩٤٢ ثم سافر الى اسوان في ٢٢ يناير ١٩٤٢ وفي كل ذلك يصف اللقاءات والاستقبالات والحفلات والتجمعات والخطب ، حتى كان يوم ٣١ يناير

حيث عاد للاقصر وزار مقام سيدى عبد الرحيم القنائى واستقبل من استقبل ثم خاطبه اسماعيل باشا تيمور كبير امناء الملك يبلغه دعوة الملك له لمقابلته فى الخامسة مساء الغد .

يحكى النحاس حسبما تنقل هذه اليوميات فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ايضا أنه حاول الاعتذار لاسماعيل تيمور فرد تيمور بأن الامر بالغ الخطورة . وكان مكرم بجوار النحاس فخطف سماعة التليفون وقال أن النحاس سيحضر الى القاهرة ، فلما ابدى النحاس غضبه من احراج مكرم له وانه يحسب ان الاجتماع لن يكون الا امرا تافها عن الوزارة القومية قال مكرم: لا أنا متأكد ان الحالة اصبحت لا تطاق وان الأمر جد هذه المرة ، وقرر النحاس السفر وحده ومعه كامل البنا فقال مكرم انه عائد معه ، ويعلق النحاس وسوس لى الشيطان ان مكرم ربما يكون يعلم اشياء كتمها على .. ويحكى كامل البنا فى الهامش ان مكرم ذكر له فى القطار انه يرجح ان تعرض على النحاس وزارة وفدية خالصة وأن الملك سيرغم على ذلك وإلا فقد عرشه ، وانه اذا تمسك النحاس برفض الوزارة القومية فسيرغم الانجليز الملك على أن تشكل وزارة وفدية صرف.

ثم تجرى احداث الايام التالية بما يعرف القارىء معظمه من مصادر التاريخ الأخرى عن هذا اليوم ويوم ٤ فبراير حتى تولى

النحاس الوزارة الوفدية الخالصة.

وأتصور أن المذكرات تلقى اضواء جديدة على هذا الحدث وأهم جديد فيها فى ظنى هو تصورها اللقاءات والاتصالات والعروض السابقة على الحادث على مدى الاعوام الثلاثة السابقة ودور مكرم عبيد فى هذه المسألة .

بقيت لى ملاحظات قليلة اسردها تباعا فى هذه الفقرة.

(١٦)

فان التصور الذى سبقت الاشارة اليه عن الحديث عن نظرة الوفد الى معاهدة ١٩٣٦ واثر ذلك فى حادث ٤ فبراير هذا التصور المتعلق بتهدئة الوفد مع الملك تارة ومع الانجليز تارة اخرى محاولا التغلب على خصميه الواحد بعد الآخر ، هذا التصور نجد أن النحاس يعبر عنه صراحة فى هذه المذكرات عند حديثه عن خطة الوفد عندما وصل الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، قال صراحة ماخلاصته ان الوفد كان كلما تولى الحكم وجد نفسه بين عدوين الملك والانجليز أو هم ثلاثة اعداء اذا اضيفت احزاب الاقلية والانجليز ضد الحكم الوطنى والملك ضد من ينتقص من سلطاته واحزاب الاقلية تتربص للقفز للحكم عن غير طريق الدستور ، وانه كلما اصدمت الحكومة الوفدية بالانجليز أوعزوا للملك ان يسقطها ، واذا اغضبت الملك سارع للانجليز يقنعهم باسقاطها وهكذا .

وإذا كان هذا هو التصور الذى حكم خطة الوفد فى ابرام معاهدة ١٩٣٦ والوصول الى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ تهاون مع الانجليز ليقضى على سلطة الملك ثم يواجه الانجليز ، ففشل فى اتمام مخططه اذ سمح الانجليز للملك باسقاط حكومة الوفد فى ١٩٣٧ بعد ابرام المعاهدة، وسمحوا بإسقاطها فى ١٩٤٤ بعد زوال خطر الحرب عن مصر ودخول المانيا فى مرحلة الهزيمة ، اذا كان ذلك فقد شاءت حكومة الوفد فى سنة ١٩٥٠ ان تجرب النقيض الذى يمليه عليها التصور ذاته وذلك بأن تهادن الملك لتفرغ للانجليز ، وقد يكون هذا معروفا من قبل ولكن الجديد ان المذكرات تؤكده وتوضح أن النحاس كان مدركا لهذا التصور الحاكم لاسلوب الكفاح السلمى المشروع لقوة سياسية تتبع هذا الاسلوب وتجد نفسها بين عدوين ولا تستطيع بالاسلوب السلمى المشروع إلا ان تواجه كلا منها على حدة. وهنا كانت المعضلة التاريخية التى احاطت بالوفد فى كل هذه المرحلة. وسنجد ويجد النحاس ان الملك غدر بحكومة الوفد ايضا واسقطها فى ١٩٥٢ منضما للسياسة البريطانية .

على أنه فى الحقيقة ففى كل هذه التجارب وسواء فى ١٩٣٦ أو ١٩٤٢ أو ١٩٥٠ كان الوفد يحقق الكثير من الاهداف فى سعيه السلمى المشروع لتحقيق الاستقلال والديمقراطية ، وكان آخر هذه

الانجازات الكبرى الغاء معاهدة ١٩٣٦ في ظل حكومته التى تشكلت فى ١٩٥٠ .

وبمراعاة تلك الملاحظة العامة السابقة التى تعبر عن رؤية عامة للنحاس ، لا نجد اعتناء له في المذكرات أن يعبر عن مثيلاتها عند استشرافه لكل مرحلة من المراحل ، سواء عند انتهاء الحرب فى ١٩٤٥ أو عند تولى الوزارة فى ١٩٥٠ أو عند قيام ثورة ٢٣ يولية ١٩٥٢ ، وأن كان القارئ يلحظ بطبيعة الحال تجاوبا سريعا وذكيا مع الأوضاع الجديدة والظروف المتغيرة ، شاهدنا ذلك مع حرب الحبشة ثم مع احتمالات الحرب العالمية وغير ذلك .

على أنه من جهة أخرى لا نلحظ جديدا هاما يضاف إلى معارفنا بالنسبة لما سجله النحاس فى المذكرات عن احداث الفترة التى تلت حكومة الوفد فى ٤ فبراير ، وقد سبقت الاشارة أن اليوميات توقفت فى ١٠ فبراير ١٩٤٢ . ثم أتت المذكرات بعد ذلك على أساس موضوعات يتتالى الحديث عن كل منها كحادثة أو واقعة متميزة بذاتها ، واتسمت بالسرد واتسمت باختيار ما كان محل جدل سياسى بين الوفد وخصومه من وقائع أو أحداث أو مواقف .

على أنه فيما حكاه النحاس عن وقائع وزارته فى ١٩٥٠ ، بدا لى ، ولعله يبدو للقارئ ، أن النحاس لم يكن في هذه الفترة مسيطرا على

حكومته كما كان من قبل . فهو يذكر أن اختياره لوزير ماليته زكى عبدالمتعال لم يكن اختيارا موفقا ، وأن وزير اوقافه حسين الجندى رشحه للوزارة معاونو النحاس دون أن يخطروه أن ترشيحه جاء رغبة من الملك ،. وكان حسين الجندى هو من اصطنع للملك نسبا شريفا بآل البيت وأذاعه مما احرج حكومة الوفد ، كما يحكى النحاس أنه خدع فى ترشيح الشيخ أحمد حمروش شيخا للأزهر . وأنه لما اثير فى مجلس الوزراء موضوع حرية الصحافة ومشروع تقييدها لم يقف مع حرية الصحافة مع النحاس إلا محمد صلاح الدين ومحمود سليمان غنام ، وأما الوزراء الباقون وعلى رأسهم طه حسين فكانوا مع تقييد الصحافة . كما يحكى فى بداية تشكيل الوزارة أنه فوجئ بان أحمد نجيب الهلالى يعتذر عن الاشتراك فيها مما يشير إلى أن النحاس لم يعد متابعا لاتجاهات اقرب الناس إليه ومن هم من أكبر قادة الوفد .

وبدا أن الوزارة لم تعد في قبضة النحاس وحده ، وأنه مع سياسة موالاة الملك تسرب نفوذ الملك إلى اختيار الوزراء وقامت روابط بين بعضهم وبين القصر الملكى مما صار به النحاس يفاجأ احيانا باعمال وزرائه ، وقد ذكر عن حسين الجندى «خدع الذين رشحوه وخدعونى معهم» .

كان النحاس قد جاوز السبعين من عمره ، والسبعين من العمر فى مثل جيل مصطفى النحاس وفى بلده كان سنا يعد كبيرا. ولعله ايضا كتب ماكتب عنها بعد سنين . ولعل هذا وذاك هو مايفسر أن حديث النحاس عن وقائع هذه الفترة هو حديث لا يضيف الى معارفنا عنها الكثير، ولا المهم، رغم أنه كان يقف على رأس الأحداث كلها فقد كانت مصر على مشارف حريق القاهرة وعلى مشارف ثورة آتية . وكانت الفترة ذاتها المحكى عنها هى فترة ازمة حكم عميقة ، ولعل ما زادها عمقا ان ادراك دلالات أحداثها لم يكن على النحو المرجو .

نحن نلحظ أن النحاس فيما يحكى كان مستغرقا فى الجدل السياسى الدائر من القوى والهيئات التى تنتمى الى جيله وجيل ثورة ١٩١٩، أما القوى السياسية الجديدة المكونة من شباب الثلاثينات والاربعينات فهى إما غائبة أو شبه غائبةعن وعيه، وحديثه النادر عن بعضها لا يدل على ادراك لحجمها وحقيقة أهدافها. وذلك سواء الاخوان المسلمين أو «مصر الفتاة» او اتجاهات الماركسيين او شباب الوفد نفسه..

وقد حكى عن حكومة ٤ فبراير ان الانجليز طلبوا اليه اعتقال الشيخ حسن البنا ، وانه قابل الشيخ البنا فى منزل فؤاد سراج الدين ، واستمع للشيخ ولحديثه الدينى الروحى الذى صادف هوى لديه وعرف منه انه وانصاره لا يبغون إلا استقلال البلاد ، فنصحه النحاس ألا

ينشط اتباعه ضد اية جهة حتى إذا حان أوان الجهاد « كنت معك ومؤيدك فى سبيل الكفاح لاعلان كلمة الله » ، وصمم النحاس على رفض الطلب الملح للسفير البريطانى باعتقال البنا. ولكنه هاجم الاخوان من بعد بمناسبة حرب فلسطين فبدا كما لو كان اقرب لخصمه النقراشى منهم ، ثم بعد إلغاء المعاهدة لم يبد أنه حاول أن يتصل بأى من هذه القوى التى كانت تؤيد إلغاءه للمعاهدة وأن ينسق العمل معها، سواء من كانوا يكتفون بالتأييد السياسي أو من شاركوا فى أعمال الفدائيين ، ولو كان فعل لاستطاع أن يقوى بهم على خصومه الذين نزعوه من الحكم ، ولكن فارق السن والتجربة ومرحلة العمر والمرحلة التاريخية ونوعيات القضايا كل ذلك اعاق الرؤية كما اعاق الاتصال ، وقد كان النحاس دائما إن كانت تعوزه المبادرة السياسية والخيال الذى يستشرف لآفاق الواقع والمستقبل، فقد كان وطنيا كبيرا امينا صاحب موقف ، هكذا كان .

وبقى وقد كان النحاس متيقنا انه سيقال بعد الغائه المعاهدة وخاصة مع حريق القاهرة ومع ذلك فرض الاحكام العرفية ليلة الحريق وكتبت هذه المذكرات عنه لابد عما ليس منه بد كان قدرا تاريخيا امسك بيده لمنع هذا القرار ، وأقيل النحاس بعدها وآذت الاحكام العرفية هؤلاء الشباب الذين ذهبوا الى منطقة القناة حيث المعسكرات البريطانية ليجاهدوا دفاعا عن قراره بالغاء

المعاهدة وبقيت الاحكام العرفية من بعده أربعين سنة إلا شهورا تتخلل هذه المدة.

(١٧)

ثم يرد بعد ذلك ماسجله محمد كامل البنا عن النحاس بعد ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، وأن خصومة النحاس لثورة ٢٣ يوليو ورجالها لا يماثلها إلا خصومة هذه الثورة ورجالها للنحاس وللوفد . ويحكى عن النحاس فى هذه الصفحات أن المرة الوحيدة التى زاره فيها طه حسين بعد ثورة ٢٣ يوليه كان بعد انفصال سوريا عن مصر فى ١٩٦٢ وكان محملا برسالة يطلب من النحاس تأييد الثورة ، فأجاب النحاس برد طويل عما فعلته الثورة معه وانهى حديثه بطرد طه حسين من منزله . ونحن نلمس فيما كتب عن النحاس فى هذه المرحلة بالمذكرات انه لم يدرك السياسات الوطنية التى اتبعتها ثورة ٢٣ يوليه مثل تأميم قناة السويس وبناء السد العالى ومعاداة الاحلاف ، مما كان يعتبر استمرارا لسياساته هو وتشييدا على ما أنجز هو ، ولكن ذلك لايدهشنا قط فان ثورة ٢٣ يوليه والقائمين عليها لم تكن تدرك هى الاخرى السياسات الوطنية التى اتبعها وأرسى اسسها وعمق اصولها زعيم لمصر سابق التقت عليه جماهير الشعب المصرى واسلمته قيادها مطمئنة لأمانته

وصلابته وحسن تمثيله لما دعا اليه من اصول تتعلق بالاستقلال والديمقراطية ، وبقى علي رأس حركة هذا الشعب خمسا وعشرين سنة .

نقرأ الصفحات الأخيرة ونرى هذا الذى ملأ دنيا المصريين وشغل الناس، معزولا لا يرى إلا افرادا قليلين يمازحهم ويلعب معهم النرد وقد جاوز الثمانين ببضع سنين . نقرأ ذلك فلا نملك منع دمعة صادقة تسيل، ونمسحها مع دعائنا لله سبحانه أن يرحمه، وأن يسكنه فسيح جناته، جزاء ما نفع أمته وبذل فى سبيلها ، وجزاء امانته وصدقه واخلاصه، وجزاء صلابته وقوته وعناده فى الدفاع عنها .

والحمد لله ..



عبد الرحمن الرافعى

أهم مايذكر به الأستاذ عبدالرحمن الرافعي ، وما سيذكر به مستقبلا، هو تأريخه للحركة الوطنية المصرية من نهاية القرن الثامن عشر حتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين . فقدتتبع هذه الحقبة ذات الأهمية البالغة في مصير مصر الحاضر والمستقبل، في خمسة عشر مجلدا أخرجها للناس على مدى ثلاثين عاما منذ ١٩٢٩. وليس من قارىء في التاريخ المصرى، وليس من مهتم به إلا وللرافعي في عقله وجود .

كان الرافعي من الجيل الذى شب في السنوات الأولى من هذا القرن، وصنع ثورة ١٩١٩، وعاش أحداثا «في أعقاب الثورة»، حتى استوفى العمر وأسلم الشعلة في نهايات الأربعينات إلى من يليه من أجيال أخرى . وهو جيل لم يصنع ثورة ١٩١٩ فحسب، ولكنه الجيل الذى صنعته الثورة، ثورة «مصر للمصريين» بما يعنيه هذا الشعار من قيم وطنية وديمقراطية وبما يلقيه على عاتق حامليه من مسئوليات النهوض بالمجتمع، وتمدينه في كافة ميادين التطور. وقد ألقت نيران الثورة في قلب رجاله وهجا لم تبرد حميته ، فقدم في الأدب أمثال طه حسين وأحمد صادق الرافعي والعقاد وأحمد أمين وزكي مبارك ، وفي الاسلاميات أمثال الشيخين مصطفى عبد الرازق ومحمد شاكر والشيخ دراز ، وفي القانون أمثال أبو هيف وأحمد أمين والسنهورى وعبد الحميد بدوى والشيخ أحمد إبراهيم ، وفي الطب أمثال على إبراهيم ونجيب محفوظ، وفي الاقتصاد أمثال طلعت حرب. وغير هؤلاء

فى هذه الفروع وفى غيرها كثيرون، وكان هؤلاء جميعا هم طليعة من قام باستزراع العلوم والمناهج الحديثة فى التربة المصرية، ومن شاد - فى حدود الامكانيات التاريخية - الهيكل الحديث للمجتمع المصرى ، فكرا واقتصادا وسياسة وادارة وعلما. وللرافعى مكانته بين هؤلاء فى تأريخه لمصر الحديثة .

ولعل كتابات الرافعى التاريخية فيما تكشفه من فكر سياسى، تعتبر أكثر ما يقرأ الآن من الأدب السياسى ، لرجال هذا الجيل . إن غالب ما يقرأ الآن من كتابات هذا الجيل ، نجده فى مجال الأدب والفكر والمجالات المتخصصة كالقانون والفلسفة ونحوهما، مثل أحمد أمين والعقاد والسنهورى وغيرهما . أما كتابات رجال السياسة ومفكريها، أو الكتابات السياسية لأمثال العقاد وسلامة موسى، فلا تكاد تجد قراء لها فى غير دوائر البحث والدراسة . وليس الا الرافعى تقريبا من تشيع قراءته الآن وتتصل كتاباته أوثق اتصال بالسياسة فكرا ومنهجا لرجال جيله ، وذلك بحكم الصلة الوثيقة بين التاريخ السياسى والسياسة ، وبحكم أن الرافعى كان من رجال السياسة في وقته ، وبسبب أن قسما كبيرا من أعماله التاريخية يتعلق بالفترة التى عاشها مع جيله منذ بداية هذا القرن حتى منتصفه ، والرافعى فى هذا يمثل نموذجا مهما من نماذج الفكر

السياسى الوطنى الذي كان يدور فى مصر من خلال النصف الأول من القرن العشرين .

وإذا كانت أجيال الحاضر المعيش ترى فى كتابات الرافعي - رغم الاقتناع بنزعته الوطنية والتقدير البالغ لهذه النزعة فى جميع ما كتب - ترى فيها قدرا من «التبسيط» للمشاكل والتيارات، ونظرة «محدودة الجوانب» في تحليل الأحداث التاريخة. فان هذه الأوصاف لا تلحق فكر الرافعى وحده، ولكنها تشير أيضا إلى اختلاف الصياغة السياسية لعقلية الأجيال الحاضرة على اختلاف تياراتها، عن الصياغة المماثلة لجيل هذا المؤرخ الكبير، وذلك نتيجة اختلاف المشاكل وتطور الأوضاع السياسية والاجتماعية. فاذا كان الفكر السياسى للرافعى لايزال مقروءا للآن، فتلك ميزة امتاز بها الرجل لتآليفه التاريخية، ولكن هذه الميزة أردفت فى ركابها شيئاً من سوء الحظ، إذ نظر جمهور الحاضر إلى فكره كعنصر فى الحياة السياسية المعيشة لا كفكر ينتمى إلى الجيل السابق ، وتطرف كثيرون فقيموه بميزان الحاضر فطفت كفة الرجل ظلما.

وأن من أفضل ما تثبته مدرسة التاريخ المصرى للرافعى المؤرخ ، أن مجموعته التاريخية تكاد تكون أجمع مجموعة صدرت في عصره وإلى الآن تغطى حقبة التاريخ المصرى الحديث كاملة . كما تثبت ما قدر للرافعى من أن يضع نقطة البداية للحركة الوطنية فى العصر الحديث،

وهى المقاومة الشعبية للحملة الفرنسية التى غزت مصر فى نهاية القرن الثامن عشر . وكان تعيينه لهذه البداية تعيينا علميا ذكيا يشير إلى حاسة سياسية تاريخية مرهفة . كما تثبت له أنه صاغ تاريخ هذه الفترة على مدى مائة وستين سنة صياغة وطنية مصرية تتسم بالأصالة رغم ما يظهر فيها من نواحى القصور.

ومن أفضل ما يثبت للرافعى المؤرخ أيضاً ، هذا الدأب الدءوب والصبر الصبور الذى تميزبه وعانى منه عشرات السنين رغم عدم الرواج وركود السوق. وقد بدا اعداد المجلد الأول من مجموعته فى ١٩٢٦ وتلته مجلدات ثمانية حتى ١٩٤٢، وبذل فى ذلك جهودا مضنية وتكلف عناء كبيرا ، ولكن حتى هذا التاريخ الأخير كان اقبال المثقفين على قراءته ضعيفا وكان يطبع كتبه على نفقته ويعانى فى توزيعها، وبدا الاقبال على كتبه من أوائل ١٩٤٣ عندما اشترت منه مكتبة النهضة المصرية مخزون كتبه كله ودفعت جملة الثمن اليه مخصوما منه ٤٠٪ فبلغ ما استلمه عن تسعة مؤلفات ٨٨٣ جنيها «وقبلت الصفقة مغتبطا . وأدركت فى هذا اليوم أن كتبى قد لاقت شيئا من الاقبال الذى كنت انتظره منذ أكثر من خمس عشرة سنة.» وحتى بعد ذلك ظل الرافعى يجد من المثقفين من يسأله عما إذا كان كتب عن مصر محمد على فى وقت كان قد وصل بتأريخه إلى ثورة ١٩١٩، أو

يسأله عما إذا كان كتب جزءاً أم جزءين فى وقت كان أخرج فيه اثنى عشر جزءا.[1]

وكان هذا الدأب منه فضيلة أخلاقية قل من يتصف بها، بما فيه من انكار للذات وبذل لأقصى الجهد بغير عائد أدبى عاجل ولا عائد مادى عاجل أو آجل. وهو وضع أشبه بمقام الفناء فى لغة المتصوفة، ولا يكاد يشاهد مثل بارز له الآن إلا ما كان من الأستاذ نجيب محفوظ فى الشطر الأول والأكبر من تاريخ نشاطه الأدبى. فرد يعمل وينشط بغير مشجع من هيئة ما ولا انتماء إلى مؤسسة بعينها ويكرس لهذا الجهد حياته، رغم ما يعنيه ذلك من تضحيات مادية وأدبية فيما كان يمكن أن ينحو فيه من مسالك الحياة الأخرى، ولا يرتكن فى كل ذلك إلا على ايمان بغايته العامة وثقته بملكاته الذاتية. وتبقى لديه القدرة على معالجة نفسه ومشاكل حياته بهذا الاصرار الذى لا يستند إلا إلى هدف عام مجرد وثقة بالنفس لا يؤيدها مظهر خارجى سنين طويلة، ويمكن أن يتصور كيف تكون أزمات النفس فى هذه الأحوال، رغم الضيق أحياناً، والضغط والتضييق أحياناً واغراء المفاتن فى أكثر الأحايين. لقد صدق الرافعى قراءه عن نفسه عندما قال

(١) مذكراتى ١٨٨٩ – ١٩٥١، عبدالرحمن الرافعى ص ٧١ – ٧٧. ذكر لى أحد أقارب الرافعى، أنه كان يطبع كتبه على نفقته ثم يحملها على عربة كارو يدور بها على المكتبات يوزعها.

«انى اجتهدت أن آخذ من الحيـاة التالية أقصى ما استطيع ويمكننى أن أقول أن نصيب الانسان منها يتبع مبدئيا الوسط والبيئة التى يعيش فيهـا ، فالمجتمع الذى يؤمن بها يسـاعد بداهة على أن يحيـاها المواطن الصـالح، والمجتمـع الذى لا يؤمن بهـا يخذلها ويباعد بين الانسان وما ينشده منهـا ، على أن الارادة الشخصية لهـا دخـل فى توجيـه المواطن إليهـا ، وهى على أى حال تحتاج إلى ذخيرة من الصبر، ومن الصوفية الوطنيـة ، تجعل المرء غير مكترث لما يلقاه من العقبات والمتاعب» [٢]. ثم يكشف عما يتصف به من «الحياء» و«العناد» ويقول أنه عبثا حاول أن يعالج هذا الأمر «وتساءلت لكى اقنع نفسى بالاقلاع عنه (العناد) : كيف يتفق الحيـاء مع العناد؟ فلم أجد جوابا مقنعا إلا أن كليهما عيب ولكن لا سبيل إلى التخلص منهما» [٣].

والحقيقة أن الحياء كثيرا ما يظهر على أنه احتجاج سلبى على واقع سىء ، وأنه دليل على الرفض وعدم التلاؤم، وأن العناد هو المظهر الايجابى لهذا الاحتجاج، وهو معاندة سلبيات الواقع ومقاومتها من دون النفس والاصرار على موقف يراه الانسان حقا ولو حاصره ما يظن أنه الباطل . ويبدو أنه لولا هذين «العيبين» ولولا هذه الصوفية الوطنية لما شاهدنا مجموعة الرافعى التاريخية كاملة .

---

(٢) المرجع السابق ص ١٩ .

(٣) المرجع السابق ص ١٤٨ .

وإذا كان رواج مؤلفاته نسبيا ، قد بدا في الأربعينات وعلى مشارف نهاية الحرب العالمية الثانية ، فيمكن أن يتصور كيف أفاد بها شباب الأربعينات الذى ولج ميدان السياسة مع نهاية الحرب بنزوع وطنى ديمقراطى وفكر جديد وطاقة مشحونة .. وبشوق زائد لمعرفة تاريخ وطنه ، ويمكن القول بأن مؤلفات الرافعى التاريخية كانت المادة الأساسية التى تغذى بها شباب الأربعينات فى تطلعه لمعرفة أحداث بلده ، وساعدته هذه المادة علي تفتيح اتجاهاته السياسية ووصلها بتاريخ وطنه ، وإن أى مطلع على الكتابات السياسية لشباب الأربعينات ليدرك مقدار ما أفادت من تاريخ الرافعى فى استطلاع أحداث الحركة الوطنية المصرية والاعتبار بمسيرتها .

وإذا كان المعروف عن الرافعي لدى أجيال الماضى أنه مؤرخ فحسب، فالحقيقة أنه كان في نظر جيله سياسيا أولا : عمل بالسياسة منذ كان طالبا ، وكان يشتغل بالمحاماة منذ تخرجه في الحقوق قبل أن يبلغ العشرين من عمره حتى صار نقيبا للمحامين . وكان برلمانيا فى أول مجلس نواب بعد ثورة ١٩١٩ وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره ثم فى مجلس الشيوخ على مشارف الأربعينات ولم يصدر أول كتبه التاريخية إلا وهو فى الأربعين .

وقد يكون من المفيد تقديم «الرافعى السياسى» من خلال الصيغة الفكرية التى شكلته ، ومن خلال نشاطه العملى ، ولا شك أن «الرافعى السياسى» هو خير من يفسر «الرافعى المؤرخ».

تكوينه السياسى :

ولد عبد الرحمن الرافعى فى ٨ فبراير ١٨٨٩ بعد الاحتلال الانجليزى لمصر بسبعة أعوام ونصف. وتفتحت بصيرته مع بداية القرن العشرين على صحيفة «اللواء» وخطب مصطفى كامل ونشاط الوطنيين من هذا الرعيل، تفتحت مع تفتح أكمام الحركة الوطنية فى مرحلتها الجديدة ، مرحلة المقاومة للاحتلال البريطانى .

ولد لعالم من الأزهر الشيخ عبد اللطيف الرافعى ، الذى تولى مناصب فى القضاء الشرعى فى بعض أقاليم مصر ثم تولى الافتاء للاسكندرية وأحيل للمعاش فى ١٩٠٩ وتوفى بعدها بتسعة أعوام . وكان من أخوة عبد الرحمن الرافعى ، أمين الرافعى الذى كان له بعده الوطنى البارز فى السياسة المصرية حتى توفى فى ١٩٢٧ . أدرك عبد الرحمن سن التمييز مع والده بالاسكندرية تلميذا بالثانوية، وكان وقتها مستغرقا فى دراسته لا يظهر له اهتمام بغيرها ، تقع فى يده صحيفة اللواء كلما ذهب إلى مقهاه المعتاد فلا يكاد يدرك للصحيفة منهجا متميزاً ، فلما

نال الثانوية فى ١٩٠٤ انتقل إلى القاهرة ليدرس فى مدرسة الحقوق ، وفى هذه المدرسة وبين أساتذتها المصريين وطلبتها، وفى القاهرة، صيغ التفكير السياسى له .

كانت الحركة الوطنية تشب علي يدى مصطفى كامل، وكان الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا قد انعقد سنتها كعلامة مهمة على اعتراف المجتمع الدولى بالاحتلال البريطانى لمصر .وتكوّن نادى المدارس العليا فى السنة التالية من صفوة الشباب الوطنى ، ثم لم يمض عامان آخران حتى أعلن عن تكوين الحزب الوطني . وبين كل هذه العلامات عرف نشاط الشباب الوطنى، خطبا واجتماعات ولقاءات، وبدأت فيها المظاهرات السياسية . وعرف الرافعى طريقه بين هؤلاء ونشط فيما نشطوا فيه من مجالات العمل السياسى . واشترك فى الجمعية التأسيسية لنادى المدارس العليا ، وانضم إلى الحزب الوطنى فور الإعلان عنه ، وادرك مصطفى كامل قبيل وفاته فى فبراير ١٩٠٨ . ثم لازم محمد فريد من بعده ونشر أولى مقالاته السياسية باللواء بعد وفاة مصطفى كامل بشهر واحد . فلما نال أجازة الحقوق فى السنة نفسها، تردد فترة قصيرة فى الاختيار بين احتراف المحاماة واحتراف الصحافة فى اللواء . واستقر فى النهاية على احتراف المحاماة مع ابقاء أوثق اتصال له بصحيفة اللواء . واشتغل فى المحاماة شهرا بأسيوط مع محمد علوبة ، ثم انتقل إلى الزقازيق مع صديقه

أحمد وجدى فى ١٩٠٩ ، ثم انتقـل إلى المنصورة وعمل فيـها بمفرده منـذ ١٩١٣ . وكـان يمـد اللواء بمقـالاته السـياسـيـة . كـتب عن الدستور فى أكتوبر ١٩٠٥ ورد على تقرير جورست في تسعة عشرة مقـالة فى مايـو ١٩٠٩ . وكتب عن الأوضـاع الاقتصادية من يناير إلى مارس ١٩٠٩ ، وكان مع من تطوع للتدريس فى مدارس الشعب التى فتحها الحزب الوطنى ، واعتاد حضور مؤتمرات الحزب الوطنى التى كانت تعقد سنويا على عهـد محمد فريد ، وانتخب فى مؤتمر ١٩١١ عضوا باللجـنة الادارية للحزب ، وسافر مع فريد لحضور مؤتمر السلام الذى أزمع عقده بروما فى سبتمبر ١٩١١ . كما أمد مؤتمر بروكسل فى السـنة السابقة بموضـوع عن مركـزالصـحـافة المصرية والأدوار التى تعـاقبت عليـها منـذ الاحتلال . فلما هاجر محمد فريد فى ١٩١٢ بقى الرافعى على اتصال دائم به ، واستمر عضوا نشيطا بالحزب.

فلما شبت الحرب العالمية الأولى ، فرضت بريطانيا الحماية على مصر وخلعت الخديو عباس وأحلت محله السلطان حسين كامل وفرضت الأحكام العرفيـة وفى ظل هذه الظروف فرضت السلطات البريطانية ألوان القمع والعسف على العناصر الوطنية؟ وكان في مقدمتهم الحزب الوطنى ورجاله، إذ ضبطت أوراق الحزب ووثائقه وأعتقل الكثير من أعضائه ، ونفى منهم جمع إلى مالطة وأوربا . وكان نصيب الرافعي الاعتقال بالمنصورة فى أغسطس ١٩١٥ والترحيل إلي القاهرة بسجن الاستئناف ثم بليمان طرة ، حيث مكث إلى يونيه ١٩١٦ .

الحزب الوطنى والعنف :

يذكر الرافعي في «مذكراتي»[٤] «كنت سنة ١٩١٩ لا أزال في الثلاثين من عمري .. وكانت تغلب عليّ نزعة الشباب، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف في جهادها ، أما الآن (١٩٥١) فاني أميل إلى مبدأ عدم العنف .. » ويبدو أن سبيل العنف هذا لم يكن يتوق اليه الرافعي وحده ، ولا كان قاصرا لديه ولدى غيره على ثورة ١٩١٩. إنما كان طريقا اتجه اليه الحزب الوطني قبل الحرب الأولى ومنذ مقتل بطرس غالي، واستمر فيما تلا ذلك من أعوام ، على أن هذه العبارة هي العبارة الوحيدة التي صرح بها الرافعي عن «سبيل العنف».

والذى يظهر من تتبع نمو الحركة الوطنية على يدى اللواء والحزب الوطنى فى السنوات الأولى من هذا القرن ، يظهر أن الحركة الوطنية في هذه المرحلة الجديدة ، كانت تنمو من خلال ردود الفعل الواعية لسياسة الاحتلال تجاهها أي من خلال تطور الصراع بينها وبينه ، بدأت أولا معتمدة على التناقض بين المصالح البريطانيا ومصالح القوى الأوربية المتنافسة معها على مصر ، وعلى التناقض بين سلطة الإحتلال الفعلية وسلطة الخديو الشرعية . واكتفت وقتها من الرأى العام المصرى بالتعبئة السياسية العامة من خلال صحيفة اللواء . ثم كان الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا في ١٩٠٤ وتجردت الحركة الوطنية من

(٤) المرجع السابق ص ٣٠، وثورة ١٩١٩ الجزء الأول عبد الرحمن الرافعى ص ٢٣٥.

حليفها الفرنسى (والأوروبى عامة) المظنون . ثم كانت سياسة الوفاق بين الإحتلال والخديو فتجردت من حليفها المحلى المظنون منذ١٩٠٧ . وبهذا ردت الحركة الوطنية إلى منابع قوتها الذاتية الكامنة فى الشعب المصرى الذى يعانى من الإحتلال ومن استبداد الخديو، وبدأت تتلمس طريقها إلى هذه المنابع .

وقال مصطفى كامل أن الأمة لا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها . وكانت البداية تكوين نادى المدارس العليا ، ثم شجع الاحتلال بتنظيم حلفائه المصريين فتكون حزب الأمة، فادركت الحركة الوطنية أنه لا يكفيها فى الاعتمادعلى منابع قوتها الذاتية أن تنشر اتجاها وطنيا ، وتكوّن رأيا عاما وطنيا متحمسا لقضية الإستقلال، انما لابد لها من بناء كيان تنظيمى يجمع العناصر الفعالة لهذا الاتجاه ويربطها ارادة وفعلا، فتكون الحزب الوطنى. وحتمت ضرورات إقامة هذا التنظيم ، انشاء روافد تغذية على المستوى الاقتصادى والشعبى، فنشط الحزب على يد محمد فريد فى انشاء مدارس الشعب وفى خلق الحركة التعاونية فى الريف والحركة النقابية بين العمال. إذ كان تجمع كبار ملاك الأرض فى حزب الأمة ، اشارة إلى وجوب تجمع غير هؤلاء فى حزب الحركة الوطنية وهم المثقفون (نادى المدارس العليا) والمزارعون (الجمعيات التعاونية) والعمال (النقابات).

وعلى وفق هذا السياق من ردود الفعل الواعية ينبغى النظر إلى تأثير حادث دنشواى فى ١٩٠٦ . والشائع ان كان لهذا الحادث أثره فى هدم سمعة «العدالة البريطانية» فى أوربا وفى أثارة سخط المصريين على الاحتلال إلى أقصاه وهذا صحيح، ويبدو أنه كان كذلك فقط بالنسبة لمصطفى كامل . ولكن يبدو أيضا أن كان له أثر اضافى فى العناصر الراديكالية بين شباب الحركة الوطنية وفى نفس محمد فريد . وقد ارتجت به روح المصريين بعنف لا بسبب الظلم وحده ، ولكن بسبب ما تكشف مما يمكن للإحتلال أن يتورط فيه من أساليب البطش والعنف.

كانت سياسة كرومر التقليدية من قبل أن يحفظ الوجود البريطانى فى مصر بأقل ما يمكن من النفقة وبأقل ما يمكن من استعمال العنف ، وكان يحرص دائماً على اخفاء السلاح فى طوايا سياسته الهادئة المظهر المستترة خلف حكومة «مصرية» ، وخلف القوانين واللوائح التى تمارسها هذه الحكومة . وكانت هذه حدود الرؤية أمام الجيل الناشىء الذى شب فى ظروف استتباب هذه الأوضاع ولم ير ثورة عرابى ، ورأى الانجليز مستشارين «للإدارة المصرية» لا حكاما مباشرين ولا غزاة مسلحين . ثم فجأة ظهر السلاح فى يد المحتل عاريا براقا ، والمشانق فى الساحة وجثث المصريين على النطع ، وانحسرت البراقع ورفعت الستور . لاشك أن الحادث ظل يختمر فى ضمير الشباب الثورى

كتجربة سياسية ونفسية كبيرة ، وخلق الفعل ردود فعله فيما بعد. وليس غريبا بعد ذلك أن يقع أول حادث للاغتيال السياسي على بطرس غالي رئيس الوزراء ١٩١٠ ، وهو قاضي محكمة دنشواي ، ويقع على يد شاب وطني اعترف أن من أسباب الاغتيال كون بطرس هو قاضي دنشواي . وتوالت بعد ذلك حوادث الاغتيال السياسي والشروع فيه كأسلوب من أساليب المقاومة الوطنية للإحتلال وحلفائه المصريين حتى ثورة ١٩١٩ .

لم يكشف التحقيق الجنائي لمقتل بطرس غالي عن صلة «جنائية» للحزب الوطني به . ولكن كشفت الوثائق التاريخية فيما بعد عن الدور الذي قام به الحزب في تكوين جماعات الاغتيال السياسي منذ ١٩١٠. وقد كتب شفيق منصور الذي عرف هذه الجماعات وحكم عليه بالأعدام في قضية مقتل السردار سنة ١٩٢٥ ، كتب اعترافات كاملة قبل إعدامه، كشف بها عن الأجهزة السرية التي قامت في مصر منذ ١٩٠٧، وعن الجمعية السرية التي تكونت سنة ١٩٠٦ ، وعن كيفية اغتيال بطرس غالي ، وعن اسماء أعضاء الجمعية التي دبرت اغتيال اللورد كيتشنر والخديو ومحمدسعيد رئيس الوزراء في ١٩١٢، وعن مؤامرة اغتيال السلطان حسين كامل في ١٩١٥(٥).

---

(٥) نشر ملخص التقرير في صحيفة الأخبار في أول سبتمبير ١٩٦٣.

وكتب عبد الفتاح عنايت أحد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار، فى مذكراته يقول (أن المغفور له محمد فريد كان أكبر مؤيد لحركة الفدائيين، وكان يمدهم بكل نوع من أنواع المساعدة مادية كانت أو أدبية حتى أنه عند مروره لزيارة الفدائيين كان يوزع عليهم المسدسات داخل العلب على أنها ساعات سويسرية بصفة هدايا ، وذلك تشجيعا لهم ... «وذكر أن محمود مظهر طالب الطب الذى أطلق الرصاص على الخديو عباس فى ١٩١٤ كان «أحد أعضاء الجهاز السرى الذى كان يقوده الزعيم محمد فريد ، وكان ذلك بالاستانة بعد سفر الخديو عباس اليها قبل الحرب العالمية الأولى» . وقال أن المنظمة الفدائية نشأت «فى مصر وظهرت فى هذا الوجود الذى نعيش فيه منذ بدء الحركة الوطنية المصرية عام ١٩٠٦»، وانها استمرت من ابراهيم الوردانى قاتل بطرس غالى حتى بعد قيام ثورة ١٩١٩(٦).

ويحكى محمود طاهر العربى قصة شروعه مع أمام واكد ومحمد عبد السلام فى اغتيال كيتشنر وعباس ومحمد سعيد ، وكان واكد من الحزب الوطنى، وكان محمد عبد السلام من محررى اللواء، وانضم إليهم عدد من الشباب المتحمس، لم يذكر أسماءهم، وفى أحد الأيام

(٦) قصة كفاح «عبدالفتاح عنايت» ص ١٠ – ١٨ .

ذهب العربى مع واكد إلى نـادى المدارس العـليا «حيث حـصلت هناك من شخصية حزبية كبيرة ومحترمة على مسدس محترم أيضاً (موزر) ذي عشر طلقات»[٧].

وكان ثمة أدب سياسى يعكس هذه الفكرية فى كتابات بعض من شباب الحزب الوطنى وفى الصحف . جمع منها عبد الخالق ثروت مجموعة طيبة فى مرافعته ضدالعربى وواكد سنة ١٩١٢، «هلموا أبناء البلاد إلى السيف والحسام، هلموا إلى القتل والقتال .. لاهناء ولا عيش ولا سعادة إلا إذا أجريت الدماء على ظبى الأسنة والرماح».

«والشعب أن رام الحياة عزيزة

خاض الغمار دما إلي آماله»

«إذا الملك الجبار سعر خده

مشينا اليه بالسيوف نعاتبه»

«ولا تحسبن المجد زقا وقينة

فما الموت إلا السيف والفتكة البكر»

وقد كتب إمام واكد فى ٣١ يوليه ١٩١٢، باللواء، مقالا يذكر فيه بحادث دنشواى وما حدث فيه من وحشية ، واشار إلى الشعوب التى

---

(٧) هذا المجتمع الظالم ، محمود طاهر العربى ، ص ٣٢ .

تخلصت من الاستعباد بالثورات الفرنسية والأمريكية وثورة الاستانة ، وانتهى إلى أنه « لولا السيف » لما أجيب سؤالها «ولولا الدماء التى أريقت والنفوس التي ازهقت» لظلت مستعبدة ذليلة ، كما كتب الشاعر محمود رمزى نظيم يقرن السيف «بلواء» الحزب الوطنى:

فاحمل السيف واشرع الرمح وأقدم

واجمع الرأى تحت ظل (اللواء)

ويلاحظ من مطالعة مذكرات محمد فريد، ما يبديه من عطف وحماس تعليقا على ما يبلغه بالخارج من حوادث الاغتيال السياسى فى مصر .. كتب فى ٩ إبريل ١٩١٥ عن اطلاق الرصاص على البرنس حسين الخائن «لقد سررت من هذا الحادث الذى أثبت للعالم أن الأمة غير راضية عن الحماية الانجليزية .. وعلى أى حال فان هذا درس للخونة من المصريين.»

وكتب فى ٤ سبتمبر ١٩١٥ عن الشروع فى قتل الوزير إبراهيم فتحى أن سن المعتدى كان ٣٥ سنة وهذا يدل على انتشار روح التذمر وشيوع الفكرة الثورية . وذكر أنه قبض فى هذا الحادث على الكثير من رجال الحزب الوطنى واعتقلوا فى طره وأرسل بفصلهم إلى مالطة(٨) .

(٨) كفاح شعب مصر «محمد صبيح» ص ٤٤٢ ، ٤٧٥ ، ٤٨١ .

يظهر من ذلك أن استعمال العنف كان أحد أساليب الحركة الوطنية قبل الحرب العالمية الأولى، وإن كان لحادث دنشواى ولاجراءات القمع التى اتخذت ضد العناصر الوطنية قبل الحرب وفى اثنائها آثره فى سلوك هذا السبيل .. وكان استعمال العنف يتم بطريقة الاغتيالات السياسية وتكوين الجمعيات السرية التى تمارس العنف على كبار رجال الاحتلال ورجال السياسة المصريين المتعاونين معه . وأن الحزب الوطنى - سيما على عهد محمد فريد - لم يكن بعيدا عن هذه الحركة برجاله وبتشجيعه ، وكان من رجال الحزب أو المتصلين به أو بنادى المدارس العليا من هم أعضاء هذه الجمعيات .

ومن هذا تتضح الدلالة الحقيقية للاشارة الغامضة التى سجلها الرافعى فى مذكراته والتى سبق ايرادها ، والراجح أن اقتناعه بالعنف كطريق للتحرير كان سابقا لثورة ١٩١٩ منذ أن كان الحزب الوطنى يؤيد هذا الاسلوب ، وكان الرافعى عضوا باللجنة الادارية كما سبقت الاشارة ومن ملازمى محمد فريد . كما سبقت الاشارة إلى اعتقال الرافعى مع كثيرين غيره من رجال الحزب فى أغسطس ١٩١٥ . والراجح أن هذه الاعتقالات هى ما أشار اليه محمد فريد فى مذكراته عن يوم ٤ سبتمبر وقد أشار اليها فى سياق حوادث الشروع فى الاغتيال السياسى، وقد سجل الرافعى فى مذكراته اشارة غامضة

أخرى عن اجراء التحقيق معه وقتها، إذ نقل إلى سجن انفرادى بالحدرة بالاسكندرية مع لفيف من معتقلي المنصورة وحقق معهم فى « بلاغ كاذب » ثم ظهر بطلان هذه التهمة(٩) .

والملاحظ أن الرافعي كان حريصا في كل ما كتب، ان يبتعد تماما عن الاشارة إلى أية صلة له أو للحزب الوطنى بهذه الحوادث ، والمعروف أنه كان من تقاليد نشاط هذه الجمعيات السرية أن يقسم رجالها بألا يبوحوا بشىء عن نشاطها حتى الموت . ويبدو أن الرافعى ظل أميناً على قسمه لا يحنث فيه . ولم يكن الأمر – كما يظهر – مجرد بر بقسم ، ولكنه حرص على ألا يفشى سرا يمس أشخاصا أخرين خشية أن تمتد إليهم يد الانتقام من السراى أو الانجليز ، وقد بقي نفوذ هذين قويا ومؤثرا عشرات السنين بعد هذه الأحداث ، ويلاحظ أنه لم يصرح بشىء من هذه الأحداث إلا من كشفت التحقيقات الجنائية والمحاكمات عن مساهمتهم فيها، وكان كشفهم عنها فى حدود ما كشفت عنه هذه المحاكمات، فقط وهم لم يفعلوا إلا بعد مرور عشرات السنين، ولم يحدث أن أحدا منهم دل على اسم أحد ممن لم يشملهم التحقيق ، إلا ما كان من شفيق منصور قبل أعدامه سنة ١٩٢٥ (١٠) .

وقد يكون السبب الثانى لهذا التكتم ، أن الرافعي مالبث بعد أن

---

(٩) مذكراتى . المرجع السابق ص ٢٩ .

(١٠) صحيفة الأخبار ٤ سبتمبر ١٩٦٣.

تقدمت به السن أن فقد ايمانه بالعنف ، وأفقده هذا المبرر والرغبة فى التصريح بما نشط فيه هو وغيره في هذا السبيل .

والحاصل أنه يكاد يكون من الأخبار الشائعة على ألسنة معاصرى الرافعى وعارفيه من أهل جيله فى تلك الأوقات، أنه كان على صلة بأعمال العنف منذ مقتل بطرس غالى وخلال الحرب العالمية الأولى ، وإن كان هذا من الأسرار الشائعة عنه بين معاصريه فيما تلا ذلك من أعوام . وذلك حسبما سمع كاتب هذا المقال من عديدين منهم .

الحزب الوطنى وثورة ١٩١٩ :

لما شبت ثورة ١٩١٩، تألف الوفد المصرى بتأييد شعبى كاسح . وكان الحزب الوطنى لايزال قائما بوصفه حزبا حمل أمانة الكفاح بضع عشرة سنة الماضية ، ولكن كانت اجراءات القمع قد أضعفته كما أضعفته غيبة محمد فريد بالخارج عنه، والخلافات التى نشأت بين قادته ، وسعى السراى لأن تجذب فريقا منهم لجانبها ، مما يبدو واضحا من مطالعة مذكرات محمد فريد ، ومما يشير اليه الرافعى فى أحد خطاباته إلى زعيمه بالخارج(١١) .

وقد جهد الوفد مع الحزب الوطنى فى أن يتقاربا . ورئى أن يمثل الحزب الوطني في هيئة الوفد واتفق على ذلك . وكان الرافعي ممن

(١١) مذكراتي ، المرجع السابق ص ٢٣ .

قابلوا سعد زغلول لاتمام هذا التوفيق ، ولكن اختلف الطرفان فى تعيين من يمثل الحزب فى الوفد، وانتهى الأمر بأن أختار الوفد من تلقاء نفسه مصطفى النحاس وحافظ عفيفى ليمثلا الحزب الوطنى(١٢) .

وكان سعد زغلول يرغب أولا فى ضم عبد الرحمن الرافعى وأمين الرافعى إلى الوفد، ووضع اسميهما فى مقدمة كشف عن «الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم» سلمه إلى عبد الرحمن فهمى فى ديسمبر ١٩١٨ . ويذكر أمين يوسف (وكان قريبا لسعد) أن سعدا لما عرف صلته القديمة بالحزب الوطنى ، طلب اليه فى نهاية ١٩١٨ استخدام نفوذه لدى زميله عبد الرحمن الرافعى ولدى شقيقه أمين ليوافقا على الانضمام إلى الوفد . وكان الاخوان على علاقة ودية بسعد، وكانا نشطين نشاطا ملموسا فى الدعوة الانتخابية له عندما رشح نفسه فى الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ . وتم هذا المسعى وعرض على اللجنة الادارية للحزب ولكنها رفضته ، وآثر الرافعى الانصياع إلى قرار حزبه. وحدث الشىء نفسه بالنسبة لعبد اللطيف الصوفانى(١٣) .

وقد كشفت اعترافات شفيق منصور سنة ١٩٢٥ ، أن كلا من عبدالرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى ، كان عضوا بالمجلس الأعلى للاغتيالات الذى شكل فى الجهاز السرى للوفد ابان ثورة ١٩١٩،

---

(١٢) ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق ص ١٠٣ ،تطور الحركة الوطنية في مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ . د . عبدالعظيم رمضان ص ٩٧ .

(١٣) صحيفة الأخبار ٤ ديسمبر ١٩٦٣ .

إذ كانت «نزعة الشباب» لاتزال تغلب على الرافعى[١٤] ، كما كانت لاتزال تقتحم القلب الجسور للشيخ الكبير عبداللطيف الصوفانى وضابط بوليس اسمه مصطفى حمدى ومحمد شراره وعبد الرحمن الرافعى، وكان حسن كامل الشيشينى مستشارا له. وفي عهد الرافعى بالمجلس تمت محاولات اغتيال محمد سعيد رئيس الوزراء فى سبتمبر ١٩١٩، ويوسف وهبة رئيس الوزراء فى ديسمبر ١٩١٩، واسماعيل سرى وزير الأشغال فى يناير ١٩٢٠، ومحمد شفيق وزير الأشغال فى فبراير ١٩٢٠ وحسين درويش وزير الأوقاف فى مايو ١٩٢٠، وعقد المجلس عدة اجتماعات له فى منزل عبد اللطيف الصوفانى .

ويذكر شفيق منصور أن كلا من أعضاء المجلس كان يشرف على فرع من فروع التنظيم ويتصل بأفراد يكون كل منهم مجموعة وهكذا . وقد انقطع الرافعى والصوفانى عن اجتماعات المجلس بعد الحوادث السابق الاشارة اليها. والمعروف أن الصوفانى كان على رأس إتجاه فى الحزب الوطنى يدعو إلى أن يناقش الحزب الوطنى الوفد ولا يسلم له بمدأ تمثيله الامة ، وكان عبد الرحمن وأمين الرافعى يعارضاه فى هذا المسعى . وقد ندد أمين الرافعى بموقف الصوفانى من الوفد فى مقال نشره فى صحيفة الأهالى فى ٢٠ إبريل سنة ١٩١٩. ومالبث الصوفانى أن عدل عن فكرته[١٥] .

---

(١٤) صحيفة الأخبار ٤ سبتمبر ١٩٦٢ .

(١٥) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق . ص ١٦٥ - ١٦٦ .

وقد تطورت أحداث الثورة فى السنين القليلة التالية .. فانسلخ عن الوفد جماعة المعتدلين الذين عرفوا «بالعدليين» وما لبثوا أن كونوا حزب الأحرار الدستوريين، وصدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ثم صدر دستور ١٩٢٣ على ماهو معروف ، ونفى سعد وجمع من أصحابه . واعتقل كثيرون من الوفديين، ولكن سعد والوفد خاضوا معركة الانتخابات وعاد من هذه المعركة بما يزيد عن ٩٠٪ من مقاعد مجلس النواب. وشكل سعد زغلول أول وزارة دستورية فى يناير ١٩٢٤ . وخاض عبد الرحمن الرافعى المعركة الانتخابية فى دائرة المنصورة وانتصر على المرشح الوفدى بصوت واحد . وكانت لجنة الطلبة العامة بالدقهلية تزكى مرشحى الوفد فى جميع الدوائر ولكنها استثنت دائرة الرافعى فأثروه على مرشح الوفد . ولم يكن له فى الدائرة عصبية عائلية أو عزوة اقتصادية . كان مجرد عامل يعمل بالمنصورة ولكنه دخل الانتخابات بسمعته السياسية وسابق كفاحه الوطنى ونصاعة سلوكه الشخصى وفاز . واحتل مقعده فى صفوف المعارضة لحكومة سعد فى أول مجلس نيابى يقوم فى ظل دستور ١٩٢٣ .

بين الوفد والحزب الوطني

كان الحزب الوطنى يقف من الوفد موقف المعارضة الوطنية الهادفة إلى المزيد من التشدد ازاء الاحتلال . والحاصل أن الوفد، فور قيامه

استطاع أن يمسك بزمام مصيره ومصير شعبه وأن يحظى بتأييد شعبى كاسح . واستفاد في ذلك من تجربة الحزب الوطنى السابق ؛ ومن جهة أخرى اتبع أساليب من النضال مكنته من أن يصبح مؤسسة سياسية جامعة لأوسع فئات المصريين وطبقاتهم وتياراتهم ، كما توافر له عنصر من الزعامة المصرية المستنيرة القادرة المدربة واسعة الافق واسعة الحيلة ، تمثلت فى سعد زغلول. أما الحزب الوطنى فقد خرج من الحرب ضعيفا اسقمته اجراءات القمع وفرقته الخلافات الداخلية مفتقدا الزعامة القادرة بعد هجرة محمد فريد ، وانطوى فى أحسن أحواله على جماعة من الشباب المتحمس المثالي ضعيف الصلة بحركة الجماهير ، واضطربت به مسالك السياسة ومناوراته . فاتصل بالوفد طورا، واتصل بالأمير عمر طوسون طورا آخر فى محاولة هذا الأمير منافسة الوفد على تمثيله الامة، واختلف رجاله بين هذين الاتجاهين وعانى من أزمة من يستمسك بماضى جهاده وسابقة نضاله وأصالته السياسية ولكنه يفتقد القدرة على تفهم حقائق الأوضاع الجديدة ووجد بنفسه بين أمرين ، أما أن ينحاز إلى الوفد فيستوعب في كتلته العريضة ، وأما أن يقف ضده فيستوعب فى كتلة المنافسين للوفد مثل الأمير عمر طوسون وغالبهم مبغوض من الجماهير واستطاع الوفد أن يستخلص قسما من خيرة رجاله فاضعفه هذا بالضرورة .

وقد اعترض الحزب الوطنى على صيغة التوكيل الذى وزعه الوفد ليكسب به صفة تمثيل الأمة فى دعوته ، وذلك لما تضمنته من عبارة تحمل معنى الاشادة بالعدالة البريطانية ، ولخلو هذه الصيغة من الاشارة إلى السودان ووحدة وادى النيل، واستطاع بهذه المعارضة أن يعدل الصيغة فحذفت العبارة الأولى، ولكن التوكيل جاء خاليا من موضوع السودان (١٦) . ثم تبلور موقفه فى مبدأ أساسى واحد يتميز به ويستمسك به حتى النهاية ، وهو مبدأ «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» كان الوفد لايستبعد المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال التام، ويعتبرها إحدى وسائل «الكفاح السلمى المشروع» حسبما ورد بصيغة التوكيل وبرنامج الوفد . ولكن الحزب الوطنى انكر أسلوب المفاوضة كوسيلة لتحقيق الاستقلال، وهذا من شأنه أن يميزه عن الوفد ، ولكنه رغم هذا الانكار لم يستطع أن يميز نفسه من جهة تحديد أساليب الكفاح . فكان الوفد متسقا مع نفسه اتساقا واضحا من جهة الهدف الذى قرره والأساليب التى رسمها لتحقيقه ، فإذا كان للإحتلال وجوده المادى بمصر ، وله ركائزه العسكرية والسياسية ، وله حلفاؤه فى مؤسسات السلطة المصرية كالملك وفى القوى الاجتماعية ككبار ملاك الأرض والفئة العليا من كبار موظفى الدولة وكبار أصحاب المصالح الاقتصادية

---

(١٦) ثورة ١٩١٩ ، المرجع السابق . ص ١٠٢ .س

والمالية من أجانب ومصريين ، إذا كان ذلك صحيحا فللوفد أن يتخذ موقف التشدد الكامل ورفض أية مساومة مع الانجليز ، وفى هذه الحالة لا يكون موقفه عمليا مأمول النجاح إلا إذا نظمت الحركة الوطنية نفسها كحركة للكفاح المسلح وكانت قادرة على ذلك شعبيا وتنظيميا .

فإذا وجد أنه غير قادر على اتباع هذا الاسلوب لتحقيق أهدافه النهائية بسبب الأوضاع الاجتماعية أو الظروف الدولية أو مستوى التطور التاريخي للحركة الشعبية أو لهذه الاسباب مجتمعة ، كان المحتم عليهم كتنظيم سياسي عام أن يعرن استبعاده لهذا الاسلوب بقبول مبدأ المساومة، وأن يقبل بالمفاوضة كوسيلة لتحقيق مطالبه فى حدود الامكانيات العملية المتاحة فى اطار الظروف السياسية الدولية والموقف الداخلي . لكل هدف الاسلوب المناسب الذى يتحقق به ، وينبغى أن يقوم التلاؤم بين الأمرين . وقد رسم الوفد لنفسه بحس سياسى عملى موقفا منسجما يلائم بين قدرته وأهدافه . فعبر عن هدفه بالاستقلال التام ، وعن وسيلته بالكفاح السلمي المشروع ، ولم يرفض بذلك مبدأ المفاوضة واحتمال المساومة .

أما الحزب الوطنى ، فقد طرح شعاره المتشدد الذى يميزه

عن الوفد، ولكنه لم يستطع أن يميز نفسه من جهة أسلوب النضال السياسي ، ولا أن يختار أسلوبا يمكنه عمليا أو يمكن للشعب به أن يحقق هذا الشعار ، ورد في بيان الحزب بمناسبة مجيء لجنة ملنر أنه يتمسك بشعاره المذكور ، ثم ذكر «يرى الحزب الوطني أن تثابر الامة على المطالبة باستقلالها ، وأن تصر على المطالبة به ، وأن تعمل على الوصول إلى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة ، وأن لا يزيدها ما تصادفه من العقبات الا ثباتا علي المبدأ الجليل ... يجب أن ترفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب أن لاتقبل مساومة في الاستقلال[17] .. » ثم رد الحزب على بلاغ اذاعه اللورد ملنر وقال الرد أن الحزب يتمسك باعتراف بريطانيا بالاستقلال رسميا «وايدته بجلاء الجنود الإنجليز عن وادى النيل وسميت إعلان الحماية ..» ثم أصدر بيانا يرفض فيه مشروع ملنر الذى قدمه لسعد زغلول ويقول في النهاية «الاستمرار في الجهاد الوطني بجميع الوسائل المشروعة »[18] .

ومؤدى هذا أن الحزب الوطني لم يكن يكتفي بالاستقلال التام، أي باعتراف بريطانيا به، ولكنه يطالب بأن يكون الاعتراف مصحوبا بالجلاء

(١٧) ثورة ١٩١٩ . الجزء الثاني . ص ١٠٠ .

(١٨) ثورة ١٩١٩ المرجع السابق : ص ١٢٥، ١٧٠ .

العسكرى عن مصر ، ولا يكفي مصر إنما يجب أن يتم الجلاء عن مصر والسودان وأن تعترف بريطانيا بوحدة وادى النيل ، ثم بعد أن يتم ذلك كله تجرى «المفاوضات» بين البلدين لتحديد العلاقات المستقبلة بينهما . ومن الواضح أن المفاوضة هنا تستحيل إلى تصور صورى ، اذ لا تكون لها قيمة عملية بعد أن يتم كل ذلك ، وقد كان من المألوف أن يسخر معارضو الحزب الوطنى منه من هذه الزاوية ويصموه بالسذاجة السياسية ان يضع شعارا غير عملى وهو الجلاء بغير شرط ثم يوافق على المفاوضة حيث لا لزوم لها واذ يحاول «تضليل» الانجليز بوعد صورى بالمفاوضة بعد جلائهم.

على أن النقطة الجوهرية فى هذا الموقف ليست اصرار الحزب على رفض المفاوضة ، فهذا تشدد لا يرفضه وطنى أن أمكن تحقيقه ، ولكن المشكلة كانت فى أن هذا التشدد يتطلب رفضا لأسلوب الكفاح السلمى المشروع ودعوة للكفاح غير السلمى «ولا المشروع» وهو الكفاح المسلح ، وفى هذه الناحية لم يميز الحزب نفسه عن الوفد فى أسلوب الكفاح، وهذا أساس وصمه بالسذاجة لدى الغالبية من أقسام الحركة الوطنية ، ودل شعار الحزب على نوع من التضارب وفقدان الاتجاه ، واحال هذا موقفه إلى موقف من الرفض المطلق للمنطلق العملى تمسكا بمثاليات مجردة.

والحاصل أن الوفد وأن تبنى طريق الكفاح السلمى المشروع ، فلم يقتصر عليه ، بل استطاع أن يستوعب أسلوب العنف بالقدر الذى كان قائما وقتها ، وعلى النحو الذى عرفته مصر خلال السنوات العشر السابقة ، وهو تكوين الجمعيات السرية أو تشجيعها للأغتيال السياسى، وكان هذا بعض مهام التنظيم السرى للوفد الذى أشرف عليه عبد الرحمن فهمى وتزعمه أحمد ماهر والنقراشى . وإذا كان الحزب الوطنى قد شارك في هذا النشاط كما سبقت الاشارة ، وكان هو من بدأ تجربة هذا الاسلوب منذ مقتل بطرس غالى ، فان الحزب الوطنى اكتفى فى هذا النشاط بدور المشارك للوفد ولم يعرف أنه حاول الاستقلال بنشاطه فيه، ولا عرف أنه حاول تطوير هذا الاسلوب إلى اسلوب من استخدام العنف الشامل ضد الاحتلال بغير اكتفاء بعمليات الاغتيال السياسى ، ومن ثم كان نشاط الحزب الوطنى فى هذا الشأن محصورا فى نطاق النشاط الوفدى مستوعبا فيه، غير قادر على تخطيه. وقد سبقت الاشارة إلى أن الرافعى والصوفانى قاطعا مجلس الاغتيالات سنة ١٩٢٠ ، ولم يعرف لهما ولا لغيرهما من رجال الحزب نشاط مماثل بعد ذلك ولا وجه الحزب دعوته إلى اتباع طريق العنف ولا ميز نفسه عن الوفد فى هذا الشأن .

والحاصل أيضا ، أن النشاط العنيف الذى مورس فى ثورة ١٩١٩،

لم يكن بالحجم الذى يمكن به اعتبار الكفاح المسلح طريقا وحيدا ولا طريقا أساسيا لهذه الثورة . كان نشاطا صغير الحجم نسبيا ، وكان يمثل أسلوبا مساعدا لأساليب الكفاح السلمية الأساسية ، وذلك رغم أهميته غير المنكورة في التأثير على سير الأحداث . والاغتيالات السياسية وان اعتبرت من أساليب العنف فهى بذاتها محدودة الاثر والنطاق والفاعلية ، وهى لا تصلح بطبيعتها الا أن تكون عاملا مساعدا للأساليب السلمية، لأنها بذاتها ووحدها غير قادرة على تغيير الهيكل السياسى والاجتماعى . والاغتيالات السياسية لا تستلزم من الناحية التنظيمية الا أشكالا مبسطة وبدائية من أشكال التنظيم .

والفارق واضح من هذه الناحية بين جماعات الاغتيال وبين جيوش حرب العصابات أو جيوش التحرير النظامية . ومن ثم فهى غير قادرة على انشاء مؤسسة سياسية ثورية بديلة للمؤسسات المعادية، وغير قادرة على تطوير الصراع السياسى إلى صراع مسلح . لذلك لا يعرف أن كان لجهاز الاغتيالات في الوفد أثر ضاغط وحاسم فى سياسة الحزب العلنى، وبقيت اليد العليا فى تقرير السياسة للحزب العلنى ، وصفى هذا الجهاز «سلميا» بغير مقاومة تذكر عندما وجد الحزب أنه استوفى غرضه السياسى منه ، وأنه صار عبئا على سياسته بعد أن تحدد طريق كفاحه البرلمانى . وقد يكون ذلك أثار بعض سخط أعضاء

الجهاز ، وقد يكون دفع بالبعض إلى توريط حكومة الوفد سنة ١٩٢٤ بحادث مقتل السردار كما ذكر مصطفى أمين فى تحقيقاته المنشورة فى صحيفة الأخبار في سبتمبر ١٩٦٣. ولكن كان هذا أشبه بردود الفعل الفردية ، اذ وجدت عناصر التنظيم السرى نفسها فى جهاز غير قادر على تشكيل سياسة الوفد كله أو النفوذ إلى مواطن اتخاذ القرارات فى الحزب ، وكان الغذاء السياسى الأساسى للحزب يأتيه من نشاطه الجماهيرى «المشروع» وكان وصوله إلى الحكم بفضل الطريق «المشروع» أيضا وهو الانتخابات ، وكانت الجماهير حول الوفد من خلال منابره العلنية فى الأساس ، وكان سعد زغلول يدرك حجم هذا النشاط العنيف ويعى امكانياته السياسية المحددة . والمعروف أن جمعيات الاغتيال السياسى لا تحتاج إلى روابط عضوية مستمرة بالجماهير على خلاف أشكال الكفاح المسلح الأكثر تطورا . لذلك تكون ضيقة محدودة العلاقات الجماهيرية فلا تستطيع تحريك الجماهير.

فلا يعرف أن الحزب الوطنى فى تشدد أهدافه المعلنة ، ميز نفسه بأسلوب للعنف أكثر تطورا من أسلوب الوفد ولا رسم العنف طريقا أكثر شمولا ، ولا ميز نفسه فى هذا النطاق بنشاط مستقل ، ولا دعا علنا إلى غير الوسائل السلمية . وكان هذا

هو التناقض الأساسى الذى وقعت فيه سياسة الحزب ، اذ دعت إلى أهداف واتبعت أساليب لا توصل إلى تحقيقها ، وبقى الحزب مصرا على هذا الموقف .

بين الرافعى وسعد زغلول :

وفى هذا السياق يمكن النظر إلى المواجهة التى تمت بين الحزب الوطنى والوفد عندما تولى الوفد الحكم . وجرت هذه المواجهة بين سعد زغلول رئيس الوزراء وبين الرافعى والصوفانى فى مجلس نواب ١٩٢٤، وأيا كان وجه التقييم السياسى والتاريخى لهذا الموقف، فقد اتصف نائبا الحزب الوطنى فيه بقدر من الاصرار ومن الشجاعة الأدبية كبير. قال الرافعى «قد حرصت مع إخوانى على أن نسير على مبادىء الحزب الوطنى داخل مجلس النواب . فكنا لانفتأ نتمسك بالجلاء ووحدة وادى النيل..» وقال إنهم أرسوا مبادىء المعارضة البرلمانية و«أن المثالية هى التى جعلتنى اختار المعارضة فى البرلمان الأول .. فقد شعرت أن واجبى كنائب أن اتخذ من الحياة النيابية أداة للكفاح الوطنى..»[١٩]

كان أول هذه المواقف بعد افتتاح البرلمان بأسبوعين فى ٢٩ مارس عند مناقشة المجلس خطاب العرش الذى يمثل برنامج الحكومة . ولسعد صاحب البرنامج ورئيس الوزراء وزعيم الأمة أغلبية ٩٠ فى المائة من

(١٩) مذكراتى ، المرجع السابق : ص ٤٨

النواب وتأييد شعبى يشارف حدود الاجماع من الرأى العام السياسى. والوفد قد صار عقيدة وطنية يصعب تحديها. وعلمت أحداث الأعوام السابقة الجماهير ورجال الوفد أن المؤامرات تحاك له من القوى المعادية للثورة . وأكسبهم هذا طاقة حاشدة من الحذر والتوجس تجاه الدوافع الحقيقية لأى هجوم أو نقد يوجه للوفد أو زعيمه ، ظنا أنه هجوم لن يفيد إلا الاحتلال أو الملك حتى لو اتخذ مظهر التشدد فى المطالب الوطنية ، حذر أن يكون التشدد حقا يراد به باطل . والجميع مشفق على الوفد فى حكم ويتمنى لهذه التجربة النجاح ويحاول أن يجنبه نطاق الأزمات.

فى هذا الجو وقف الرافعى يتكلم ، سبقه عبد اللطيف الصوفانى فقوطع أكثر من مرة، فنصح أحد الأعضاء الرافعى أن يرجع عن عزمه فى الكلام خشية ما قد يقابل به من رد فعل عنيف. ولكنه قام وتحدث مبتدئا باعلان الثقة فى زعيم الأمة فى الوزارة وليدة ارادة الشعب، وقال أن هذه الثقة لا تتناقض مع معارضة الوزارة فى بعض مواقفها ولا مع معارضة الاسلوب المتهاون الذى استعمل فى خطاب العرش عند ذكر المسألة الوطنية ، وسكوت الخطاب عن ابداء الرأى فى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وفى ١٠ مايو تحدث مشيرا إلى ما صرح به رئيس وزراء بريطانيا من أن المفاوضات ستجرى بين الحكومتين على أساس

السياسة التى أقرها البرلمان الانجليزى فى ١٤ مارس ١٩٢٢ والتى تستند إلى تصريح ٢٨ فبراير ، وانتهى إلى القول بأن ثقته فى حكومة الوفد لا تتنافى مع رفضه المفاوضة على هذا الأساس .

وفى ١٣ إبريل وجه سؤالا إلى وزير الأشغال مرقص حنا عن مشروعات الرى التى تنفذها بريطانيا فى السودان والتى من شأنها الاضرار بمصالح مصر . فرد عليه الوزير فى ٢٤ مايو وجرت المناقشة بين الاثنين ، أعلن فيها الرافعى أن المشروعات ضارة بمصر وأن على الحكومة أن تتدخل لوقفها . هنا تدخل سعد وسأل كيف تتدخل الحكومة، أبجواب أم باحتجاج ؟ وإذا كانت الحكومة توافق على كونها مشروعات ضارة، فيكف توقفها؟ ثم دفع سعد الحوار إلى نقطة أساسية بقوله «ما هى الطريقة التى نحوز بها السودان دون الانجليز، أما سياسة وخز الابر فلا أعرفها ونحن قوم عمليون .. نحن لا نفرط فى حقوق الأمة ولا نتهاون فى أمر السودان، إنما قوة الوزارة مستمدة من قوة الأمة . فما هى الطريقة التى نحوز بها السودان دون منازع .. (وقال للرافعى) .. قل لنا الطريقة العملية أو تفضل نوليك الوظيفة التى تعجبك لنرى ماذا تعمل ..» ويشير الرافعى إلى أن سعدا سأله متحديا «هل عندكم تجريدة» أى قوة مسلحة (وهى عبارة لم ترد بمضابط جلسة المجلس). فرد الرافعى قائلا أن موظفى الاشغال فى السودان تابعون

لوزارة الأشغال المصرية ، فللوزارة أن تعلن وقف هذه المشروعات، فقال سعد «نحن نعرف أن مشروعات السودان مضرة ولكن قل لنا الطريقة العملية لمنعها ، وإذا كنت لا تريد أن تقولها جهرا فتعالى قلها لى سرا ، نحن وزارة الشعب نريد أن نعرف الطريقة .. ونحن ليس فى امكاننا أن نمنع ماهو حاصل..».

كرر الرافعى قوله عن تبعية عمال الأشغال هناك لمصر وقدرة مصر على منع المشروعات وقال لسعد «أنا لا أريد وظيفة وإنما أطلب من وزارة الأشغال أن تتدخل وتعمل واجبها ..» فقال سعد أن الوزارة طلبت فعلا وقف المشروعات «فأوقفت الأعمال النافعة لمصر واستمرت الأعمال الضارة بها» (كان ذلك فى عهد الوزارة السابقة) . وتوقف الحديث عند هذا المأزق. الرافعى يرى لمصر حقا فى وقف مشروعات ضارة بها، وسعد يوافقه على ضرر المشروعات وحق مصر، ولكنه يرى حقها حقا تعوزه القوة والقدرة العملية على التنفيذ . وسعد يدرك تماما حدود الكفاح السلمى المشروع ، ويعرف أنه وسيلة كفاح قاصرة عن تحقيق كل ما تطمح اليه الحركة الوطنية، ويعلم أن ليس للحق قدرة سحرية تمكنه من التحقق تلقائيا لمجرد كونه حقا ، إنما القوة هى ما به يتحول الحق إلى واقع. ويناقش الرافعى من هذه الزاوية بالتحديد .

وفى ٢٤ يونيه ، نظر قانون تعويضات الموظفين الأجانب . إذ كان تقرر فى يوليه ١٩٢٣ قبل نفاذ الدستور منح تعويضات للموظفين الأجانب الذين تركوا خدمة الحكومة المصرية ، وصيغ هذا القرار فى شكل خطابات متبادلة بين حكومتي مصر وبريطانيا ليأخذ شكل الاتفاق الدولى الذى يصعب التحلل منه مستقبلا . فلما تولى الوفد الحكم عمل على تنفيذ الاتفاق وادرج له بمشروع ميزانية ٢٤ – ١٩٢٥ مبلغ ١,٣ مليون جنيه. فوقف الرافعى مع المعارضين لهذا الاتفاق ولادراج الاعتماد عنه بالميزانية وأنكر قيام القانون وطالب بتقرير بطلانه ، وساق الحجج القانونية التى تثبت بطلانه ، باعتبار أنه صدر فى فترة تعطيل الجمعية التشريعية ولم يعرض على البرلمان طبقا للمادة ١٦٩ من دستور ١٩٢٣ . وأنكر قول من قال أنه معاهدة . لا يجوز نقضها . واتخذ الحوار بينه وبين بعض رجال الوفد طابعا قانونيا فنيا حول صحة أو بطلان القانون ، حتى قال ويصا واصف أنه سليم قانونا ضار سياسيا . وكاد الأمر يتوقف عند هذه الحدود ، لولا أن قام سعد ليرفع الموضوع إلى مستواه السياسى، وليصل به فى هذا الوضع إلى قمة نقطة الخلاف فى النظرة بين سياسة الوفد وسياسة الحزب الوطنى .

قال سعد أنه ينتقد هذا القانون ويستنكره مع الناقدين المستنكرين

ويعتبره «ضربة على الخزانة ونكبة على أموال الدولة وأنه سابق لأوانه، بل أقول أيضا أنه مخالف للدستور ..» وذكر أنه كتب بذلك إلى الحكومة الانجليزية بوصفه رئيسا للحكومة، وأنه يوافق الرافعي على أنه ما كان يجب أن يعقد الاتفاق به، ثم استدرك سعد مصرحا «فرق بين أن يستنكر الانسان شيئا ويعتبره باطلا وبين أن يتوقف عن تنفيذه .. مكره أخاك لابطل ..» وأنه لا يمكن انهاء ما بين مصر وبريطانيا بمجرد القول بالبطلان . ثم وضع الأمر موضعه فى المساومات السياسية متسائلا عما إذا كان من الخير دفع هذا التعويض وهو فادح ، أما إعادة الموظفين الأجانب إلى عملهم بالحكومة المصرية . «لقد اشترينا بهذا المبلغ سعادتنا الداخلية» وقال نحن لسنا قضاة أو محامين فقط ولكننا سياسيون .

ومن أهم ما اشار اليه سعد فى جداله مع الرافعى حول مشروعات رى السودان ، أنه إن كان لدى الرافعى اقتراح يفيد فى استخلاص حقوق مصر ولا يستصوب الجهر به ، فعليه أن يسره إلى سعد ولعله كان فى هذه الدعوة اشارة إلى الجانب السرى من كفاح ثورة ١٩١٩، وكان ذلك جانبا يستحيل وقتها التصريح به، اذ كان يخرج عن نطاق المشروعية القائمة وعن نطاق ما تعلنه الحركة الوطنية من التزام بالكفاح «المشروع» وحده . ولاشك أن سعد أو الرافعى كان كل منهما يعلم ما

كان مـن أمر صـاحبه فى هذا النشاط . ويظهر أن سعدا بحديثه مع الرافـعى كـان يقـصـد القـول أنه إن كـان الرافـعى يريد الاشـارة إلى أفضلية استعمال العنف ، فهـو يدعوه للمناقشة فى شأنه . والواضح من واقع سـياسـة سـعد بعد ذلك أنه كـان يرئ أن هذا الاسلوب الذى اتبع خـلال سـنى الثورة الأولى تقصر امكانياته عن تحقيق ما يطالب به الرافعى.

وإن موقف الرافـعـى والحـزب الوطنى عامة يمكن أن يبدو متسقا مع ذاته ، لو روعى فـيـمـا يطلـب أنه يدعـو إلى اسـتـخـلاص المطالب الوطنية بالعنـف . وللرافـعى وحزبه سـابق نشـاط فى هذا الكفاح يؤيد الظن بأن هذا الاسـلوب كان يدور بخـلده وخلد زملاء حزبه . ولكن هذا الموقف لايبـدو مسـتنـدا إلى منهج عملى واضح لو صح ما كـان يدعو اليـه الحزب فى بياناته من التـزام «الوسـائل المشـروعـة» بل يظهـر أنه أغراق فى المثالية . وقد يكـون من الطبيعى أن يقف الرافعى فى مجلس النواب عند حدود عدم التصريح بما يميل اليـه من اسـتـعمال العنف والاستمرار فيه، استجابة لما لا يخفى من اعتبارات الأمن السياسى والحزبى والفردى، وقد يكـون الرافـعى فى تشدده بالمجلس يقصد أن يستحث سـعدا «من تحت المائدة» على ابقـاء العمل بالاسلوب العنيف بعد أن وصل الوفـد إلى الحكم بالاسلوب البرلمانى السلمى ، ويقصد

القـول بـأن نجـاح الوفـد فى الوصـول إلى الحكم بالطريق السلمى لا ينبغي أن يجعله يتغافل عن أهمية استمرار جانب العنف من نشاطه . على أن ما يضعف هذه الفروض ، أنه لم يلحظ للرافعى ولا للحزب الوطنى ، ولا أفصحت الوثائق التاريخية المتاحة ، عن استمرار الحزب الوطنى فى هذا الطريق بعد ١٩٢٤ ولا أن محاولة بذلت للاستمرار فى هذا النوع من النشاط . وقد سبقت الاشارة إلى أن العنف في حدود الاغتيالات السياسية ذو فاعلية محدودة الأثر . وهنا تظهر المثالية واضحة فيما يدعو اليه الحزب الوطني وما روج اليه من معارضة للطريق الوفدى .

وقد نظر الوفديون إلى مواقف الرافعى - رغم ما يتمتع به من احترام وتقدير بينهم - كمواقف يقصد بها أن تنتهى إلى إحراج حكومة سعد وإضعافها فى نظر الشعب ، ويظهر أنهم انطووا على الغيظ منه رغم سعة الصدر التي لاحظها الرافعى نفسه في ردود فعل النواب الوفديين تجاهه . وكان هو يرد على تهمة الاحراج بقوله أن الحياة النيابية ميدان لاستمرار الكفاح ضد الإحتلال ويتعين أن يتخذ البرلمان - أكثر من الحكومة - موقف التشدد ضد المحتل . وكان الحرج يستبد بسعد زغلول أحيانا فيقول والأزمات تحيط به من كل جانب والدسائس تتكاثر عليه «لا تقف موقف المعجز فقوتى من قوتك وقل لى

ما يمكن تنفيذه». وكان يقول لمعارضيه الوطنيين «لا تكشفوا عن ضعف الأمة [٢٠].»

الرافعى خارج البرلمان :

تعاقبت الأحداث حتى اغتيل السردار واستقالت وزارة الوفد وحل مجلس النواب وأجريت انتخابات جديدة نجح فيها الرافعى فى دائرته نفسها على المرشح الوفدى ، ولكن المجلس حل فى أول أيام انعقاده ، ومن وقتها بقى الرافعى بعيدا عن البرلمان ثلاثة عشر عاما . ويرد الرافعى هذا الابتعاد إلى وقوف الوفد ضده ، إذ قسمت الدوائر فى عهد الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين سنة ١٩٢٦ ورفض الوفد أن يترك دائرة المنصورة بسبب سابقة معارضته لحكومة سعد ، كما نافس الوفد الصوفانى سنة ١٩٢٥ وأحمد لطفى (من أقطاب الحزب الوطنى) سنة ١٩٢٦ واسقطهما ، مما ترك احساسا بالمرارة الشديدة لدى الحزب الوطنى . ويذكر الرافعى أن صدمة سقوط الرجلين عجلت بوفاتهما ، وان موقف الوفد انطوى على كثير من العنت وكشف عن قصور كبير لديه فى تقبل المعارضة[٢١] .

ويمكن تصور وجهة نظر الوفد فى حرصه كحزب برلمانى على الظفر

---

(٢٠) ثورة ١٩ والسلطة السياسية . طارق البشري ، مجلة الكاتب : أكتوبر ١٩٦٧.
(٢١) مذكراتي . المرجع السابق ص ٥٧ - ٦٠ .

بأكبر قدر من مقاعد مجلس النواب ، ولا تثريب على حزب في ذلك مادام يحتكم إلي الجماهير احتكاماً حرا غير مزيف . والواقع أن الحزب الوطني ساهم في تعميق الخلاف بينه وبين الوفد ، إذ اضطر في معارضته للوفد ذي الكيان السياسي الكبير إلي الوقوف حليفا للقوى والتيارات المعادية له، وكانت كلها - سيما في العشرينات - تنحصر في اتجاه السراي والأحرار الدستوريين . وذلك رغم الاختلاف السياسي البين بين مبادىء الحزب الوطني وبين هؤلاء .

والظاهر أن الحزب لم يستطع أن يحدد الوضع السياسي وقواه تحديدا يمكنه من اتباع سياسة عملية تتمشى مع أهدافه البعيدة : وقد سبقت الاشارة إلي سبق وقوفه ضد الوفد حليفا لعمر طوسون في بداية الثورة. ثم بعد ذلك ساهم مع الأحرار الدستوريين في حملة الهجوم على الوفد فور استقالة وزارة سعد ، وذلك قبل أن ينشق الأحرار على وزارة زيور الذي خلف سعدا وحكم باسم الملك ، وكان هذا الهجوم مما ساهم في دعم حكومة زيور في بدايتها . ثم ما لبث الحزب أن هاجم الحكم في ١٩٣٠ وقام بانقلابه الدستوري الذي ألغي به دستور ١٩٢٣ ووضع دستور ١٩٣٠ الذي انتكس بما حققه الدستور الأول من مكاسب للشعب، عندما تم ذلك قاطع الوفد والأحرار انتخابات صدقي ، ولكن كان غريبا أن يقرر الحزب الوطني دخول انتخابات قاطعتها الأمة[٢٢] .

(٢٢) د . عبد العظيم رمضان . المرجع السابق ص٧٤٦ .

كان تفكير الحزب الوطنى في هذا الشأن – حسبما يتضح من كتابات الرافعى عن ثورة ١٩١٩ وعن أعقاب الثورة وكتابات غيره من رجال الحزب – يصدر عن أن الوفد لا يعدو أن يكون امتدادا لحزب الأمة القديم ، وأن الخلاف الذى نشأ داخل الوفد وأدى إلى انسلاخ من كونوا الأحرار الدستوريين ، ليس خلافا سياسيا ولا خلافا أساسياً وانما مصدره أطماع سعد زغلول في التفرد بالزعامة ، وان محمد فريد كتب فى مذكراته بمنفاه أن الوفد بتشكيله الأول لا يتأخر عن الاتفاق مع الانجليز «لا يبقى يطالب فعلا وباخلاص حقيقى باستقلال مصر التام الا حزبنا الحزب الوطني ..»(٢٣) وان الوفد والأحرار كلاهما يقبل مبدأ المفاوضة . ومن الطبيعى إن صدر التفكير من هذا الاساس أن ينظر إلى ما يتمتع به الوفد من شعبية على أنه شعبية أساسها التضليل والغوغائية، وأن ينظر اليه باعتباره أخطر على المطالب الوطنية من زملائه الأحرار .

وعلى أى حال ، فقد كان لابتعاد الرافعى عن المنبر البرلمانى أثر جد سيىء فى نفسه ، وإذا كان هو والحزب الوطنى قد نفضوا أيديهم من العنف كأسلوب لتحقيق المطالب الوطنية ، وإذا لم يكن

---

(٢٣) ثورة ١٩١٩ . المرجع السابق ص ٦٣ . وفى نفس المعنى : عصر ورجال فتحى رضوان ص ٤٥١ .

للحزب الوطني علاقات واسعة وثيقة بالجماهير ، ولا نشاط يعتد به فى المؤسسات الجماهيرية السياسية والاقتصادية كالتعاونيات والنقابات (على ما كان يهدف قبل الحرب) فلم يعد أمامه من أساليب الكفاح الوطنى إلا النشاط البرلماني والصحفي . وجاءت سياسة الوفد هادفة إلى اقصاء معارضيها من البرلمان . ووجد الرافعي السياسى أن أبعاده عن البرلمان قد أغلق من دونه أهم ميادين الكفاح . فانحصر جهده الأساسي فى الكتابة أحياناً بالصحف تعليقا على الأحداث الجارية وتذكيرا للرأى العام بما ينبغى أن تكون عليه المطالب الوطنية من نقاء وتشدد .

وفي هذه الفترة ، سعى بعض كبار رجال الحزب الوطني ، إلى البحث عن ميدان للنشاط الشعبى . والمعروف أنه كان قسم من رجال الحزب قبل الحرب الأولى يميل إلى الفكرة الاسلامية وتجميع الشعوب المسلمة ضد الاحتلال وبقيت أساسا من أسس تفكيرهم السياسى . وبهذا ساهموا فى ١٩٢٧ فى تكوين جمعيات الشبان المسلمين لتكون مجالا لنشاط الشباب الإسلامى فى مصر والبلاد العربية ، وانشئت لها فروع فى المشرق العربى خلال الأعوام القليلة التالية . وكان من أهم مؤسسى هذه الجمعيات الدكتور عبد الحميد سعيد والشيخ عبد العزيز جاويش من رجال الحزب الوطنى .

على أنه لا يكاد يلحظ للرافعي نشاط واضح في هذا الخصوص ، وتلفت الرجل يختار مجالا يمارس فيه حيويته السياسية والثقافية ، وكان منذ صباه يميل للنشاط الثقافى والكتابة وتأليف الكتب ، فقد كتب أول مقالاته وهو فى التاسعة عشرة وكان يجنح لكتابة المقالات المسلسلة فى موضوع واحد(٢٤). وأصدر أول كتبه فى ١٩١٢ باسم «حقوق الشعب» شرحا للمبادىء الديمقراطية وتعميقا للدعوة لها، وكان ذلك في وقت اشتداد المطالبة الجماهيرية بالدستور وقيام المظاهرات تطالب به وبالحريات تحيط بركب الخديو هاتفة «اللائحة يأفندينا» .

ثم أصدر كتابه الثانى عن «نقابات التعاون الزراعية ، نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوربا» كأول كتاب يصدر عن مصرى فى هذا الموضوع ، ودعاه لاختيار هذا الموضوع نشاط الحزب الوطنى فى تأليف التعاونيات كجزء من نشاطه للنمو بالحركة الشعبية ضد الاستغلال الرأسمالي الاستعمارى . وفى ١٩٢٢ أصدر كتابه الثالث باسم «الجمعيات الوطنية – صحيفة من تاريخ النهضات القومية فى فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا والاناضول» نشر هذا الكتاب مسلسلا فى صحيفة «الأخبار» سنة ١٩٢١ ، وقدم فيه صورة من

(٢٤) مذكراتى . المرجع السابق : ص ١٦ .

الجمعيات الوطنيـة والهيئات النيـابية التى لعبت دورا تاريخيا فى تنظيم جهاد الأمم ووضـع الدستور وتنظيم الحياة السياسية فيها . ودعا فيه إلى استمرار سياسة المقاومة الوطنيـة التى تعتبر سياج الأمم المهضومة الحقوق ، وانها ما يتحقق به الاستقلال وما تحفظ به روح الاتحـاد الوطنى[٢٥] . ويظهر الهـدف السياسى المباشر لاصدار هذا الكتاب واضحا لايحتاج إلى تفصيل ، كما يلاحظ أنه فى فترة صدوره كانت ظهرت نية السـراى والاحرار الدستوريين ، فى اعداد الدستور - عقب صدور تصريح بريطانى يعترف بالاستقلال الاسمي - بواسـطة لجنـة يعينها الملك (كانت هى لجنـة الثلاثين المعروفة) . وكان موقف الوفد والحزب الوطنى الدعوة لاعداد الدسـتور بواسـطة جمعيـة تأسيسية منتخبة من الشـعب لا معينة من الملك وصدر هذا الكتـاب مـؤيدا لهـذه الدعـوة من خلال مـا أورده مـن تجـارب تاريخية .

فلما ابتعد الرافعى عن النشاط النيابى منذ ١٩٢٦ ، لجأ إلى نزوعه الثقافى القديم في التأليف «أوجد الله لى مخرجا من هذه المحنة، فالهمنى أن أشغل نفسي بعمل استغرق معظم تفكيرى وجهودى،

(٢٥) الجمعيات الوطنية . عبدالرحمن الرافعي .

وصـرفنى وقـتـا طويلا عن الحـيـاة البـرلمانيـة ، وهو تأريخ الحـركـة القومية».[٢٦]

بدا تفكيره فى هذا العمل ، بمنزع سياسى واضح ، شأنه فى ذلك شأنه في جميع ما كتب، وبمنزع حزبى أيضاً . واختار أن يضع كتابا عن «مصطفى كامل » رائد الحركة الوطنية فى مفتتح القرن العشرين وأول زعيم للحزب الوطنى يعتمد فى نشاطه السياسى دائماً إلى ما يقتنع به فى نفسه من أصالة وعراقة مصدرها نشاطه قبل الحرب وزعامة مصطفى كامل ثم محمد فريد له، وفي الكتابة عن أى من هذين ترويج للحـزب الوطنـى كـمبادىء وكـمؤسـسـة . والرافـعى نفسه يستشعر عاطفة قوية للوفـاء لزعيميـه الراحلـين تدفعـه إلى اختيارهما كموضوع للبحث . ولكن ما أن بدأ الرافعى فصوله الأولى ، حتى فرض منطق البحث نفسه ، علـى الباحـث ، وتكشفـت أمامه مسألة تاريخية مهمة ، هى تحديد بداية تاريخية للموضوع ، وإذا بأحـداث التـاريخ يمسك بعضـها بأهـداب بعض وتتـداعى أمامـه فى تسلسل وثيق الحلقات ، فمضـى في بحثـه صعـدا ليصـل إلى نقطة تصلح بداية لظهـور الحركـة القومية فى تاريخ مصر الحديث، حتى وضع يده على المقاومةالشعبية التى واجهت الحملة الفرنسية .. فأرجأ كتاب مصطفى

(٢٦) مذكراتى ، المرجع السابق : ٦٠ .

كامل . وبدأ من نقطة البداية[٢٧]. وقد استغرق اعداد الجزء الأول منه ثلاث سنوات حتى صدر في يناير ١٩٢٩، ثم تلاه الجزء الثانى فى ديسمبر . ثم أصدر «عصر محمد على» فى ديسمبر ١٩٣٠ ، وعصر اسماعيل فى ديسمبر ١٩٣٢ ، ثم الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى «فى فبراير ١٩٣٧ ، ثم وصل إلى «مصطفى كامل» فى يناير ١٩٣٩ و«محمد فريد» فى يوليه ١٩٤١، ومصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال فى «يونيه ١٩٤٢ . ثم أصدر «ثورة ١٩١٩»، فى جزءين فى إبريل ١٩٤٦ ، وتوالت الأجزاء الثلاثة « فى أعقاب الثورة » حتى أتمها فى اكتوبر ١٩٥١. ثم أصدر جزءيه عن مقدمات ثورة ٢٣ يولية وعن هذه الثورة فتمت المجموعة فى ١٩٥٩ .

الرافعى فى الثلاثينات :

فى ديسمبر ١٩٣٢ ، صار الرافعي سكرتيرا للحزب الوطنى خلفا لمحمد زكى على الذى عين هو ومصطفى الشوربجى (من قادة الحزب) مستشارين بالقضاء فى عهد اسماعيل صدقى، وكان الرافعى قد رفض التعيين معهما لعمله الحر فى المحاماة . وصدر أول بيان للحزب موقع عليه منه فى ٥ يناير ١٩٣٣ يتضمن معارضة محاولات صدقى التفاوض مع الانجليز ، وطالبا الغاء القوانين المقيدة للحرية ، وداعيا لاحكام البناء

---

(٢٧) مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية . عبدالرحمن الرافعي . ص ١ – ٢ .

التنظيمى للحزب بتكوين لجان فرعية له تدعو لمبادئه ، كما نص البيان على «لفت نظر حضرات أعضاء الحزب الوطنى إلى وجوب المحافظة على تقاليد الحزب فى خطبهم وتصريحاتهم ورسائلهم باعتباره حزب معارضة للحكم القائم ..» بما يشير إلى ضعف روح الانضباط بين أعضاء الحزب وضعف روح المعارضة فيه لحكم صدقى.

ومن المعروف أنه على مشارف ١٩٣٥ كانت حكومة صدقي قد سقطت ، وظهر اتجاه تكوين الجبهة الوطنية وعقد المعاهدة مع بريطانيا مع احتمال عودة الوفد ودستور ١٩٢٣ . وقد ساهم الرافعى مع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى فى تقريب وجهات النظر بين الوفد وغيره من الأحزاب لتحقيق الائتلاف وتكوين الجبهة[٢٨] . ونشر الحزب بيانا موقعا عليه من رئيسه وسكرتيره عن سعيهما «لتوحيد الكلمة وضم الصفوف.» وذلك فى صحيفة الأهرام ٢٨ نوفمبر ١٩٣٥ . ثم تكونت الجبهة ممثلة للأحزاب كلها وللوفد فيها أغلبية الأعضاء ولكل حزب ممثل واحد عدا الحزب الوطنى الذى مثل برئيسه وسكرتيره اعترافا بسعيها فى نجاح الائتلاف . وساهم الاثنان مع الجبهة فى سعيها لاعادة دستور ١٩٢٣ ، وكان الرافعى ضمن لجنة صياغة كتاب الجبهة للملك للمطالبة بعودة الدستور ، ثم انسحب عن أعمال الجبهة فى سعيها

---

(٢٨) صحيفة الأهرام ١٥ ديسمبر ١٩٣٥ : مذكراتى ، المرجع السابق ، ص ٨٧ .

لتحقيق هدفها الثانى وهو ابرام المعاهدة ، اتباعا لمبدأ الحزب[٢٩] . ولم يشترك الحزب الوطنى بطبيعة الحال فى وفد المفاوضة الذى أبرم معاهدة ١٩٣٦ .

وبعد أن أبرمت معاهدة ١٩٣٦ ، عارضها الحزب الوطنى فى البرلمان وفى خارجه ، وكان رجاله بمجلس النواب هم عبد العزيز الصوفانى وفكرى أباظة ومحمد محمود جلال وعبد الحميد سعيد . أما الرافعى فلم يكن عضوا بأحد مجلسى البرلمان ، إذ رفض الوفد فى الانتخابات الأخيرة أيضاً أن يترك له دائرة المنصورة، واعتبر الرافعى ذلك غبنا كبيرا «حرمت طيلة حياتى من معاونة الغير لى» . وقد أوضح الرافعى رأيه فى المعاهدة بما نشر من مقالات فى الصحف ، سيما مقال كبير بالأهرام فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦ طبع فى كتيب وجرى توزيعه كأحد مطبوعات الحزب[٣٠] . ثم استمر بعد ذلك على موقف المعارضة من المعاهدة ، لا يمل تكرار القول واعادته ضدها .

وقد عاد الرافعى عضوا منتخبا بمجلس الشيوخ على عهد وزارة على ماهر فى أكتوبر ١٩٣٩ ، وبقى به حتى ١٩٥١ . ومنذ دخل المجلس كان دائم الاشارة فى كل ما يقول – سيما فى تعليقه على خطابات

---

(٢٩) فى أعقاب الثورة . الجزء الثانى . عبد الرحمن الرافعى ص ٢٠٣ ... الخ.
(٣٠) مذكراتى . المرجع السابق . ص ٩٠ .

العرش التى تفتتح بها الحكومة كل دورة من دورات البرلمان - إلى فساد الاساس الذى بنيت عليه المعاهدة مادام لم يصحبها الجلاء الكامل عن مصر ووحدة وادى النيل(٣١) . ورفض تأييد وزارة حسن صبرى التى خلفت على ماهر فى ١٩٤٠ . وكان يقول أنه لا يتصور استقلالا بغير جلاء ولا احتلالا بغير تبعية. وأن المعاهدة ليست الا صكا بالحماية(٣٢) وعارض حكومة الوفد بعد توليها الحكم فى ١٩٤٢ لأن خطاب العرش الذى ألقاه مصطفى النحاس لم يشر إلى مبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل . وكان دائم الاشارة إلى وجوب تجنيب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية التى كانت دائرة وقتها (٣٣) . واعاد المعنى ذاته فى تعليقه على خطب العرش الوفدية فى السنين اللاحقة قائلا فى مرة منها «نحن نعتبر الجلاء مبدأ لا مطلبا فحسب ، ونعتبره عقيدة لا وسيلة للمعارضة فحسب(٣٤) .»

ومن المعروف أنه كان من تقاليد الحزب الوطنى، رفض الاشتراك فى الحكم مع أية وزارة لا يكون مبدأها لا مفاوضة إلا بعد الجلاء. وظل الحزب أمينا على هذا التقليد ، حتى حدث أن قبل رئيس الحزب

---

(٣١) أربعة عشر عاما في البرلمان . عبدالرحمن الرافعى ص ١١٥ .
(٣٢) المرجع السابق . ص ١٨١ .
(٣٣) المرجع السابق . ص ٢٥٠ .
(٣٤) المرجع السابق . ص ٣٥٢ .

الاشتراك فى حكومة الأحرار برئاسة محمد محمود فى ١٩٣٧ بغير قرار من اللجنة الادارية للحزب ، وسكت الحزب على رئيسه على مضض . ثم اشترك الرئيس مرة أخرى فى وزارة حسن صبرى فى ١٩٤٠ رغم مبادرة لجنة الحزب فى هذه المرة بتقرير عدم الاشتراك فيها قبل تشكيلها ، فخالف رئيس الحزب القرار ودخل الوزارة ، وحدث انقسام بالحزب ووجدت لجنتان اداريتان - أى قيادتان للحزب وذلك حتى نوفمبر ١٩٤٦ إذ تصالح الفريقان على مبدأ عدم الاشتراك فى الوزارة إذا كان برنامجها يتعارض مع مبادىء الحزب . وكان الرافعى من المعارضين لحافظ رمضان فى هذا الانقسام. ثم اشترك الرافعى فى وزارة حسين سرى الائتلافية فى ١٩٤٩ وزيرا للتموين ، ووجد من رجال الحزب من عارضه فى قبول الاشتراك رغم سابقة رفضه الاشتراك فى حكومة سرى الأولى فى ١٩٤٠ ، وكان من هؤلاء محمد محمود جلال ومحمود العمرى . ورأى الرافعى فى معارضتهما تشددا لم يقتنع به . حتى استقالت الوزارة وشكل رئيسها وزارة مستقلة أجرت الانتخابات ثم عاد الوفد .

الرافعى والتعاون :

كان للحزب الوطنى منذ عهد محمد فريد، دوره الهام فى ارساء أسس الحركة التعاونية فى مصر ، وظهر أول داعية للتعاون فى ١٩٠٨

عمر لطفى وكيل مدرسة الحقوق ورئيس نادى المدارس العليا وأحد المقربين لمصطفى كامل . فلما توفى عمر فى ١٩١١ تزعم الحركة شقيقه أحمد لطفى عضو اللجنة الإدارية للحزب الوطنى[٣٥] .

ومن هذا الوقت بدا اهتمام الرافعى بالحركة التعاونية . وقد لاحظ الرافعى أن الحزب الوطنى قبل ١٩١٩ كان أكثر اهتماماً بالجانب الاقتصادى للحركة الوطنية من الوفد بعد ذلك . وفى ٢٥ ديسمبر ١٩١٣ أرسل محمد فريد إلى الرافعى خطابا يأسف فيه على ما لحق نشاط الحركة الوطنية من ضعف وينصحه قائلا «إذا كان الخوف من رجال السلطة حدا بالكثيرين إلى عدم اظهار احساسهم الوطنى ، فما يمنعهم من صرف همتهم إلى المشروعات الاقتصادية كالنقابات وشركات التعاون المنزلى والمالى ... فاستقلال مصر الاقتصادى مقدمة لاستقلالها السياسى»[٣٦]. وعمل الرافعى بالنصيحة وكتب فى صحيفة «الشعب» سلسلة مقالات عن ميزان مصر الاقتصادى فى ديسمبر واكتوبر١٩١٣، كما وضع مؤلفه عن التعاون الزراعى وارسله إلى فريدالذى شجعه على ذلك وشجع أحمد لطفى على انصرافه إلى دعم هذه الحركة . وقال للرافعى أنه يأمل «أن كل النقابات (التعاونيات) التى تؤسس تنشأ حرة بحيث يسقط قانون الحكومة من نفسه وتضطر هى لتعديله»[٣٧] . وقد

(٣٥) جلسة ٥ فبراير ١٩٤٦ .

(٣٦) تاريخ التعاون في مصر . طارق البشري . مجلة الطليعة .: سبتمبر ١٩٦٥ .

(٣٧) مذكراتى . المرجع السابق ٢٤ – ٢٦ – ٣٩ .

قسم كتابه بابين خص الأول بتجارب التعاون فى بلدان أوربا ، وخص الثانى بمصر فذكر أن نظام التسليف الزراعى يضع الفلاحين تحت نير الاستغلال من التجار والمرابين الأجانب ، وتكلم عن دعوة عمر لطفى والجمعيات التى نشأت فى البداية وأساليب نشاطها . ثم وجه فى النهاية اهتمامه إلى مهاجمة مشروع تشريع التعاون الذى أعدته الحكومة والذى يفرض رقابة صارمة عليها فى تكوينها ونشاطها . وقارن بين هذه الرقابة وما تتمتع به شركات الاستغلال الرأسمالى التى تنشأ طبقاً لقانون التجارة من حرية كبيرة فى نشاطها (٣٨).

فلما قامت ثورة ١٩١٩، حاول إحياء نشاط الحزب الوطنى فى هذا الشأن بعد ما أصابه من ضعف خلال الحرب، وأسس مع بعض زملائه فى يوليه ١٩١٩ «جمعية تعميم النقابات الزراعية» بمديرية الدقهلية لنشر التعاونيات فى المديرية ، وأصدروا بيانا وقع عليه كثيرون منهم محمد حسين هيكل وإبراهيم الطاهرى وحسن هلال . وفى بداية ١٩٢٠ دعا لإنشاء جمعيات للتعاون الخيرى مقاومة للغلاء ، وكتب عن ذلك فى صحيفة الأخبار وتكلم عنها فى اجتماع دعا إليه محمد أمين يوسف بدار الأوبرا لهذا الغرض . وأسست جمعية من هذا النوع فى فبراير ١٩٢٠ ثم أنشىء عدد آخر فى بعض المدن . على أنه يظهر أن هذه

---

(٣٨) نقابات التعاون الزراعية . عبد الرحمن الرافعى .

الحركة لم تحظ بانتشار واسع . وقد لحقها مالحق نشاط الحزب الوطنى من انغلاق بسبب فقدانه الروابط الجماهيرية الواسعة .

وحدث عشية إعلان دستور ١٩٢٣ ، أن أصدرت وزارة يحيى إبراهيم الموالية للملك وللإنجليز مجموعة من التشريعات المقيدة للحريات وللحركات الشعبية ، كقانون الاجتماعات العامة والمظاهرات وقانون الأحكام العرفية وقانون الانتخابات ، وذلك كنوع من محاصرة الدستور ولجم النشاط الجماهيرى الذى يتوقع فى ظله . وكان من هذه القوانين القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ «شركات التعاون الزراعى» [٣٩] فلما اجتمع مجلس نواب ١٩٢٤ اقترح الرافعى فى ٢٥ مارس تشكيل «لجنة التعاون والشئون الاجتماعية» ضمن لجان المجلس . وقال : إن التعاون ركن مهم فى الحياة الاقتصادية ، وكان يسير ببطء خلال الاثنى عشرعاما الماضية بسبب عدم وجود تشريع ينظمه . وتكونت اللجنة فعلا وفيها الرافعى سكرتيرا ، وفحصت قانون ١٩٢٣ وقررت إجراء عدد من التعديلات به تنظيما لتمويل الحكومة لها وتحديدا لجوانب الاشراف على الجمعيات التى تشكل طبقا له لا الجمعيات التى يمكن تشكيلها طبقا لاحكام القانون العام ، وألح الرافعى على المجلس أن ينظر هذا القانون

---

(٣٩) تاريخ التعاون في مصر .. المرجع السابق ، دستور ٢٣ بين القصر والوفد . طارق البشرى . مجلة الكاتب مايو ١٩٦٩ .

فى دورته الجارية ، ولكن تقرر تأجيله لعدم استعداد الحكومة لمناقشته فنيا ثم أجل لدورة تالية ، ثم حل المجلس كما هو معروف [٤٠]. وفى عهد حكومة الائتلاف سنة ١٩٢٧ صدر قانون جديد للتعاون بمبادرة فتح الله بركات وزير الزراعة الوفدى ولم يتح للرافعي أن يساهم فيه لابتعاده عن البرلمان وقتها .

والملاحظ أن الرافعى بقى أميناً للحركة التعاونية ، كعهده طوال حياته بالنسبة لنشاط الحزب الوطنى على عهد زعيميه الأولين، وذلك طوال حياته السياسية التالية . ولكن حدث هنا ماحدث لنشاطه ولنشاط الحزب كله ، وهو الاقتصار على النشاط البرلمانى وذلك للتأثير فى سياسة الحكومات المختلفة بما يدفعها إلى تشجيع التعاون ، وبغير مبادرة ذاتية أو شعبية فى تكوين التعاونيات . ومنذ ١٩٢٤ بدأ الرافعى يركز على أهمية الرقابة الحكومية الفنية على جمعيات التعاون وعلى أهمية مساعدة الحكومة لها تمويلا ورقابة على خلاف نزعة الانطلاق الشعبية التى كانت طابع الحزب فى هذا المجال قبل الحرب الأولى ، ولعل من أسباب ذلك نمو العنصر الوطنى فى حكم البلاد منذ ١٩١٩ ، ولكن من أسبابه أيضاً افتقاد القدرة على النشاط الشعبى الواسع والاقتصار على العمل من خلال البرلمان ومؤسسات الحكم . وقد

(٤٠) أربعة عشر عاما ... ص ٧٣ – ٩٣ .

اختيرالرافعي عضوا باللجنة التى شكلتها وزارة على ماهر من المعنيين بالحركة التعاونية فى ١٩٣٩ فوجهت عنايتها للمطالبة بإنشاء بنك للتعاون مع دعم المساعدة المالية والفنية من الحكومة لها(٤١).

ولما عاد الرافعي إلى البرلمان فى ١٩٣٩ ، كان سكرتيرا للجنة العمال والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ . واستمريطالب بزيادةالاعتمادات المخصصة بالميزانية لمصلحة التعاون وتوسيع نواحي الاشراف علي التعاونيات وتنظيمها ومراجعة أعمالها (٤٢). وجعل من الحديث عن تشجيع التعاون بندا شبه ثابت فى خطاباته الدورية تعليقا على خطب العرش(٤٣) . ثم كان هو سكرتير لجنة الشئون الاجتماعية والعمل التى درست مشروع التعاون الجديد فى ١٩٤٤ وأقرت إدخال عدد من التعديلات به على القانون القائم، مع إنشاء بنك للتعاون(٤٤) . كما ساهم فى أول مؤتمر للتعاون انعقد فى ٥ يونية ١٩٤٣ برئاسة فؤاد سراج الدين وزير الشئون الاجتماعية فى المنصورة (٤٥) .

وكان الرافعي سكرتيرا للجنة الشئوت الاجتماعية بمجلس الشيوخ

---

(٤١) مذكراتي . المرجع السابق . ص ١٠٥.

(٤٢) أربعة عشر عاما ... ص ١٣٨ ، ١٦٥ ، ١٩٠

(٤٣) جلسة ٣ يونيه ١٩٤٢ .

(٤٤) أربعة عشر عاماً ... ص ٢٧٩ .... الخ .

(٤٥) مذكراتي . المرجع السابق ص ١٠٨

عند نظر البرلمان لأول قانون لنقابات العمال وعند نظره لقانون عقد العمل الفردى فى عهد وزارة الوفد ، وكان مقرر اللجنة الذى قدم كلا من المشروعين إلى المجلس في ٨ أغسطس ١٩٤٣ و٢ فبراير ١٩٤٤ وما تلاهما من جلسات . كما قدم للمجلس اقتراحا بقانون فى ١٢ فبراير ١٩٤٠ لحماية الملكية الزراعية الصغيرة تعديلا لقانونى سنتى ١٩١٢، ١٩١٣ بما يسبغ الحماية على صغار ملاك الأراضى الزراعية بعدم الحجز على ملكية عشرة أفدنة بدلا من خمسة وبما يمكن من التمسك بعدم جواز الحجز إلى وقت التنفيذ بدلا من سقوط الحق فى التمسك به من وقت صدور الحكم[٤٦]. كما قدم فى ١٤ ابريل ١٩٤١ اقتراحاً بمد مواعيد تقديم طلبات خفض الضرائب عن صغارالملاك الزراعيين حماية لهم .

ويلحظ كثير من مناقشاته البرلمانية ، نزعته الانسانية الواضحة تجاه ما يعرض من أمور تمس مصالح الفلاحين والعمال أو «الفقراء» عامة . وقد طالب بجلسة ٢٦ مارس ١٩٤٠ بتشجيع الصناعات المنزلية مساعدة لزيادة دخل الفلاحين مع تخفيف أعباء الديون عنهم . وفى ١٧ ابريل طالب بزيادة اعتمادات الميزانية لتقوية الجيش على أن تتحمل الطبقات الغنية وحدها تكاليف هذه الزيادة لأن الفقراء «تكفيهم الأعباء

---

(٤٦) أربعة عشر عاما ص ١٣٠ - ١٣١ .

المكلفون بها فى الميزانية العادية » [٤٧] ، وأثار قوله هذا ضجيجا وموجه من عدم الارتياح لدى الشيوخ . وصفت صحيفة البلاغ وقع الاقتراح ورد فعله بقولها «أحمر وجه الشيخ (الرافعى) وقال وهو يخترق الصفوف إلى مكانه : قولوا اللى تقولوه، لازم الاغنياء يتحملوا ، جه دورهم [٤٨] .» وتكلم كثيرا عن تنمية الصناعة ومحاربة الفقر .

وفى ديسمبر ١٩٤٨ قدم مشروعه عن منع تملك الأجانب للأراضى الزراعية والعقارات ، ووجد تأييدا من الرأى العام ، ومالبث أن ووفق عليه بالمجلس وصدر برقم ٣٧ فى مارس ١٩٥١ . وقد صدر مقتصرا على الأراضى دون المبانى، كما أنه كان يمنع تملك الأجانب مستقبلا دون مساس بالملكيات القائمة ولا بالحق فى توريثها .

المثالية السياسية :

هذا مجمل عن حياة الرافعى السياسية. ومن الطبيعى أن مقالا أو حتى كتابا لا يمكنه أن يحيط بشمول ودقة بحياة فرد تمتد سنين تطول أو تقصر . ولا شك فى أن رفع أى واقع لحادث أو بلد أو فرد ، رفعه على الورق ينطوى على قدر يقل أو يزيد من التجريد . وثمة دقائق لابد من أن تسقط فى هذه العملية . وكل محاولة للتسجيل تنطوى على حذف وتثبيت - وعى المسجل أو لم يع - وعلى قدر من الاختيار للمادة ووزن للحادث وعلى اختيار للزاوية التى يعالج منها وللسياق الذى يرد

---

(٤٧) ، (٤٨) المرجع السابق ... ص ١٥٢ ، ٣٠٤ .

فيه وكل ذلك يجرد الواقع بدرجة ما. فحسب الكاتب فيما يكتب ، لا أن ينقل الواقع برمته ، ولكن أن ينقل منه نماذج ذات دلالة يرجو أن تكون صادقة أمينة . وحسبه لا أن يصل إلى الحقائق النهائية فهى غير متناهية ، ولكن أن يدرك الطريق وأن يسلكه بأطول الأشواط المستطاعة. فهو من «أهل الطريق» الذى يسمى منهجا .

ويبدو أن الطريق لفهم التاريخ ، هو استكشاف ترابط أحداثه . وليس من حدث يمكن فهمه أو يكون له أى معنى بمعزل عن غيره ، ولا من تيار يدرك بعيدا عن غيره . فلا يبدو أنه يمكن فهم الحياة السياسية لفرد إلاّ فى خضم الأحداث والتيارات العامة ، وتبيان موقعه من الصورة العامة . وهذا وحده الخليق بأن يعطى المعنى الملموس لدوره ، وهذا ما تحاوله هذه الدراسة بالنسبة للرافعى السياسى ، فلم تعزله عن علاقات التناقض والتآلف، ولكن حاولت وضعه فى قلب هذه العلاقات ، ليبدو الرافعى من خلال التاريخ الذى عاشه لا بمعزل عنه .

أما الرافعى «فى ذاته» ، فإن خير تلخيص له وللتيار السياسى فى حزبه، هو وصفه «بالمثالية السياسية» وهو الوصف الذى اختاره لنفسه . وقد ارتبط لديه الايمان بالمبدأ كفكر سياسى بالاخلاص للوطن كموقف وكخلق بعاطفة الوفاء لزعيميه الأولين مصطفى وفريد . فامتزجت فى صدره السياسة بالأخلاق بالعواطف . وكان اختياره لزعيميه الأولين ، لا يصدر عن ادراك عملى لقدرتهما السياسية واقتناع بمواقفهما العملية ، بقدر ما يصدر عما عبر عنه بقوله «رأيت فيهما المثل العليا

للوطنية الحقة» . والوطنية عنده ليست سعيا لتحقيق مصالح الوطن انما هي تمسك «بحقوقه»، وهي فوق ذلك تنطوى على مفاد أخلاقى ذاتي يضعه في المقدمة وهو الإخلاص للوطن وتغليب مصالحه العليا على مصالح الانسان الشخصية[٤٩] .

وهو لا يفهم من الوطنية فقط انها نضال اجتماعى، ولكنه استنبط منها معنى ذاتيا ، فهى نضال فى سبيل المثل العليا يقتضى «توطين النفس على احتمال الأذى فى سبيل محبة الوطن» وهى من هذا الجانب تجربة ذاتية . والمواطن الصالح هو المواطن المثالى الذى يصلح شأن نفسه فيصير قدوة لغيره ، ويصلح شأن نفسه فتكون نفسه الصالحة «لبنة فى صرح النهضة القومية.» وإذا كان فلاسفة الاقتصاد الفردى يبدأون بمقولة أن ما ينفع الفردينفع المجموع، فالرافعي يبدأ بالفرد أيضاً، ولكن من الجانب الذاتى الاخلاقى، ويحول المعنى المادى الواقعى إلى معنى أخلاقى مثالى، أى يبدأ بالنفس لا بالفرد . ويصنف الناس مثاليين ونفعيين ووصوليين . والأمم تنهض بالصنف الأول وتتخذل بالصنف الثاني. وللحرية والاستقلال معناهما الذاتى أيضا . اختار المحاماه وأحب الصحافة ولكنه رفض قطعا التوظف ، لأن المهنتين الأوليين تكفلان الحرية والاستقلال[٥٠] . لامن حيث تأثيرهما ولكن من

---

(٤٩) مذكراتى . المرجع السابق ص ١٩ ، ٢١ .

(٥٠) مذكراتى . المرجع السابق ص ١٩ ، ٢١ .

حيث انفراد العامل فيها بنفسه، فهما نقيضا الانضباط والخضوع الوظيفي . وهذا معنى فردى قح يضع الفرد فى مواجهة المؤسسة . وينسجم مع ميله إلى تحويل الصراع السياسى فى المجتمع إلى صراع أخلاقى وسلوكى داخل النفس .

بهذا المزاج الذاتى ، عالج الرافعى أمور حياته العملية . برفض التوظف حرصا على حريته . ويصدمه قول من ينصحه بالزواج من ذات مال فيلفظ النصيحة قطعا . ويختار صاحبه يقدر لها دائما أنها لم ترغبه فى أن يلحق «بركب الحياة العملية كما يصفونها» . وبهذا المزاج الأخلاقى بنى بعضا من تقييماته التاريخية ، فأهم ما يصف به محمد فريد على عنوانه كتابه عنه أنه «رمز التضحية والإخلاص.» وكثير من هجومه على سعد زغلول وعلى سياسة الوفد ينبنى على حكم أخلاقى وعلى نظرة إلى السلوك . وبهذا المزاج المثالى عالج السياسة ، واتخذ مواقفه . فالمثالية هى ما جعلته يختار جانب المعارضة فى البرلمان ١٩٢٤ كما يقول . والوفاء لحزب زعيميه الأولين هو ما تحكم فيه دائماً . وكان من وجوه نشاطه فى البرلمان والصحافة ، العمل على إحياء ذكرى الزعيمين والمطالبة باقامة التماثيل لهما وبناء الأضرحة ، والتذكير بهما فى كل موقف سياسى يعرض «اعترافا بالفضل» وكان ذلك من بعض

دوافعه الأولى عندما بدا له أن يكتب التاريخ إذ حاول البداية بمصطفى كامل .

وفى هذه المثالية السياسية ، ما يفسر بقاء الرافعى (وكثير من رجال حزبه) مستمسكا متشبثا بمبادىء الحزب الوطنى الأولى كما رسمها زعيماه بوجدان يحتكم إلى الماضى فى النظر إلى مشكلات الحاضر ، ويرى فى ماضى حزبه شعاع الإلهام . واختلط الوفاء بالعقيدة السياسية . على أن المثالية السياسية تعنى هنا شيئا أهم فلم يكن الرافعى ولا الحزب الوطنى مثاليا بمعنى أنه يضع أهدافا منقطعة الصلة بالواقع والتطور الواقعى ، لم يكن يقيم فى خياله مدينة فاضلة ، وأن استهداف جلاء المحتل عن مصر ووحدة وادى النيل لم يكن يمثل شططا فى التخيل السياسى وإنما هى أهداف تقع فى المجال المنظور من حركة التاريخ المستقبلية . انما كان وجه المثالية يتعلق بتناقض هذا الهدف مع وسيلة تحقيقه كما سبقت الاشارة . ولم يكن «الجلاء والوحدة» هدفا مثاليا رغم بعده البعيد عندما كان الحزب الوطنى قبل الحرب الأولى يبدأ أولى خطواته متلمسا الطريق الصحيح للوصول اليه بالنشاط التعليمى الشعبى والنشاط الاقتصادى والسياسى ، وبالخطوات الأولى فى طريق استعمال العنف . ثم صار هذا الهدف مثاليا ، رغم اقتراب مصر تاريخيا من تحقيقه بعد ثورة ١٩١٩ عما

كانت قبلها - بسبب استبعاد الحزب نظرا وعملا لوسائله الأولى واقتصاره على النشاط «المشروع» الذى اتخذ شكل العمل البرلمانى وحده . فتحول الهدف الواقعى إلى هدف مثالى ، واستحالت النزعة السياسية العملية إلى نزعة أخلاقية تستمسك بالهدف استمساكها بالعرض وترفض المساومة عليه استكبارا لا اقتدارا، وأنفة لا جدالا . وأدى هذا أحياناً إلى أن يفتقد الرافعى فيما يقترحه من إجراءات محددة ، يفتقد لغة التفاهم مع سامعيه . حدث عندما اشتدت الغارات على الاسكندرية فى يونية ١٩٤١ أن طالب الرافعى بمجلس الشيوخ جعل القاهرة والاسكندرية مدينتين مفتوحتين ، بما يعنيه ذلك من اجلاء وحدات البحرية البريطانية عن مياه الاسكندرية. وذلك رغم وجود معاهدة ١٩٣٦ ورغم الوجود العسكرى الانجليزى فى مصر كلها ورغم حيوية هذا الوجود لبريطانيا سيما فى تلك الفترة ، مما كان يستحيل تحقيقه بمجرد قرار تصدره الحكومة ويستطيع الانجليز إخراجها من الحكم . وفوجىء أعضاء مجلس الشيوخ بالاقتراح[٥١] . إذ كان الرافعى يستهدى فيه بذاته وبعقيدته فقط لا بالواقع الحاصل.

لم تكن هذه المثالية السياسية ، فى التقييم التاريخى طويل المدى ، لم تكن سلبا محضا ، إنما كان لها جانبها الايجابى ، كانت تمثل موقف

---

(٥١) أربعة عشر عاما ... ص ١٩٦ ... الخ

الرفض للتهاون والمساومة وانصاف الحلول، وتذكر دائما بالهدف البعيد ألا ينسى ، وكانت تمثل طاقة للرفض ، إذا كانت غير فاعلة، فيكفى أنها طاقة مختزنة مادامت لا تضلل ولا ترتد فى النهاية لتبرير الواقع وتثبيته . وكانت احتجاجا على نثريات الحياة السياسية ان لم يكن نشيطا فهو مختزن . والتاريخ لا يصنعه فرد ولا جماعة بعينها ولا جيل واحد . وهو شركة ومشاع بين الجميع وعلى تعاقب الأجيال . وعناصر أى حدث أو موقف ما ، ليس من المحتم أن تستجمع فى يد واحدة ، فردا كان أو مؤسسة . إنما تتداول بالاسهام المتبادل والتوليد المتعاقب لتتشكل بجهد مشترك ومستمر . وليس من المحتم فى التاريخ أن يكون الرافض هو الهادم والداعى هو البانى بنفسه . إنما الأمر يتداول ويبدأ الآخرون من حيث توقف الأول . وهى تجارب تتالى تستفيد اللاحقة من السابقة . والموقف غير المتحقق هو فعل في المآل على يد آخرين . وقد اختزن الحزب الوطنى من طاقة المعارضة الوطنية ومن موقف الرفض للمساومات . وتناول هذا الموقف منه جيل شباب الثلاثينات ليحول الخطو به خطوة أوسع . ثم جيل شباب الأربعينات ليصنع المزيد على التعاقب . وحفظ الرافعى ومن ماثله خلاصة نقية من فكرة أن الجلاء لا يتم بالمفاوضة وحدها .

روى أنه عندما غزا أبرهة الكعبة بجيشه وأفياله التى لا تقاوم ، ذهب إليه عبد المطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم يطلب منه رد بعير له أخذها جنده ، وعجب أبرهة لشيخ العرب والكعبة يطلب بعيرا ولا يطلب البيت الحرام ، فقال عبد المطلب «أنا رب الأبل ، وللكعبة رب يحميها .» وعند مواجهة قوة لا تقاوم يرتد المرء ويرتد ، حتى لقد يقف عند حدود نفسه يدافع عنها ألا تنخذل أو تقتحم، يدافع عن إبله . ولعل الرافعى قد فعل شيئا شبيها ، عندما أحيط به وبمثاليته ، فحمل هدفه السياسى وعقيدته الوطنية فى نفسه ودافع عنهما ضنينا، وأخرج منهما خمسة عشر مجلدا فى تاريخ مصر، كانت هى إبله التى حفظها .

أما مصر فلها رب يحميها . وستتجلى فى شعبها يوما .

والحمد لله ..



أحمد حسين

من وجهة نظر التاريخ

(١)

ودع «احمد حسين» الدنيا ، ودنياه هي مصر بأعمق دلالاتها وأوسع روابطها ، مصر الوطنية والحضارة والعقيدة مصر العروبة والاسلام ، الازهر وكنيسة الاسكندرية وجامعة عين شمس كما كان يصفها .

لقد ودع بلده لكنى لا اخال مصر ودعته وهى تشيعه لانه سيظل حاضراً في وجدانها وعقلها لا يغيب . ابن بار وخادم امين . ومجاهد لم يسكن عن الذود عنها . سواء فى عهد نشاطه السياسى قبل يوليو ١٩٥٢ عندما كان يذود عنها بيده أو بعد أن كفت حركة جسمه فكان يذود عنها بقلمه . واظنه فى رقدته بعد أن كفت حركة جسمه. كان يذود عنها بقلبه حتى سكن . رحم الله قلبا نبض بحب بلده ودفق فى الشرايين ماء الحماس لها. ودفع فى العضلات قوة الجهاد من اجلها .

ولد احمد حسين فى ١٩١٠ فهو من هذا الجيل الذى تفتح ادراكه على ثورة ١٩١٩ ، وعلى جموع المصريين تواجه رصاص الانجليز اقوى دول الارض وهى تهتف تحيا مصر ، الاستقلال أو الموت » .

ولم تأذن سنه له ولا لجيله بالاشتراك فى احداث الثورة ولكنهم رضعوا حليبها وجرت روحها فى نسيج اجسامهم وبقوا مهما تقدمت بهم السن خداما لبلد احبوه كأم ومجاهدين لوطن لم يرد على خاطرهم قط خيار بين استقلاله ونهضته وبين أى شىء آخر فى الحياة . يذهب الرجل إلى فسيح رحمة ربه . لا أظنه خلف قرشا ولكنه ترك آلافا من الصفحات خط نصفها بقلمه وخط باقيها بنشاطه .

وما كادت العشرينات تنتهى حتى بدا احمد حسين ورهط من الشباب نشاطهم السياسى بما سمى بحركة مشروع القرش .

فى مارس ١٩٣٠ ، كانت حركة شباب مثالى ومكافح.. استطاعت ان تلفت نظر الرأى العام بشدة فى ذلك الوقت ، وفى ظروف الازمة الاقتصادية العالمية التى دهمت المصريين فيمن دهمت وقتها . وقام المشروع على اساس التجييش القوى للمصريين بأن يسهموا بالتبرع فى بناء الصناعة الوطنية وكان هذا التصنيع رغم مثاليته - ارهاصا تقدم به الشباب ، بأن الاستقلال السياسى لابد أن يقوم على قاعدة من الاستقلال الاقتصادى والصناعة الوطنية .

وإذا كان المشروع لم يقدم أساسا لبناء الصناعة فقد اثار حماسا

ونبه إلى أمر مهم وكشفت حركة الشباب عن قصور « الاستقلال السياسي والدستور » كهدفين يقوم عليهما وحدهما صرح الوطن المستقر المناهض ونبهت الحركة الى أن الهيمنة الاقتصادية الاجنبية هى فى استعمار مصر صنو لجيش الاحتلال، لا تقل اهمية .

(٢)

– كان مشروع القرش من حركة الشباب فى الثلاثينات ، وهى من حركات الشباب التى عرفها التاريخ المصرى من قبل ومن بعد.. وعلى العموم فان حركات الشباب تنجم عادة عن حدوث تغيير أساسى فى الهياكل الاجتماعية يترتب عليه قيام الفجوة بين مجموع الهياكل الفكرية والتنظيمية القائمة وبين جموع من المتطلبات الجديدة .

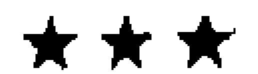
أ – ومن ثم لا تصبح المؤسسات القائمة قادرة على تمثيل الحركة الاجتماعية الجديدة وعلى استيعابها، ولا يعنى ذلك مؤسسات الدولة وحدها انما يعنى ايضا المؤسسات الجماهيرية ذات الصدارة والمؤسسات والانساق الفكرية السائدة .

ب – تكون الظروف الاجتماعية قد استوجبت تصنيفا جديدا للقوى السياسية والاجتماعية. اذ تضمر بعض هذه القوى ، او تتغير التوازنات السياسية والاجتماعية القائمة .

جـ - تكون الظروف الاجتماعية قد استوجبت ظهور تيار سياسي او أجتماعي جديد، أو استوجبت ان يحتل مكانا بين التيارات الرائدة للرأى العام .

·لقد ظهرت اول تلك الحركات فى مصر وافتتحت فى فبراير ١٩٠٦ باضراب طلبة مدرسة الحقوق . ورغم نشاط مصطفى كامل وصحيفته اللواء قبل ذلك بسنين فلم يظهر «الحزب الوطنى» كتنظيم الا مواكبا لتلك الحركة وبه ظهرت قوى وطنية جديدة منظمة على مسرح الحياة السياسية لتشارك القوى القائمة وقتها وهى : الخديو ، الانجليز . الاعيان . تشاركها فى صياغة الرأى العام، ولتقدم صيغة جديدة للنشاط السياسي أساسها المطالبة بجلاء الاحتلال اعتمادا على القوى الذاتية للجماهير المصرية . وتكونت فى الاساس من مجموعة الافندية المثقفين.

- وظهرت ثانية فى ١٩٣٠ بحركة مشروع القرش.. ومنها ظهرت جمعية مصر الفتاة كتيار سياسي يقف على يسار حزب الوفد فى مطالبه الوطنية والاجتماعية ، وظهر تيار يدعو لتعديل الهياكل السياسية القائمة ويدعو لمبدأ الاستقلال الاقتصادي. ثم حركة الشباب بعد ذلك فى ١٩٤٦ .



كان مشروع القرش اعلانا لظهور تيار جديد اتخذ شكله التنظيمي بتأسيس «مصر الفتاة» في ١٩٣٣ تنظيم يقوده احمد حسين ومن قادته «فتحي رضوان ومصطفى الوكيل» .. تيار لايقف عند حدود الاستقلال السياسي والدستور . ويتجاوز الصيغة السياسية لثورة ١٩١٩ من جملة نواح .

(٣)

في الثلاثينات كانت التيارات السياسية الوطنية في مصر استقطبت بين التيار القومي المصرى وعلى رأسه الوفد وبين التيار الإسلامى وعلى رأسه الاخوان المسلمون وجهد «مصر الفتاة» على أن يعمل بصيغة تضم الجامع الديني مع الجامع القومي في اطار واحد والجمع بين الدين والوطنية في نشاط سياسي متناسق ، فالاسلام جامع سياسي والمصرية جامعة لما عرف تاريخ مصر من اديان ولا حياة للوطن بغير دين ولا للدين بغير وطن . ويؤكد على أهمية الدين في بناء الفرد وتنظيم الجماعة وأهمية المصرية الجامعة لذوى الاديان من المصريين وينفتح على الانتماء العربي والتوجه للشعوب الاسلامية . ولايغفل صلة الدين بين كنيسة مصر ومسيحيي اثيوبيا .

كان ما يميز «مصر الفتاة» في دعاويه التي طلع بها على الرأى العام هو صيغة الجمع بين الدين والوطنية في اطار سياسي واحد. رفع

الدين كشعار سياسى وفى الوقت نفسه تصاعد بالمصرية الى درجة كبيرة فأكد ان كلمة المصرية هى العليا وأن مصر فوق الجميع وأن هدفه انشاء امبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية وتتزعم الاسلام .

أكد على ان الدين والوطنية هما ميدانا العمل السياسى . وافرد فى برنامجه بندا خاصا بالجهاد الاجتماعى فى الدين والاخلاق فدعا الى احترام الاديان وقداستها والارتقاء بالاخلاق ومحاربة الدعارة والخمور والتخنث . وصدر شعاره بلفظ الجلالة مقرونا بالوطن ثم بالملك .

والوطن عنده هو موئل الاديان .اذ خرجت من مصر الديانة الموسوية واحتمت بها المسيحية ثم ارتفع فيها لواء الاسلام بانشاء الازهر. ليقاوم اوروبا الصليبية ، وجهاد المجاهدين هو فى اعادة القداسة للدين وللاخلاق قوتها، ليعود المصرى قادرا على أن يصبو الى اكتمال المثل العليا، قادرا على أن يجاهد بالمال والروح فى سبيل الله . والدين ايضا هو مابه ترتقى العقيدة الوطنية وتسمو الى مصاف العقيدة ، الدين بهذا المفهوم الدينى الوطنى يربى الشباب على الجهاد ويحفظ به قوام الشخصية المناضلة، هذه هى السمة الاولى التى ظهر بها هذا التيار .

والسمة الثانية لـ «مصر الفتاة» انه بعد أن قرن الدين بالوطن قرنهما بمجموعة من الاهداف الاجتماعية والاقتصادية فطالب فى برنامجه بالغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وتمصير الشركات الاجنبية وجعل اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى الحياة التجارية ، مع القضاء على أمية الفلاح المصرى وجهله وكفالة الرخاء له. ومع الارتقاء بالثروة الزراعية واستصلاح الاراضى وتعميم النظام التعاونى لاقراض الفلاحين ومدهم بالبذور والالات وبيع محصولاتهم ، مع فرض الحماية الجمركية للصناعات المصرية. وتمصير التجارة الداخلية ، بعدم التعامل الا مع التجار المصريين شراء واستهلاكا للمنتجات المصرية - وانشاء بنك مركزى للاصدار فضلا عن مجانية التعليم الابتدائى وتقليل نفقات التعليم الاعلى.

هنا نجد أن الجامع الاساسى لجميع هذه الاهداف هو التمصير تمصير كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى حياة المصريين والنهوض بمصر وطنا للمصريين .

تلك كانت المرحلة الاولى «لمصر الفتاة» التى تصل به الى عام ١٩٣٦ تقريبا، مرحلة جرت خلالها صياغة تيار سياسي يقرن الاستقلال السياسى ويقرن الوطنية بالدين ويستشرف الى وضع مصر بين جاراتها العربية. والمرحلة تتميز ايضا بالصراع مع الوفد صراعا ادى

بمصر الفتــاة الى توجيه اعنف هجماته الى الوفد. وأدى به الى ان يتلقى من الوفــد أشــد الضــربات وكــان الوفـد يضـــم الكتــلة الاســاسية التقليدية للرأى العام الوطني الديمقراطى وقتها. وقد أدى هذا الصــراع الى أن يجنح «مــصـــر الفـــتـــاة» بعـيــدا عن المطالب الديمقـراطيـة التى تمثلت وقـتـهـا فـى الدفـاع عن النظام النيـابى ذى الاحزاب المتعددة .

المرحلة الثانية في تاريخ مصر الفتاة تقع تقريبا بين ١٩٣٦ وبدايات الحرب العالمية الثانية وهى تتميز بصعود التوجه الاسلامى لدى الحزب الى ما يعتبر قمة ما وصل اليه مصر الفتاة فى الدعوة السياسية الدينية.

لقد عرفت مـصـر في الثلاثينات نمو التيـار السيـاسى الاسـلامى. وانتعاش روح المقاومة الاسلامية كعامل سياسي وكجامعة سياسية وكان ظهور الاخوان المسلمين ونموهم السريع فى هذه الفترة شهادة واضحة على ذلك .

ويرجع ذلك الى النشـــاط التبشيرى الذى استفز مشاعر المسلمين فى البـلاد الاســلامـيــة عـامـة والى اتـصــال هذا النشــاط بالسـيـاسـة الاسـتـعـمـارية وضـربـاتـهـا القـوية الســريـعـة وخـاصـة فـى بلاد المغـرب العـربى، كمـا يعـود بطبيعـة الحـال الى أحـداث فلسطين والسـيـاسـة

الاستعمارية الصهيونية لتوطين اليهود هناك والى اسباب اخرى لامجال هنا لتفصيلها .

إن مايهمنا هنا فى تطور «مصر الفتاة» فى هذه الفترة أمران : الاول هو ماافضت اليه السياسة الاستعمارية الصهيونية فى فلسطين منذ احداث حائط البراق ١٩٢٩، مما أدى الى استفزاز العواطف الاسلامية لدى المصريين واستشعارهم ان الخطر الاستعمارى لا ينبعث فقط من احتلال البريطانيين لمصر. ولكنه يرد فى صورة استيلاء اليهود على الاراضى المقدسة وطرد العرب والمسلمين منها والتهديد الدائم لمصر من هذا الوضع لانتمائها العربى والاسلامى، مما أدى الى انعاش المخزون القديم للجامعة الاسلامية كانتماء مصيرى تدفع به مصر عن نفسها الاخطار كما كانت هذه الاحداث من اسباب تصاعد الاتجاه الاسلامى الدينى بعامة .

والأمر الثانى هو ابرام معاهدة ١٩٣٦ واتفاقية مونترو ١٩٣٧ التى ألغت الامتيازات الاجنبية .. إذ بدأت الكتلة الاساسية من الرأى العام.. المصرى تتجه أنظارها الى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتميزت التيارات السياسية بما تطرحه من هذه المشكلات وما تقترحه من حلول لها، وفقا للاوضاع الطبقية والاجتماعية لكل من هذه التيارات ومفكريها.

وكانت حركة الشباب تجد انتشارها أساسا بين شباب الطلبة وحديثى التخرج وصغار الموظفين والمهنيين وتمثلت الازمة الاجتماعية الاساسية لهؤلاء وقتها فى ضيق فرص التوظيف والعمالة وماسمى وقتها بمشكلة البطالة بين المتعلمين، وفى انخفاض الرواتب والدخول وافصحت الازمة عن نفسها بمجموعة ضخمة من اضرابات طلبة الكليات والمعاهد العليا فى ١٩٣٨، طلبا لاتساع فرص التوظيف وتحسينا للرواتب .

(٤)

وكان هذا الوضع مما يؤثر على نظرة مصر الفتاة فى طرح المشكلات والبحث عن الحلول ولقد لوحظ على شعارات مصر الفتاة وقتها اهتمام واضح بالمشكلات الاجتماعية وبالفوارق الكبيرة بين الدخول والثروات وبين الاغنياء والفقراء ودعوة إلى العدالة الاجتماعية وإلى المساواة تكاد تتواكب مع دعوته إلى مكارم الاخلاق وترابط ذلك جميعه مع مبادىء العدالة الاجتماعية التى اتبعت فى الصدر الاول فى الاسلام على ايدى الخلفاء الراشدين فجاء التجييش عن العدالة الاجتماعية مقرونا بالنزعة الدينية .

ومع هذين العاملين حاول «مصر الفتاة» استيعاب حركة الاخوان أو الاندماج فيها ليقوم تنظيم واحد يستوعب التيار الاسلامى النامى، ولم

يكتب لهذه المحاولة النجاح فاعاد الحزب صياغة برنامجه تحت اسم «الحزب الوطنى الاسلامى» تضمنت اهم اهدافه تحرير مصر والسودان وتحقيق الوحدة العربية بين جميع الدول العربية بتوحيد سياساتها الخارجية ودفاعها الوطنى وثقافتها والغاء الحواجز الجمركية بينها بالتخفيض التدريجى لها. ومكافحة الاستعمار وتحرير البلاد الاسلامية. وتحقيق الجامعة الاسلامية الروحية. واحياء مجد الاسلام ونشر رسالته في ارجاء العالمين، وأن وسيلة الحزب هى تحقيق هذه الغايات خلال خمس سنوات من الوصول الى الحكم بالطرق المشروعة. ومن أهمها الكسب في الانتخابات العامة. وأنه يروم نشر العدالة الاجتماعية بين طبقات الشعب «متخذا لذلك الشريعة الاسلامية واحكامها السامية اساسا لهذا البناء» .

وعرض البرنامج لتعديل التشريعات والدستور بأن تستمد القوانين كل أصولها مع الشريعة «أو بما لا يتعارض مع الشريعة» ويتخذ الدستور من قواعد الاسلام «على اساس الحرية والمساواة والشورى» وأن تعاد صياغة القوانين من الشريعة او بما لا يتعارض معها بواسطة مجمع من العلماء يمثل جميع مذاهب المسلمين والقضاء الشرعى والقضاء المدنى وفقهاء القانون الوضعى مع توحيد القضاء والقانون على

الكافة - مصريين وأجانب فيما - عدا مسائل الاحوال الشخصية لغير المسلمين .

وكانت مزية هذا البرنامج انه لم يقصر دعوته الاسلامية على اهداف عامة ومجردة تتعلق بتطبيق الشريعة بصورة عامة.. ولكنه ربط هذه الدعوة بمجمل من الاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى تمس الاوضاع الراهنة وقتها. وهو برنامج يدور فى الاطار الذى بدأت به حركة «مصر الفتاة» وهو اقتران الدين بالوطنية بالعدالة الاجتماعية .

ومما يلحظ على نشاط «مصر الفتاة» فى تلك المرحلة انه كانت أوضح صفاته هى كونه تيارا متمردا يجهد فى طرح صياغات سياسية جديدة ويقتحم بها ما استقر من الاعراف فى الحياة السياسية. ويجهد فى تجريب صياغات تتسم بالنزعة التوفيقية وتكون قادرة على التعبئة والحشد والتجميع . ولكن أظهر عيوبه كان اتسامه بالجيشان اكثر مما يمتاز بالبناء الصلب. وقد فرضت عليه نزعته التجريبية قدرا من القلق السياسى اضعف ثباته الفكرى. وانه كان يستند الى الزعامة الفردية كنواة جامعة يستعيض بها عن الوجود التنظيمى القوى . او على الاقل يتضاءل إزاءها هذا الوجود التنظيمى ولعل هذا ما ألجأ «مصر الفتاة» وقتها الى التركيز على التجييش العاطفى المستمر والى اثارة الرأى العام فترة من الوقت .

وقد انتهت هذه المرحلة بما عاناه الحزب من ضغوط الاحكام العرفية التى فرضت مع قيام الحرب العالمية وتعقب السلطات لأحمد حسين وقادة الحزب ورجاله باجراءات القمع والمطاردة فاعتقل الكثيرون من رجال الحزب وتخفى احمد حسين عن أعين الشرطة زمنا.. وكانت هذه التجربة هى ما أدى فيما بعد الى اهتمام احمد حسين و«مصر الفتاة» بالمطلب الديمقراطي على ما يظهر من مسلكه السياسى خلال الاربعينيات.

(٥)

وتتمثل المرحلة الثالثة لمصر الفتاة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى قيام ثوة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انها فترة تصاعد حركات التحرر الوطنى فى بلدان اسيا وافريقيا ضد الاستعمار فى ظروف دولية قامت فيها نظم اشتراكية ونمت فيها ثورات ترفع لواء الاشتراكية فى بلدان عديدة. وانتشر الفكر الاشتراكى بين حركات التحرر .

وقد أمضى احمد حسين و«مصر الفتاة» بعد الحرب فترة لتفهم الاوضاع الداخلية والخارجية التى اسفرت عنها ظروف ما بعد الحرب واصدر برنامجا جديدا عام ١٩٤٨ لمصر الفتاة ثم عاجله سنة ١٩٤٩ ببرنامج آخر تضمن ما استقر عليه من مبادىء واهداف تحت اسم

«حزب مصر الاشتراكى» وبه انطلق فى نشاط سياسى عنيف خلال السنوات التالية التى انتهت بثورة ٢٣ يوليو.

واهم ما دلل به حزب مصر الاشتراكي على نفسه انه ادرك الازمة السياسية للنظام القائم وأن الظرف التاريخى يواتى بالتغيير . كان شعار «مصر الفتاة» من قبل « الله الوطن .. الملك » فعدل الحزب الاشتراكى عن هذا الشعار الى « الله الشعب » ودلل بذلك على التوجه إلى خارج الإطار العام للنظام السياسى والاجتماعى القائم . وطالب بتحديد الملكية بخمسين فدانا وتوزيع الزائد على صغار الفلاحين وتأميم مصادر الانتاج الكبرى والصناعات الرئيسية وانشاء الدولة للجديد منها حتى تكون مملوكة للمجموع وحتى يحل الانتاج الجماعى محل الانتاج الفردي.. وكل ذلك وفقا لخطط ومشروعات شاملة تضعها الدولة. مع اعادة توزيع الثروة بحيث لا يزيد دخل الفرد علي خمسة الاف سنويا ولا يقل عن ثلاثمائة.

.كما أكد على تحرير وادى النيل من الاستعمار والعمل على توحيد الشعوب العربية، مع رفض اسلوب المفاوض كوسيلة لتحقيق الاستقلال ورفض مبدأ التحالف مع الدول الاستعمارية وطالب بأوسع قدر من انطلاق الحريات. فقرن الاهداف الاجتماعية بالمطالب الوطنية

والديمقـراطية بالمطـالب الوطنية والديمقراطية كعملية سياسية واحدة. مما يذكر بما عرف فيما بعد الى الادب الاشتراكى باسم الطريق غير الرأسمـالى لحركات التحرر ، حيث تقوض حركات التحرر النظـام الرأسـمالى فـى ذات العملية التى تصفى فيها الاستعمار .

وعندمـا فـاز ابراهيم شكرى بعضـوية مـجلس الشـعب عن الحـزب الاشـتراكى فى ١٩٥٠ تقدم للمجلس بمشروعات قوانين لتحديد الملكية بخمسين فدانا . والغـاء الرتب والالقـاب وغيـر ذلك ممـا كـان الحـزب يكافح له.

(٦)

كل ذلك مـعـروف عن الحـزب الاشـتـراكى فى تلك الفـتـرة على أن مايهمنى ايضاحه هنا نقطتان اولا انه فى تبنيه للاشتراكية لم يبتعد عن نزعته الدينية إنما قرن الاثنين كما قرن من قبل الوطنية بالدين .

وقـد ذكـر ان الاشـتـراكيـة هي من صـمـيم الاسـلام ولب دعـوته وأن الدين اسـاسـهـا . وأن الايمـان بالله وعبـادته هو اسـاس الاجـتـمـاع البشرى وأن عبادة الله تتجلى فى خدمة الشـعب وتحريره من الخوف والجـهل والمرض والعـوز ، وحمـايتـه من القـهـر والاعنات والاسـتـغـلال

وانعكس هذا الفهم في موقفه من الحركة الاسلامية فبقى يعتبرها حركة تقدمية تعبر عن الثورية والكفاح ضد الاستعمار ، وضد الطغيان والفساد لان الاسلام بحسبانه دينا ودولة يتعارض مع الاستعمار والفوارق الاجتماعية ويحقق اقصى ماتطالب به الاشتراكية والديمقراطية . واعتاد الحزب ان يرفع شعار أن الاسلام يحرم الربا فهو يحرم الرأسمالية .

النقطة الثانية هى أن الحزب الاشتراكى كان من اكثر التنظيمات السياسية استجابة لمطلب تكوين جبهة تضم التنظيمات الثورية والوطنية جميعا، وجاهد فى نشاطه العملى للدعوة لها. وكما كان يطالب فى الثلاثينات بأن يصلى المسلم فى جامعه والمسيحى فى كنيسته ليتمسك كل ذى دين بدينه، صار يدعو الى ان ينضم كل مصرى الى الجماعة السياسية الاقرب لتحقيق ما يصبو اليه سواء كانت الحزب الاشتراكى أو الاخوان المسلمين أو انصار السلام أو غيرها، على أن تتكتل هذه الهيئات كلها لتحقيق الاهداف الوطنية والشعبية وكان يحرص فى مؤتمراته على دعوة من يمثلون التيارات السياسية المختلفة وكان تبنيه لطبيعة الدعوة الاسلامية مما يجعله همزة الوصل الاساسية بينها وبين التيارات الوطنية والثورية الاخرى فى تلك الفترة .

على أن خصومة «مصر الفتاة» التقليدية للوفد منذ الثلاثينات ، هذه الخصومة لم يتمكن الحزب الاشتراكى بنزوعه الى الجبهة من أن يتخلص منها فى الفترة الأخيرة .

ومن ناحية أخرى، فان الحزب ساهم فى التجييش العنيف للجماهير تجييشا فاق كل حدود المقدرة التنظيمية والتحكم التنظيمى فى مسار هذه الحركة واتسم الحزب الاشتراكى بما اتصف به «مصر الفتاة» من قبل من الاعتماد على الزعامة الفردية مع الضعف النسبى بالتكوين التنظيمى فى سياق الحجم الكبير للتجييش والتعبئة الحاصلة. ولعل هذا ما ادى الى أنه عندما انفلتت السلطة من القابضين عليها فى فترة الغاء المعاهدة وكفاح القتال. انفلتت ايضا السيطرة على الاحداث من جانب التنظيمات السياسية المختلفة ومنها الحزب الاشتراكى فكان حريق القاهرة وكانت بعده فترة الاظلام الدامس التى ضربت فيها الحركات الشعبية وصفيت حركة المقاومة حتى قام الضباط الاحرار بحركتهم فى ٢٣ يوليو .

لم يكن كل ذلك من احمد حسين وحزبه مجرد برامج تكتب او صحافة تصدر او مؤتمرات تعقد . كان كل ذلك يجرى فى عملية صراع تستدعى الجهد والكفاح ومقاومة السلطات ومصادرة الصحف وتعقب

الرجال وكان تيارا يجتهد فى المزج بين الاصول الحضارية والاوضاع المحلية وبين وجوه الاصلاح للواقع المعاش. بأسلوب للتوفيق كان علامة على «مصر الفتاة» .

وإن المطالعين للتاريخ المصرى قد يلحظون صلة استمرار تاريخية بين الحزب الوطنى على عهد مصطفى كامل ومحمد فريد وبين مصر الفتاة ثم حزب مصر الفتاة وحزب مصر الاشتراكى والحزب الوطنى الجديد فى الاربعينيات الذى قاده فتحى رضوان ولعلهم ايضا يلحظون الصلة التاريخية ورابط التأثر بين هذا التيار التاريخى وبين السياسات التى بلورتها ونادت بها ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من بعد.. وكان من رجال الثورة من سبق أن اندرج فى حركة شباب الثلاثينات من قبل وتشكلت على وفقها نظرته السياسية .

(٧)

إن أحمد حسين الذى مورست معه اجراءات القمع فى الثلاثينات وتعقبته الشرطة اثناء الحرب خاض مع غيره من التنظيمات الوطنية اعنف معركة ضد الاستعمار والنظام الملكى فى ١٩٥٠ - ١٩٥١ ، احمد حسين الذى قدمته حكومة الملك فى مايو ١٩٥٢ الى المحاكمة طالبة اعدامه فى قضية حريق القاهرة . استمات المحامون والرأى العام

ليفلتوا رقبته من حبل المشنقة. حتى سقط الملك فى ٢٦ يوليو ١٩٥٢ فأفرج عنه .

لقد توقف النشاط السياسى العملى لاحمد حسين مع حل الاحزاب جميعها عام ١٩٥٣ وكانت سنه لا تجاوز ٤٢ عاما ، قضى اكثر من نصفها يدور على مسرح السياسة بنشاط لا يكل. ثم انصرف فى السنوات الثلاثين التالية الى الكتابة، يدون مذكراته السياسية فى شكل كتاب ومقالات وروايات. ويكتب فى التاريخ المصرى الذى اصدر فيه – فيما اصدر – اربعة مجلدات ويفسر القرآن الكريم. ومن ذلك ما كان يكتبه شهريا فى منبر الاسلام .

وأصدر عشرات من الكتب، ولم يستطع الشلل شبه الكلى الذى أصيب به من ١٩٦٩ ، أن يوقف نشاط هذا الزجل العجيب. ذى الايمان والارادة وظل نظره يفحص وفكره يعمل ويده تدون مابقي قلبه ينبض .

وبدأ يقل فى كتاباته الأخيرة.. لا لأن إرادته وهنت. ولكن لأنه لم يعد يريد ، لعله رأى فى زماننا ما اشعره بالألم الكبير او ما تمنى أن لم يره.

هذا رجل سلك الى مكانه بين أبناء مصر الكبار، وسيبقى معهم فى ضمير المصريين حيا، وسيجيء أمثالهم بإذن الله .

الحمد لله ..

الفهرس

ص

مقدمة ٣

- سعد زغلول وفكرة السياسى........................ ٩

- مصطفي النحاس المذكرات التي أعدها وحررها عنه محمد كامل البنا ٨١

- عبد الرحمن الرافعي ٢١١

- أحمد حسين من وجهة نظر التاريخ ٢٧٩

الهـــلال

المجلة الثقافية الأولى فى مصـــر والعالـم العربـى
ديسمبر ١٩٩٦ .. تقـرأ فيهـــا.

فكر وثقافة

ماذا فعلنا باللغة العربية ؟ صفحة من تطور مصر .... د. جلال أمين

لغة النقد (القفز على الأشواك) .... د. شكرى محمد عياد

الخوف من التواصل الحضارى .... د. مصطفى سويف

لماذا يستمر تدهور التعليم .... د. عبدالعظيم أنيس

استمرار حرب أفغانستان وصناعة الأفيون .... د. سامى منصور

كتابان عن عالم الكتب .... عبدالرحمن شاكر

عندما يتحدث السفير .... د. أحمد السيد عوضين

العرب بعيون صهيونية .... محمد طه

حقيقة الاكتشافات الأثرية فى الميناء الشرقى بالاسكندرية ....

.... د. فوزى عبدالرحمن الفخرانى

هل حقاً وجدوا مصر كليوباترا تحت الماء ؟ .... محمود قاسم

الإسكندرية مدينة التاريخ والاسرار والآثار الغارقة .... د. فاروق القاضى

أطفالنا لهم قانون؟ .... د. سعيد إسماعيل على

شمس الشعر الغاربة .... د. الطاهر أحمد مكى

الشعر العربى مشكل التأريخ قبل مداخل قراءة النص .. د. عبدالمنعم تليمة

ليس حنيناً إلى الماضى ولكنه بحث عن الحلم .... صافى ناز كاظم

قراءة فى رواية عطر التفاح لإرادة الجبورى .... حسين عبدالعليم

الثنائى الساخر أحمد رجب ومصطفى حسين .... نجوى صالح

دائرة حوار

هضم المعلومات هو القضية .... **هانى الحسينى**

فنون

الشاهنامة البايسنقرية سجلت أجمل اللوحات الفنية. ....
.... **د. إبراهيم الدسوقى شتا**
هيمنة هوليوود .. توابعها الاقتباس فالافلاس .... **مصطفى درويش**

شعر وقصة

الوادى (شعر) .... **أبوالطير سامح النجار**
والموج ينكسر عند الشاطىء (قصة قصيرة) .... **فاروق خورشيد**

التكوين

اعتز بدورى في حركة كُتَّاب آسيا وافريقيا .... **د. مرسى سعد الدين**

الأبواب الثابتة

عزيزى القارىء - أقوال معاصرة -

من الهلال إلى الهلال - أنت والهلال - الكلمة الأخيرة

رئيس مجلس الإدارة — رئيس التحرير

مكرم محمد أحمد — **مصطفى نبيل**

رقم الايداع
١٣١٩١ / ٩٦
I . S . B . N
977 - 07 - 0511 - X

هذا الكتاب

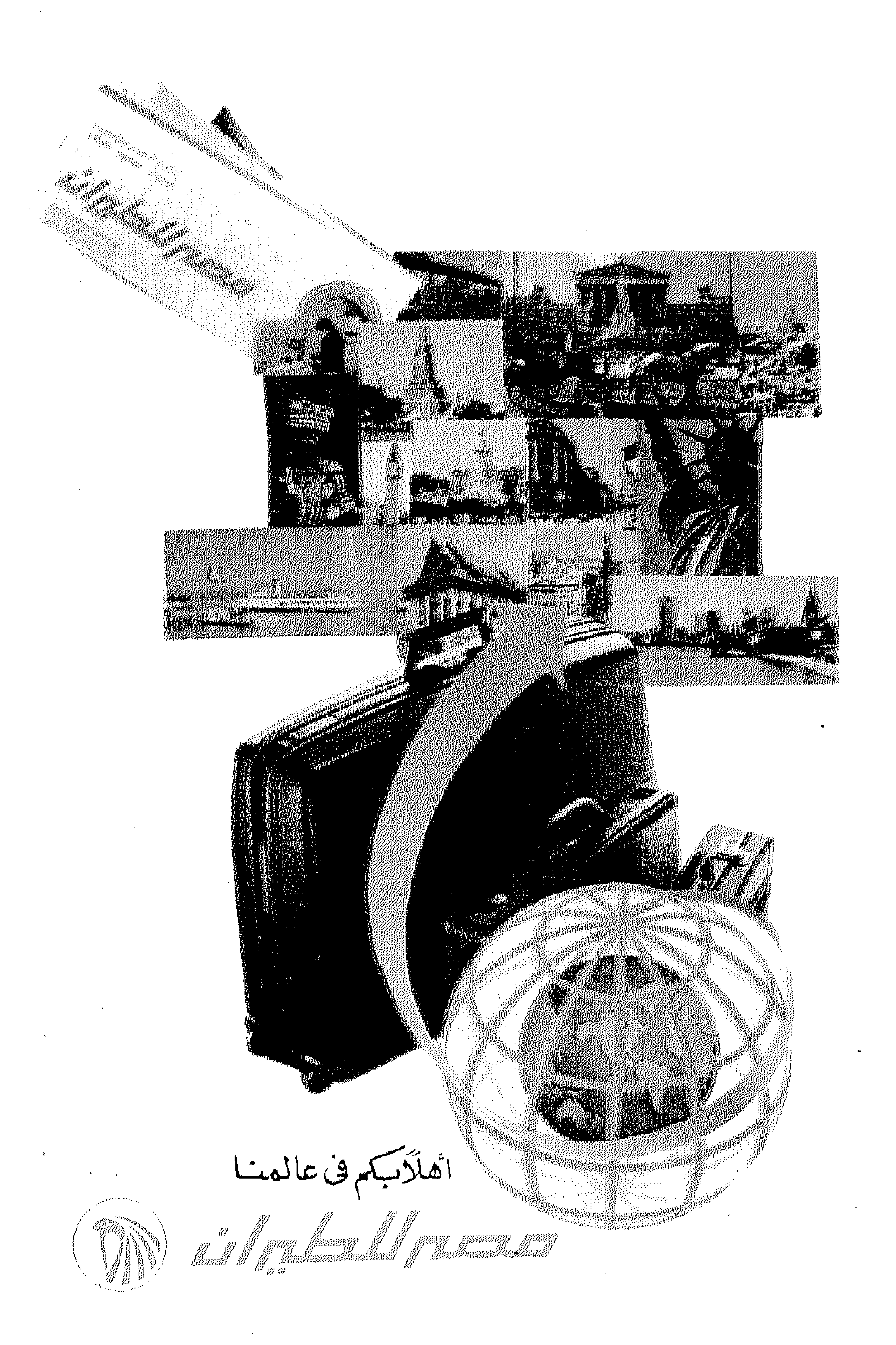
كتاب «شخصيات تاريخية» ، يقدم أربع شخصيات ، سعد زغلول ومصطفى النحاس وعبد الرحمن الرافعي وأحمد حسين ، يتناولها الكاتب الكبير طارق البشرى ، بنظرته التاريخية الثاقبة ، بعد أن احتل مكانة بارزة كمفكر عربي مرموق .

وأضاف إلى المكتبة العربية العديد من الكتب المهمة ، «الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ » المسلمون والأقباط» ، «الديمقراطية ونظام ٢٣ يوليو» ، وغيرها .

يكتب عن مصطفى النحاس مرثية حزينة مشحونة بالشجن : «فازت ذكرى سعد زغلول بكتاب عن حياته يحرره عباس العقاد ، .. أما النحاس فلم يتوافر له من معاصريه رجال يقومون به» .. وكان النحاس خليفة سعد زغلول وأقل حظا منه ، ولم يستطع النحاس أن يهيىء من نفسه ما يقوم به بدور المجدد في ظروف ما طرحه الواقع بعد الحرب العالمية الثانية .. لقد مات سعد في ١٩٢٧ إبان مجده وفى عز حزبه ورجاله ، بينما مات النحاس فى ١٩٦٥ بعد أن أقصى عن الحياة السياسية ، وصفى حزبه ، وتجاوزت الأحداث حركته . رغم أن ما عانى النحاس وضحى أكثر مما أصاب سعداً .

ونجد هذا الذى ملأ دنيا المصريين وشغل الناس ، معزولاً لا يرى إلا أفراداً قليلين يمازحهم ويلعب معهم النرد ، وقد جاوز الثمانين ، نقرأ ذلك فلا نملك منع دمعة صادقة تسيل ، نمسحها وندعو له جزاء ما نفع أمته .

حقا .. إن ما يبقى من التاريخ حاضراً وحيا ، هو الوعى بآثاره سلبا وايجاباً .


أهلاً بكم فى عالمنا
مصر للطيران